

المكتبة الظاهرية

مخطوطة

أدب الأوصياء

المؤلف

علي بن أحمد بن محمد (الجمالي)

كتاب أدب الأوصيا

لعماد الدين علي بن أحمد بن محمد النجاشي

المتوفى ٩٤٤ هـ أوله الحمد لله رب العالمين الخ

في علم كاتبه محمد بن محمد بن أبي الوزهرى

٣٧٦

٧٥٥٨

فقه حنفى



بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعق
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على افضل الانبياء
 والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين
 وتابعيهم **وبعد** فهذا كتاب ادب الاوصياء الذي
 جمعه في بلد الله الحرام حيث ابتليت فيه بقضايه سبحانه
 بفصل الخصام خصوصا الواقفوني الاوصياء اللئام والضعفاء
 القاصرين من الايتام والمسؤول من الله العلي الملام ان
 تقبله ويتفهم وينفع به القضاة والحكام ما قطعوا به
 المضمومات وفصلوا الاحكام ثم الي كسره علي وصية
 واثنين وثلاثين فصلا
فصل في الاوصياء **فصل في النصب** **فصل في الاثبات** **فصل**
في الماضر **فصل في النكاح** **فصل في الاباق** **فصل في الكتابة**
فصل في الاعايق **فصل في الولا** **فصل في البيع** **فصل**
في الاجارة **فصل في الاعارة** **فصل في القرض** **فصل في الكوالة**
فصل في الكوالة **فصل في الدعوى** **فصل في الشهادة** **فصل**
في الاقرار **فصل في القلم** **فصل في الكفالة** **فصل في الرهن**
فصل في الامراف **فصل في الهبة** **فصل في المضاربة** **فصل في المزارعة**
فصل في الشفعة **فصل في الاذن** **فصل في الحجر** **فصل في القسمة**
فصل في الاتفاق **فصل في الضمان** **فصل في تنفيذ الوصية** **فصل**
في نقد الاوصياء **فصل في الاخراج** **فصل في تصرفه بعد الخروج**
فصل في اوصياء الوصي والله سبحانه وتعالى مبسوط العسير
 وهو علي ما يشاء قد برك
وصية
 اعلم وفقك الله تعالى انه لا ينبغي لاحد ان يدخل باختياره
 في الوصاية فانه ذكر القاضي الامام طهر الدين المرتضى في

في

في فتاواه المشهورة بالظهيرية والقاضي الامام ياضي
 تخان في الثانية وصاحب الخلاصة وصاحب الهداية
 في مختارات النوازل والحافظية وغيرهم عن الامام الثاني
 العالم الرباني ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم النعماني
 رحمه الله انه قال **الدخول** في الوصاية اولاً غلط وثانياً
 خيانة وثالثاً سرقة وعند الامام المجتهد المطلي محمد
 ابن ادريس الشافعي رضي الله عنه انه قال **لا بد** **دخول**
 في الوصاية الا احق اولاً **وقال** الحسن لا يجوز الوصي
 عند الضمان والحساب ولو كان ذلك العادل عمرت الخطاب
 رضي الله تعالى عنه وفي الحافظية عن ابي مطيع انه قال
 كنت افي منذ ثبوت وعشرين سنة فما رأت عمداً في
 مال ابن اخيه وقيل نعموا الواو ات الوكالة والوصاية
 والوديعة والولاية فلا ينبغي لاحد ان يتعد هار غيبة
 منه فيها وان كان لا بد للناس من الاوصياء قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا بد للناس من عريف والعرفاء في النار
 اللهم اخرفنا من النار واجعلنا من عتقائك من النار
 وادخلنا الجنة بغير حساب بحرمته سيد الامرار **فصل**
في الاوصياء اعلم ان الولاية على الصغار على ما ذكره الامام
 الاستيعالي في باب المصرة من بيع شرح الطحاوي
 الي الاب ثم عوته الي من يوصي اليه ثم من بعده الوصي
 الوصي وان نزل فان لم يوص الا ب الي احد فالولاية الي اجد
 القايم مقام الاب ثم الي وصيه ولو عمر اتي فان لم يوجد من هم
 احد قالي كما ذكر ثم الي من ينصبه وصيائه الي وطي هذا الوصي
 وبهلكه انه لا اقوي الاوصياء فتتخذ تصرفاً لهم في اموال الصغار
 وفي انفسهم مطلقاً وان ورنوا تلك الاموال من غير الوصي

شبكة

الا اذا اضروا باليتم فلا يجوز قصرهم ذلك لان الكواز منهم مقيد
 بالخيرية والنظر على ما سياتي ان شاء الله تعالى هذا وما
 اوصياهم من دوهم الام والاخ والعم وسائر العصباء وذووا
 الارحام منهم اضعف الاوصيا ليس لهم الا الحفظ وسرا لا
 يد منه للمغير من الطعام والشراب والكسوة وقبول ما يوجب
 ويعطى له كما للنفقة اذ لم يكن هناك وصي قوي ممن ذكر فان
 كان فلا يكون لهم الا القسام على مصالح الموصي من التجهيز
 واقفاذ الوصية وقضا الدين ذكره شيخ الاسلام خواهر راده
 في شرح الاصل **وذكر** في الخانية انه قال لرجل انت وكيلي بعد موتي
 تكون وصية ولو قال انت وصي في حياي يكون وكيلة لان كلا
 منها اقامة للغير مقام نفسه فينفق كل منهما بمباراة الاخر
 قلت وكذلك لو قال كن وكيلي بدل انت وكيلي **وفي** الخانية
 اوصي في الفعل في حياي تفعل وفي متيعة الفقيرة زين الدين
 عبد المؤمن بن رمضان بن محمد الكاكي رحمه الله جملة وكيلة
 بعد الموت وصاية وجملة وصيا في حياي وكالة ومثله في
 وكالة الكافضة وفي الخانية والخلاصة والكافضة ولو قال
 انت وصي ولم يزد او قال انت وصي في مالي او قال سلمت
 اليك الاولاد بعد موتي او تعهد اولادي بعد موتي او هم بامرهم
 او قم بلوازمهم بعد موتي او ما يجري مجرى هذه الالفاظ
 يكون وصيا **وفي** الخلاصة والحكام الصغار للشيخ ابي الفتح
 محمد بن محمود الاستروشي صاحب الفصول ولد الوفا في
 مرضه تيمارد ارخر زندان خرد مرليس ازمن او قال غم
 كار من وان خرزند ان يجوز بعد اذ وفات او قال خرزندان
 مرضايع من او قال خرزندان مراستادي كن يكون وصيا
 ومثله في الكافضة وفي الخانية امرأة قالت لزوجها المريض

اليمن

الى من تسلم اولادي فقال لها الزوج اليك واسلمك الى الله تعالى
 قال نصير تكون المرأة وصيا للاولاد وفيها وفي الخلاصة ولو
 قال في مرضه اقض ديوني ووصاياي فانه يصير وصيا
 اجماعا اما لو قال اقض ديوني ولم يزد فانه يصير وصيا في جميع
 احواله عند الامام رضي الله عنه وقال محمد رحمه الله لا يصير
 وصيا ما لم يضم اليه قوله ونفذ وصاياي لابي خيفة رحمه الله
 ان قضا الديون بعد الموت من اعمال الوصاية اذ لا يقع الا بها
 هو الوصاية اذا كانت من الميت لا تقبل التخصيص بنوع من
 الانواع لقضا الديون قال في الولوية بعد ذلك وهذه الولاية لا تميز
 لان ايضا الميت نقل لولايته الى الوصي وهذه الولاية لا تميز
 فاذا انتقل في نوع من انواع التصرف في التركة ينقل في كل
 انواعها فيصير وصيا مطلقا وفي البنية مريضا قال اقض
 ديني واستركتني او نفذ وصاياي صار وصيا عاما وفي المنهاج
 للامام شرف الدين الانصاري العملي البخاري اوصى اليه في شيء
 خاص يكون وصيا في كل ماله عند الامام رضي الله عنه وقال لا
 رحمه الله تعالى يكون وصيا فيما اوصى به خاصة وفي جامع الفقه
 للامام الاجل الزاهد جمال الاسلام ابو نصر احمد بن محمد بن عمر
 الغتاي البخاري رضي الله تعالى عنه ولو اوصى الى رجل في الدين
 والى اخر في العين او الى احدهما في نوع والى اخر في نوع الاخر
 صار كل واحد وصيا عاما وفي الفتاوى السراجية الوصي
 في نوع يعني من الميت يكون وصيا في الانواع كلها بخلاف وصي
 القاضي قلت وساتي تفصيله في فصل البيع ان شاء الله تعالى
وفي الولوية قال لا يخرج داري او عبدي لا يكون وصيا
 بخلاف ما لو قال اقض ديني بعد موتي او نفذ وصاياي واستر
 تفني حيث يكون وصيا لانه لم يكن في الاول حق للميت اما الثاني

ففيه للميت حق فكون فيه نقل الولاية بخلاف الاول وفي جامع الفتا
 للامام الثاني ولوقال اوصي ديني او اشتركني او تفد وصاياي
 وما وصيا عما عندني خيفة واني يوسف رهما الله تعالى
وقال محمد رحمه الله ان جمع بين هذه الثلاثة تمام والا فغيرها
 تسبي فاما مع داري وانفق علي ولدي وانظر له وفي بامره فغيرها
 سبي ولا يكون عما لانه لا يخف للميت في ذلك وكذلك اعط فلانا
 هذه الاغني عنني وفي الكافية وقتا ويخرج الدين الحاجبي
 عن النوازل كفتية الى الثالث رحمه الله تعالى اوصي الى رجل
 فقال الرجل اقبل في انقاذ الوصية ولا اقبل في قضا الديون
 فاجابه الوصي الى ذلك ان لم يستند الوصي الديون الى غيره فالرجل
 وصي في قضاها ايضا لعدم قبول الوصية التخيرية والتخصيص
 ومثله في الولو الجية وفي هذه الثلاثة ايضا **قال** المسافر
 لرفيقه انت وصي في شوا الكفن وتحمي متاعني للورثة فاذا سلمته
 اليهم فانت خارج عن الوصاية فمات وله وصايا وعليه ديون
 قال الامام رضي الله تعالى عنه هو وصيه في كل شيء وفي الذخير
 اودع الوكيل بالخصوصية من جرة الغائب المال عند احد ومات
 فذوال المذخر لخصم لكل من يطلب المال فلو برهن ذوال المذخر دفع
 الغائب المال لا يكون خصما للمذخر قال واجعله وصيا مختارا
 للميت في ذلك المذخور فقط اما على قياس قول الامام فهو
 وصي في كل شيء وفي النوازل والكافية اوصي الى احد وقال
 متى شئت اخذ زوج عنها فلك ذلك صحيح ويخرج متى شئت لان
 هذا ليس بتخصيص كلف وقوله متى شئت ينبغي عن اليوم
 وفي فتاوي الظهيرية والكافية قال لرجل هو وصي فاذا ادركه
 الموت ففلان وصي بعده فالوصي الاول ولوقال هو وصي ما لم
 يبلغ ابني فاذا بلغ فالوصي ابني دون الرجل قال الامام الفضلي

رحمه الله

رحمه الله الوصي الرجل ادرك الابن او لم يدرك ولا يعمل الحاكم
 معه وصيا اخر عند الامام رضي الله عنه وقال ابو يوسف
 والكسبي بن زياد اللؤلؤي رحمه الله وقال هو كما قال وامر
 ومثله في ادب القاضي للخصاف وفي الخلاصة عن الخصاف
 رحمه الله قال فلان وصي فاذا بلغ ابني فهو وصي وحده
 او مع فلان ذلك يكون الا ان وصيا كما شرط عندها ولا يكون
 عند الامام قال وهذا انما على انه اذا اوصي الى صبي قبل
 الصبي لا يكون وصيا عنده اذا بلغ وعندها يكون قلت
 وطاهر هذه يقتضي كون محمد مع ابني يوسف رهما الله
 وفي الكتب الثلاثة الاول ولذلك لوقال اوصيت اليه
 فان لم يقبل ففلان اخر وصي حاز ويكون الثاني وصيا بعد
 قبول الاول وفيها ايضا وكذلك لوقال فلان وصي فان قدم
 فلان الغائب فالوصي القادم قال ابو يوسف رحمه الله كما
 قال وقال الامام رضي الله عنه الوصي هو الاول قدم الغائب
 او لا ولا يكون الثاني وصيا ما لم ينصبه الحاكم وقال الامام
 الفضلي اذا قدم الغائب يكون وصيا ويخرج بعد ومعه الاول
 قالوا وعليه الفتوى **قال** الفضلي قال الكرخي رحمه الله ان
 هذا يعني اخذ زوج بالقدم قول ابني يوسف رحمه الله اما
 على قول الامام فهما وصيان في كل الامور وفي السراجية
 قال فلان وصي يعني تقدم فلان ثم الوصاية الى فلان
 اخر فهو كما قال وفي الولو الجية اوصي الى رجل وشرط
 انه اذا قدم فلان الغائب يكون الوصي فان الرجل محمد
 عن الوصاية بعد دم الغائب لان تعلق الوصية والوصاية
 بالشرط صحيح لانها ابحاث اخلافة بعد الموت والتعلق بالشرط
 يلحق به كالتوكيل والولاية ومثله في المنية قلت وكذا يجوز

شبكة

تأقت الوصاية والوصية **قال** في الولوكية اوصي لصبي بشي
 واكل اعطوه بعد ما يموت ابوه فانه يعطى له بعد موت ابيه
 لا قبله والوصاية وصية او تخلف والولاية تأقت والله
 سبحانه وتعالى اعلم وسيجي في فصل التنقيح من النوازل ايضا
وفي الظهيرية المرفوعة قال ان قدم فلان فهو وصي
 ولم يقدم ينبغي للقاضي ان ينصب وصيا بعد الموت فاذا
 قدم هو يخرج المنصوب وتكون القادوم وصيا ومثله
 في السراجية وفي المنتقى اوصي الى ابن له صغير قال يجعل
 القاضي له وصيا ويجوز امره بقني امر الميت بايضا الاب
 ايضا فاذا بلغ ابنه جعله وصيا واخرج الاول ان شاء لا يكون
 خارجا الا باخراج القاضي اياه وفي الكفاية اذا ادرك
 ابني فهو وصي جاز وينبغي للحاكم ان يجعل للموصي وصيا
 ما دام الاب صغيرا فاذا ادرك يكون هو الوصي ويتبطل
 وصاية المنصوب **وفي** الخلاصة ايضا يجوز نقله عن
 الخصاف **وفي** فتاوي نجم الدين الخاصي ان القاضي يجعل
 غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن للاب ان يخرج المنصوب
 الا بامر القاضي ومثله في الكفاية ايضا فتدبر **وفي**
 السراجية والقنية للسبكي انه لا يجوز وصاية
 الابن **وفي** جامع الفقه قال اوصيت الى فلان فان مات
 فلان اخرا فخرج القاضي الاول بالترتبة واقام غيره
 مقامه فهو الوصي حتى يموت دون فلان الثاني لانه
 قائم مقام الاول ولا عبرة لموت الاول فان لم يخرج القاضي
 فلكل مات واوصي الى غيره فالوصي فلان وفيه اوصي
 الى رجلين وقال فان ماتا ففلان فاخرج القاضي احدهما
 ونصب غيره ثم ماتا ففلان والذي نصبه القاضي وصيان

وفيه

وفيه ادعى رجلان صبيا انه ابنه فهاك الوصيين فلو مات
 احدهما اتفق الباقي منها للابوة فوصيته اولى من وصي
 الاول وابية ولو ماتا معا ولم يعرف الذي مات اول فوصيتهما
 سواء **وفي** الظهيرية والكفاية اوصي اليه بالعمو عن جرحه
 قال محمد رحمه الله لا يكون وصيا في غيره وبروي هذا
 عند الامام ايضا وعنه رضي الله عنه ايضا انه يكون وصيا
 في جميع اموره وبه يعني ذكره نجم الدين الخاصي وفي النوازل
 والكفاية والخلاصة وكوفال كك مائة درهم علي ان تكون
 وصيا عني او قال له استأجرتك بمائة لتنفية وصاياي
 فقبل فلان ذلك يكون وصيا والى اية وصية له من الثلث
 ويتبطل الخط والاحارة ككونها بعد الموت وفي الخاصي وهو
 مختار والفقهاء يدين الى جعفر وابي الميت وبه يعني **وفي**
النوازل وهذه ليست باجارة انما هي وصية تضمنه
 بالعمل ان نفذ الوصية استحق المائة قال الاول في تفسير
 رحمه الله هي اجارة باطلة فلا شيء له وقال الولوكي الاحارة
 باطلة والمائة صلة من الثلث لان قبوله الوصاية واجب
 العمل عليه لا يمكنه الخروج عنها الا باذن الحاكم
 والاستيعار على هذا لا يجوز كمال وذكروا في بعض المواضع
 انه لا يعطى له المائة لمطلات الاحارة وفي البنية استأجره
 لانفاذ وصاياهم لا يجب الاجرة ولا اجارة بعد الموت وفي
 الهداية اوصي الى عبد غيره او الى ذمي او فاسق يخاف منه
 على المال يخرجهم الحاكم وان اجاز موالي العبد لما ان له الامتياز
 بعد الاجارة فكذا في الولوكي والوجيز للسرخسي فتعذر تصرفاتهم
 قبل الاجارة كذا في السراجية والكفاية والخلاصة **وفي** جامع
 الفتاوي اختلف فيه المشايخ والصحيح النفاذ والعهدة في العبد

على الورثة وفي الهداية وقيل ان الايصا الى العبد والكافر باطل
لان الكافر كفره غير مأمون والعبد مملوك فلا يملك التصرف
فقال هذا الايصا تصرفا لهم قبل الاخراج وهذه المخلاف
الا ايصا الى المكاتب لانه مالك للعبد فملك التصرف فيجوز الا
اد اعاذ الى الرق فيكون كالا ايصا الى العبد ذكره في النهاية
ومثله في جامع المتأني وفي الوالحي انه يكون يجوز الا ايصا
الى المكاتب ككافة الحكم يخرج به كمالا يتأثر المعتود الفاسدة
وفي الهداية ومختارات التوازي له ولو اوصي الى عبد نفسه
فان كان الورثة كلهم صفاء جاز عند الامام استحسانا
وقال لا يجوز كما اذا كان في الورثة لسرويه يفتي ومثله
في الخلاصة وقيل قول محمد هنا مضطرب وفي ادب القاضي
للتخفيف اوصي الى عبد اوصي بجزءها ويجعل مكانها وصيا
للمت لان العبد مشغول بخدمة مولاه والاصبي لا يفتدي
الى التصرف وهل تنفذ تصرفها قبل الاخراج اما تصرف
العبد بنفسه واما تصرف الصبي فقبل تنفذه وقبل لا وهو
الصحيح وهذا بخلاف جعل الصبي وكذا حيث تنفذ تصرفه
والعرف ان تصرف الوصي لا تنفذ عند الزام الهدية ولا يمكن
الزامها الا على الميت ولا عليه لانها ليس اهل لزومها ويدون
لزومها لا تنفذ التصرف اما في التوكيل فالهدية على الموكل
لانه من اهل اللزوم عليه لنفا الذمة المكلفة قال ولو
اعتق العبد او بلغ الصبي قبل الاخراج فالعبد وصي وفاقا
اما الصبي فقال ابو جرحه الله لا يكون وصيا وقال الوكي
رحمه الله يكون وصيا وقيل فيه عن ابي جرحه الله روايتان
قلت وتمايم المسئلة في جامع الصفار والاستروثي وفي الخاتمة
لا يجوز الا ايصا الى الصبي والمعتود والمجنون المطبق اتفاقا

بعد

بعد الايصا او لا فلو تصرف الصبي قبل اخراج الحاكم اياه ففي
نفاذ تصرفه اختلاف المتأني والصحيح عدم النفاذ لان
النفاذ لا يترتب عن الزام الهدية للصبي وهو ليس من اهل
لزوم الهدية وحواز توكيله بل لزوم الهدية للموكل وهما
لا يملك خزان ذمة الوصي بالموث وفي احكام الصفار ولو اوصي
الى صبي فبلغ قبل الاخراج قال الامام رضي الله عنه لا يبيح
وصيا وقال ابو يوسف رحمه الله يبيح ومثله في الخلاصة
قال في الاحكام قيل ويروي عن الامام مثله قول ابي يوسف
رحمه الله ايضا وهذا بخلاف العبد يوصي اليه فيعتق قبل
الاجرا حيث يكون وصيا لا جماع لانه من اهل لزوم
الهدية ككافة منعه المملوكية وقد زال قبل الازالة فلا
يزال وفي جامع المتأني وروي انه اذا اوصي الى ابنه الصغير
فبلغ يكون وصيا وفي الخاتمة والخزانة ولو اوصي الى حزين
او مرتد فاسلم يكون وصيا لزوال المانع وفيها وفي احكام قطبة
ولو اوصي الى محدود تابا او اعني جاز وفاقا كذا الوالوصي
الى امرأة لان الكل من اهل الولاية كذا في الولوكية وفي
التوازل مريض اوصي الى رجل ثم يري وعاش سنين
ثم مريض فقبل له اما توفي فسوف حتى مات ولم يوصي فان لم
يقبل في وصيته الاولى ان مات من مرضي هذه ولم يقبل اكرم
ازين يماري بميرم ولم يقبل اكرم من ازين يماري مرك
ايلا فالوصي الاول علي وصايته ان شهيد بها عدول
محت لم يوصي لعم المريع وان كان قال ذلك فقد بطلت
الوصية الاولى بالمرء ومثله في شرح الخماوي والخاتمة
وفي مختارات التوازل قال اوصيت الى فلان ان حدث لي
حدث الموت في مرضي هذا ثم يري منه بطلت الوصية

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

وفي مزاج العقيل قال في مرضه ان مت من مرضي هذا اوتي
سفر في هذا اتيانت وصي فمات في غير ذلك الوجه
لم يكن وصيا وفي المنتقى قال له ان مت قاذف ما عندك
من ود يعني الى فلان وهو ابنه وله وارث اخر لم يكن وصيا
اخر له ثم ان دفع اليه فملكته عنده ضمن حصته الوارث
ولو كان فلان اجنبيا فدفع مملكته ضمن الكل واعلم ان القبول
من الوصي لا يلزم في انعقاد الوصاية حتى لو قال في وجه
الوصي لا اقبل سطل الوصاية لانه لما ردي وجهه فقد
ارتد الايجاب فاذا قبل بعد ذلك لا يكون قبولاً وليس هناك
وصية ولا يصح **وفي** الولو ايجبة وعلى عكس ما قلنا لو قبل
في وجه الوصي ورد بعد موته لم يصح رده لان الوصاية
صحت بالقبول فلا يخرج عنها الا بعلم الوصي لان الوصي قد
اعتمد على قبوله فلو صح رده بغير علمه لتضرر به فرد عليه
دفعاً لا ضراره اما لو علم انه ارتك بالايضا الى الغير فلا يكون
غاراً للوصي ومثله في الهداية وغيرها وقد علم بذلك
ان معنى قولهم لا يصح رده في غير وجه الوصي انه لا يصح
بغير علمه وقد نص عليه في الخزانة ايضا وفي الهداية
ولو سكت في وجهه فله قبوله في حياة الوصي وبعد مماته
وله الرد ايضا فلو قبل لم يكن له ان يرد له لتعلق حق الوصي
ولو رد بعد موته اوتي بحياته كتمات الوصي قبل ومول
اخبار اليه فان لم يخرج وجه الحاكم برده ذلك يكون له القبول
اما لو اخرج وجهه لا يكون وصيا الا بنصب القاضي قلت
فيكون وصي الميت قال الولو ايجي رحمه الله تعالى اما الاول
فلان وجوب الوصية عند الموت فمعتبر بالقول والرد
بعده ولا يلزم في ذلك مجلس الحاكم فانه امتناع وليس

بمخرج

بمخرج واما الثاني فقد اختلف السامع في تزجيته فمنهم
من قال لان الرد بدون علم الوصي صحيح عند البعض فتبي
اخرجه الحاكم عن الوصاية يكون قضا في فصل بجزء فيه
فينفذ فلا يكون له القبول بعده كيلا يفسخ الحكم ومنهم
من قال ان الوصاية لو صحت بقبوله بعد الرد يكون للقاضي
اخراجها واذا اخرجها يصح اخراجها فهذا اوتي وفي مزاج
الشريفي اوصي فقبل في وجه الوصي لزمته وان رد هذا
قائلاً كان في وجه الوصي فهو رد ولا لا وان لم يقبل حتى
مات الوصي فقال لا اقبل ثم قال اقبل فله ذلك ان لم يخرج
القاضي من الايضاً فان اخرج وجهه بعد قوله ذلك فقد خرج
وان لم يقبل حتى مات الوصي فباع شيئا من تركته فقد لزمته
الوصاية **وفي جامع** الفتحة للفتاوي قال الوصي لا اقبل ثم
قبل قائلاً كان الرد في وجه الوصي لم يخرج قوله بعد ذلك وان
رده في غير وجهه في حياته او بعد موته ثم قبل حاز بالم
تخرجته القاضي وهو الصحيح وفي البنية رد الوصاية في
وجه الوصي رد في غيره لا ما لم يخرج القاضي وفي الخزانة
قبلها في وجه المريض فلما غاب عنه قال المريض اشترى
عني فاني قد اخرجته عن الوصاية يخرج عند الامام رحمه
الله رواه عنه الحسن وفر **وفي** الولو ايجبة ردها في
وجه المريض فقال له المريض ما كنت اظن انك ترد
ايضاً اليك فقال له قبلت يكون وصيا قال الفتاوى رحمه
الله فكانه حمل رده في المجلس موقفاً او جعل هذا ايضا
مبتدأ فانصرف القبول اليه وفي الوجيز والخلاصة ان
الارسال والكتاب كالمساخرة والخطاب وفي الولو ايجبة
ارسل المريض الى الوصي رسولا بالوصاية او كتب اليه كتاباً

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

فردھا الوصي ان وصل رده الي الموصي وعلم به مع الرده
لورضي لها بعده لا يجوز لان هذا الرد كما لو في وجهه
اما اذا لم يصل الخبر الي الموصي قبل موته فله القول بعده
لان الابطح باب قيام بعد فريضة قبوله بالابحباب فانفق
الا ان يخرج الحكم قبل قبوله فيبطل لطلان الابطحباب
وفي الثانية وقد يكون القول بالفعل كثيرا الكفن
للثمن والطعام والكسوة للصغار وتنفيذ الوصية وقضا
الدين فلا يشترط فيه العلم بالا ايضا لان ثبوته ضمنى به
كونه لا قضا، تصحيح فعله للآزم لعقله وكذا الوبا ع
سيما من التركة وهو لا يعلم الا بها اليه وفي القنية للزاهدي
عروض متاعا من التركة على البيع بعد ما علم بالا ايضا اليه
ينبغي ان يكون ذلك قبولا منه للوصاية وفي الخراج ان لم
يعلم الموصي اليه حتي باع سيما من التركة مع ولم يكن له
بعد ذلك رد الوصية **فصل** في النصب اعلم انه
اذ لم يكن للثمن وصي مختار فعلى القاضي ان ينصب لموصيا
فطريقة نصبه على ما ذكر في فتاوي رسيده الدين الوثار
ان يشهد اثنا عشر عند القاضي ان فلا نامات ولم ينصب
وصيا فينصب بعده الحاكم لانه انما يملك النصب لاذ لم
يكن ثمة وصي من جهة الميث وفي الظهيرية ان الفخيم
استراط حضور الصبي عند القاضي في نصب الوصي
للزوم الاشارة اليه وفي الاقضية ومن منافع زماننا
من ان لزوم حضور الصبي وقال ارايت لو كان الصبي
في المهد ايلزم احضار المهد في مجلس القضاء لا تنك في
بعد هم قال في الاقضية والاستراط اقرب الي الصواب
واسببه بالفقهاء قلت في فتاوي رسيده الدين ما يدل

علي

علي ان الشرط علم القاضي بوجود الصغير لا حضرة عنده وفي
مستط شمس الائمة الكلواني انه لا يشترط في صحة نصب
الوصي كون التيم او الشركة في ولايته انما العبرة في الخصومة
والاستعداد قلت فكيف يحضره قال وقيل يشترط فيها
كون الاول في ولايته لا الثاني وقيل بالعكس وهو قول
القاضي ركن الاسلام علي السعدي حتي قال لو كان بعض
التركة في ولايته يصير وصيا فيه ولا يصير منصوبه وصيا
فيما ليس في ولايته وذكر رسيده الدين في فتاواه اذ كان
التيم بخاري لم يجوز لقاضي سمرقند ان ينصب له الوصي
قلت وهذا ابو عبد القيل الاول وفي فتاوي القاضي
اذا نصب وصيا في تركة القام وهم في ولايته والتركة
ليست في ولايته او كانت التركة في ولايته والايام لم يكونوا
في ولايته او كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن
في ولايته قال شمس الائمة الكلواني يصح النصب على كل
حال ولا يعتبر النظم والاستعداد ويصير الوصي وصيا
في جميع التركة انما كانت التركة وكان ركن الاسلام علي
التنزيدي يقول ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا
وما لا فلا وقيل يشترط لصحة النصب كون الميث في ولايته
ولا يشترط كون التركة في ولايته ورايت بخط بعض المشايخ
اذا نصب القاضي وصيا في تركة ليست في ولايته لا يجوز
وهو فتاوي وفتوي مشايخ مرو وقال الامام الكلواني يجوز
والعبرة في الخصومة وفي جامع الفقه للفتاوي ولو خجل كافي
البلدرجلا وصيا اخر فسلفه فقبل جاز في التنازل له
والخاتبة والخلصة انه اذا جات الورثة او افرما الي الحاكم
وقالوا ان فلا نامات ولم يجعل وصيا والحاكم لا يعلم ذلك

يقول لهم الحاكم ان كنتم صادقين فقد جعلت فلا نوصيا فاصبر
فلان وصيا ان صدقوا وفي الخلاصة لو قال الحاكم لرجل حملتك
وصيا في تركة فلان يكون وصيا لان الحاكم عنزلة المالك
واذا قاله المالك يكون وصيا كذا هذا او غيرها ايضا اذ انصب
القاضي وصيا في الترك مع وقال الكلواني للقاضي نصب
الوصي في ثلاثة مواضع اذ كان في التركة دين او كانت
في وصية او كان في الورثة صغير فتنصبه للقضاء والتقدير
وحفظ الصغير نفسه وماله وفي وصايا الحاكم الكبير القاضي
ينصب الوصي لتنفيذ الوصية قالوا ولا يوجد لهذا
رواية الا فيه وفي فتاوي رشيد الدين مات وله علي
اخر دين جاز للقاضي نصب الوصي لاجل الصغير والكبير
الغائب لان للقاضي ولاية النصب لاجل الكبير الغائب
صيانة لحقه في التركة وفي الخلاصة **ولو وجد الوارث**
عيبا في مشربة من مورثة بعد موت مورثه او على العكس
فان القاضي ينصب فيها وصيا للرد بالهيب وفي الحافضية
قال الواو اكبر لا اقضي الدين من مالي ولا من غير
التركة بل اسلم التركة للفرع ما ينصب القاضي من يتولى
بهم وقضا الدين من الميت ولا يلتفت الى قول الوارث
وفي الولو احيى والخلاصة لو كان الاب مذكرا متلفا مال ابنه
الصغير فالقاضي ينصب وصيا يزرع مال الاب عن يده
ويحفظه وفي ادية القاضي للمخلف ادعى دينا في تركة
والورثة كما ولا في بلد موت المورث لا يصح اليه القبول ولا
يجي منه فالقاضي ينصب وصيا للقضاء ولا يتوقف الي
مخني الورثة اما لو لم يكن بلد هم منقطعا يتوقف ولا ينصب
وليت وينبغي ان يكون له النصب فيما اذا لم يعلم ببلد هم

محل
ذا كانت الورثة لاني بلد
القاضي لا ينصب الوصي
الا اذا كانت النية
منقطعة
م

ايضا لانه منقطع حكما وسياتي في بعض الفصول نواذ آخر
تكون له فيها النصب ايضا وفي الخلاصة وينصب عن المورث
فتمنط له ماله ويطلب من غرمائه حقه ولا ينصب
عن الغائب وفي الذخيرة والمنية للسحب ساق قد مر
الوصي غريم الوصي الى القاضي فاقرا الفرع بالدين والميت
وانكر وصاية ذلك المدعي وتخرج عن البيعة فانه في القاضي
نصبه وصيا ومثله في القنية والبنية وفي الخلاصة
ولا ينصب الا عدلا امينا كافيا ولا ينصب غربيا لا تعرف
عدا لته وتعرف عدالته بخبر الواحد **فصل في الالبان**
ذكر في الاقضية انه لا تثبت الوصاية الا على الخصم
والخصم فيه الوصي له ومد يوف الميت والدين الفرع
ولو ثبت دينه باقرار الوارث والوارث الكبير وكذا اثبات
الدين والوصية وهذا قول الخصاف وذكر بعض المشايخ
ان الدين لا يكون خصما في كل ما ذكر وفي دعوى الخلاصة
عن ادية القاضي للمخلف رحمه الله ان الخصم في اثبات
الدين والحقوق على الميت الورثة والوصي لا الفرع
والمد يوف فلو برهن على واحد من ذكر فان كان عدلا
كافيا قضي له بها وان عوق بالفسق والخيانة لا يلتفت
الي دعوة ولا ينصب لانه لغز الخائن الجاني فكيف
نصبه وان كان ضعيف الرأي وقليل التصرف في
التصرف فنصبه ضم اليه مشرفا قضا كما اذا اتهمه
بالخيانة ذكره في الخلاصة وقال ايضا وانما يصح دعوى
الوصاية اذا كان اهلا لها اما اذا لم يكن بان كان عبدا
او صبيا او مجنونا فلا يصح منه دعوى الوصاية وفي
المنية لا تقبل البيعة على الوصاية الا على شخص من

وارث لو يمن للميت قبله اوله قبل الميت حق وفي القباية
وفي دعوى الوصاية للصغير لا بد ان يقول انه وصي من
جهة ابية او امه او القاضى وفي الخلاصة عند الزادات
والغنية فاذا حكم القاضي فلها على وارث او غيره ثواب
هو وحضر وارث اخر او غيرهم غيرة لا يعيد عليه السنة
وفي الخلافات القديمة لم يخلع اقر المديون او موهب الميت
لشيء من الوصاية لا ينصبه الحاكم ولا يامرهما يستلم
ما في الدين ما الى المقر له ومثله في الخلاصة قال في
الخلافات لا انه لو امر به لكان امره ذلك نصبا له
بالوصاية فيكون وصيا في جميع مال الميت ولعل للميت
وصيا مختارا وايضا يكون امره بالدفع استقاما تحت
الميت باقرار الغير لان امره يوجب اداة ذمته بالدفع
الى الميت فلا يجوز وفي الخلاصة عن ادب القاضي للمخالف
ادعى على رجل انه وصي فلان الميت وانكر المدعى عليه
الوصاية لا يخلف القاضي الوصي لان قبولها ليس بلائم
عليه حتى يخلف ليقرا وشكل الاثر كما انه لو اقر باوصية
الميت اليه ولم يقبل يكون له ذلك فلا يكون وصيا
وفي القباية ولو اقام الاب سنة انه وصي كان وصيا
ولا يمن على الوصي ان انكر الوصاية وفي الخلاصة
والمقاطعة انه لا يجبر وصي امتنع عن التصرف في
امور الوصاية وفي الخلاصة عن ادب القاضي للمخالف
ادعى انه وصي فلان ابن فلان الميت وان علم
هذا الرجل للميت درهم و اقام سنة على الوصاية
والمال جميعا وعدلت البيه قال الامام رحمه الله تعالى
يقضي بالوصاية ثم يامر باعادة البيه على المال

وقد

وقد قال ابو يوسف رحمه الله تقبل فيها معا ويقضي
بالوصاية اولادهم بالمال وقال محمد رحمه الله تقبل فيها
معا ويقضي بها معا قال ولو اقام البيه على الوصاية
فقبل ان تعدل امام اخري على الدين او اقامها بعد
التعديل قبل القضاء فهو على هذا الخلاف ايضا قال وذكر
في الزادات ان القياس عدم قبول سنة المال وان قبوله
هو الاستحسان ولم يذكر فيه الخلاف وفي عن ادب القاضي
ايضا ما في وعليه دين للقاضي ولغيره فاقام رجل سنة
على الوصاية فان قضى القاضي او لا بالوصاية ثم بالدين
بما زاما لو علس لم يحز فلو رفع كل من الحكمين الى القاضي اخر
بمضي الاول ويبطل القس ولذا لو كان الدين لمن لا تقبل
نقضه له وكذا لو لم يبيع الوصي الوصاية بان نصبه
القاضي وصيا في تركته فانه لو نصبه ثم قضى بالدين
الذي له عليه حاز ولو قضى بالدين ثم نصبه ثم حاز
في كتاب الدعوى ولو اقام الوصي سنة على ان كان بيتا
فلان الميت اوصى اليه والى فلان الغائب قال الامام
رضي الله عنه يقضي بوصايتها وقال ابو يوسف رحمه الله
يقضي بوصاية الكاضر فقط حتى لو با الغائب وطلب
الوصاية بلزمه اعادة السنة ومحمد مع الامام قال
وذلك لان احد الوصيين تنفرد عنده بالتصرف خلافا
لها فيكون الحكم على الكاضر حكما على الغائب ضرورة
خلافا له والله تعالى اعلم **فصل في المصكوك والحاضر**
ذكر في الخلاصة عن فتاوى اهل سمرقند في النصول
واحكام الصغار للاسترويشي ان الحاكم اذا نصب
وصيا فلا وثق ان يكتب في محضره جهة الوصاية

بين فيه سبب الدين له فانه قد يكون بالارث فلزم فيه
من ذكر الشريعة على موته الاب وعلي نصايه الي هذا
ومثله في الذخيرة قال في احكام الفقهاء في هذا المحضر
انه رد بانه لم يذكر السبب ولا بد من بيان الاحتمال وقوع
الدين في نصيبه وقت القسمة فلا تصح القسمة وبان
الشرع لم يشهدوا على موت الاب والا يصح الي هذا المدعي
ولا بد من ذلك قلت والعلة الاولى ليست بعلّة لانه مجرد
احتمال وسياتي انه لا يمنع الصحة وفي الفصولين ومن
حيث انه لم يبين انه لم يكن للميت وارث غيره فانه لو كان
له وارث اخر يغير الدين له بالقسمة وقسمة الدين باطله
وفي الفصولين محض في دعوى الزوجية الميراث على
الوصي ودعواه كتب فيه انها صاكت عن نصيبها وعن كل
المعاويك انها قبضت بدل الصلح فردت حيث اتم لم يبين
التركة وعسى ان يكون فردت فلا يصح الصلح ما لم تستثن
الدين عن الصلح وان لم يكن فردت نفسها ان يوجد غيرها
نقد تجانس للبطل بصيبتها منه بالميراث قدر البطل او اكثر
فلا يجوز الصلح وان لم يجانس نفسه لم يقبض البطل في المجلس
فيكون فيه ربا النسبة فلا يجوز الصلح فنيته خلل هذه
الوجوه ثم قال كتب قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا خلل
في هذا المحضر فان هذا الصلح جائز فانه كما يجوز ان يكون
حاذ كرم الاحتمالات لكنه يجوز ان لا يكون ايضا فلا كسر
كله وهم وبالوهم لا يمكن ابطال الصلح قلت فقد علم من
هذا ان مجرد الاحتمال لا يمنع صحة المحضر ولا يكون خللا
فيه كما يقتضيه اطلاق آية من انما يمنع اذا لم يلزم من اعتباره
ابطال فقد صدر من العاقل كانت دعوى المحضر لا حثبات

ولا

ولا يلزم من بطلانه بطلان الحكم الذي فيه فان الاحكام لاه
تستلزم المحاضر فكم من حكم لا يكتب فيه كتاب والله سبحانه
اعلم بالصواب وفي الخلاصة محض في دعوى الوصي المحرود
بحجة الاولى كتب فيه رجعات وترك بنتي وابنتي صغيرين
ومحرودا فاعت التبتان المحرود وغابت فقال قيم الفقيرين
في مجلس الحكم ان المحرود وقفم ادعي انه ملك للصغيرين
فلن ان المحضر مردود من حيث ان الوصي ناقض في دعواه
لكنه ليس بمردود فان دعوى الملكية لها بعد اقراره بالوقفية
صححة لان اقراره مردود ككونه اقرارا على الغير فلا يكون
دين الدعوي تناقض ما نولقول المتأخر منها وكهذه
الدعوى وجهان اخران احدهما ان ينصب الحاكم وصيا اخر
يدعي الملكية والباقي ان يدعيها من بلغ منها او يدعيها بعد
البلوغ وفي الفصولين محض في دعوى القيم المحرودا
للصبي كتب فيه انه ادعي فلان القيم المأذون له من جهة
الحكم بالدعوى في امر فلان فلان القيم والصبي واقام البينة
على رجل ان محرود كذا في يده ملك الصغير فلان ذلك
وهو في يده بلا وجه شرعي فواجب عليه قصده عن
المحرود وتسلمه الي القيم قال فاخلل فيه من حيث انه لم يذكر
فيه ان قبض القيم المحرودا مر مستند من جهة الحكم وذلك
لان القيم كالوكيل والوكيل بالخصومة وان كان ملك القبطي
عند الائمة الثلاثة فكذلك الفتوى على انه لا يملك كما هو مذهب
زفر رحمه الله فلا بد من ذكر الاذن به او يقول اولا المأذون
له بالخصومة والقبض وهذا في وصي القاضي كما هو هو
الوضع اما وصي الاب فملك القبطي بلا خلاف فلا يلزم
فيه ذكره وفي الفصولين وفيه خلل وضوانه لم يذكر ان الاذن

من هذا القاضي فانه لو كان الاذن من غيره لا بد من ذكر
اثبات الاذن عند هذا القاضي يمكن له سماع خصومته
وفيه محض في دعوى الدار كبت فيه وقد استشهدوا اشتراها
الوصي للصبي وقد استوي عليه ظالم وقد المحض من حيث
انه لم يذكر فيه الثمن ولا بد منه كذا ان لا يكون ما لا فلا يصح
الشرا ومن حيث انه لم يذكر كون الثمن مثل المبيع وقت العقد
ولا بد منه في صحة العقد وفي الخلاصة حتى لو ذكر انه قد
اشتراه بثمن معلوم هو مثل قيمة الدار لا يصح ما لم يقل
وقت العقد وفي الخلاصة محض في دعوى المهر كبت فيه
امراة ادعت مهرها على فلان ابن فلان وهو قيم في تركه
الشخص المسمى ابك بت عبد الله الخاق في من جهة
السرع ثابت التواخوة فالخلل فيه من حيث ان الزوج
امك هذا ان كان غلاما للخال فان ثم من بعده وورثته
فان كان نو كبارا لا يصح نصب القيم عنهم وان كانوا متعارفين
ايضا فخلل عند البعض من حيث انه لم يذكر كون هؤلاء
الصغار في ولايته حتى يصح نصب القيم عنهم وان كان
الزوج حرا فهو مختل ايضا من حيث انه لم يذكر فيه انه حر
الاصل او معتق الخاق فان كان حرا الاصل فلا يصح النصب
لان ماله بيت المال وان كان معتقا فخلل من جهة انه لم
يذكر فيه انه هل له عصبه من السب او لا وفيها ايضا
محض في ايجار الوصي ضيقة للصبي كبت فيه انه اجتر فلان
الوصي ضيقة فلان ابن فلان اليتيم من فلان الي عشر
سنة خمسة الاف درهم وباع اشجارها بالالف درهم
قال فالخلل فيه من حيث انه لم يذكر ان الاجرة هل
هي اجرة المكل وقت العقد فان الاجارة الطويلة اذا كانت

بنهاش

بنهاش الفين لا يجوز ثم اذا بطلت الاجارة في العريضة
يبطل بيع الاشجار ايضا لان جواز هذا البيع انما هو بالقبيلة
للارض فاذا بطل فيه يبطل فيها ايضا **قلت** ومن
جهة انه لم يستثن فيه المسجدة ان كان فيه مسجد والله
سبحانه اعلم واعلم ان الثر ما ذكر من المحاضر المردودة يمكن
تصويرها في الوصي لكنها اكتفينا فيها بهذا العقد فان
ثبت الاطلاع عليها فعليك بمطالعة المحيط والذخيرة
والخلاصة والفضولي فان فيها موضع بيانها وما قد
عنا لها **فصل في النكاح** ذكر في فتاوي طرير
الدين ان الوصي لا يملك نكاح الصغير والصغيرة وان اوصى
اليه الاب ذلك لان بالموت تنقطع ولاية الاب عن الصغار
والوصاية شوقها بعد الموت فلا تعيد ايضا وبه اليه وروي
هشام عن الامام انه لو اوصى اليه به حاز انكاحه وفي
الذخيرة البرهانية ولو كان الوصي وليا فزوج الصغير او
الصغيرة فلها الخيار اذا بلغا ويختل في انكاحه الفين ليسير
في المهر فانه ذكر في الذخيرة ان الزيادة والنقص بحيث
تتفاوت فيه الناس جائز في جميع الاول ما بالاتفاق اما لو كان
يحبث لا تتفاوت فيه الناس لا يجوز نكاحهم حتى لو اجازوا
بعد البلوغ لا تعمل اجازتهم هذا في غير الاب والجد اما فيما
فانه يصح منها الخط والزيادة عند الامام رحمه الله وقال
لا يجوز قال في الذخيرة ولم يبين محمد رحمه الله في الاصل
انه لا يجوز النكاح او لا يجوز التسمية فذكر هشام عن محمد
اذ النكاح يجوز وكذا روي الحسن بن زياد عن ابي يوسف
جوازه وفي سادات التسمية وفي الجامع الصغير عن ابن النكاح
لا يجوز وفي الجامع الاصفهاني مختلف المتأخرون على قولهما

شبكة

بعضهم على انه يجوز النكاح ويبطل الخط والزيادة وبعضهم على
 ان اصل النكاح فاسد وهو الصحيح وفي الخاتمة ان العقد
 فاسد في رواية فيها وموقوف على اجازة الصغرة بعد
 البلوغ في اخري قال وعنه ابي يوسف انه قال نفس العقد
 وبصح النكاح ثم بالمثل قلت وهذا هو رواية الحسن عنه
 وفي نوادر شرعية ابي يوسف رحمه الله ان الوصي تزويج
 امة الصغير من عبد الصغير ومثله الاب وفي ميسوط
 الى السير ان اكواز هو العباس اما في الاستحسان فلا يجوز
 وفيه ايضا ان الوصي يملك نكاح امة اليتيم ولا يملك تزويج
 عبده ومثله الاب والقاضي والاصل فيه ان من يملك
 اعتناق العبد يملك تزويجه وهذا لا فلا لان التزويج يقبض
 بلا بدل فغير بالاعتناق الذي هو نفوت الرق وان الله
 بلا بدل قلت لان القبيب نفوت البقيض والكز لا يثبت
 بالكل هو لا لا يملكون تزويجه وهذا بخلاف تزويج
 الامة لانه من باب التجارة على ما بين في بابه وفي
 الشامل يملك التزويج بامة الصغرة ذكره في احكام الصغار
 وفي المتبينة ولا يملك الوصي والاب والقاضي تزويج
 عبد الصغير لانه ليس بتجارة ولا سبي فاما الامة فيمكن
 تزويجها ولو تزوج الاب عبد الصغير من امة له جاز ولا
 يجب للرهر وفي الخاتمة لكل من الاب والوصي تزويج امة
 الصغير والصغيرة وليس لكل منهما تزويج امة كل منهما
 من عبده كل منهما استحسانا لا في رواية عن ابي يوسف
 رحمه الله ومثله في القسنة وذكر في الشامل ان الوصي
 يملك التزويج بامة الصغرة وفي الوكومية اوصيا
 يفتق امة بعد ان تخدم بنته كذا سنة فاراد الوصي

قوله في القسنة
 اوصيا
 يفتق امة

ان تزويجها ليس له ذلك لانها باقية على ملك مولاهما الي
 عي وقت تنفيذ الوصية فلا خلة له في التزويج بها
 ومثله في النوازل وفيها انه ليس له ان تزويجها من غيره
 ايضا لانها مملوكة على حالها الى انفاذ عتقها قلت واذا
 نفذ عتقها مضى تلك المدة لا يبقى عليها ولاية الجرح لاحد
 فلا يكون للوصي حيلة في التزويج والتزويج بها اصل
 وفي المحيط والذخيرة والخاتمة زوجت الام بنتا الصغرة
 وقبضت مهرها ان كانت وصية لم يكن للنت مطالبة
 الزوج بالمهر عند البلوغ لان الدفع الى الوصي يبرك ومنه
 اما لو لم تكن وصيا يكون لها المطالبة بعد البلوغ لان الام
 في حق المهر احتسبة عند النت **الاير** انه ليس لها
 التصرف في مالها فباخذ مهرها من الزوج وهو يرجع
 به على الام ومثل الوصي الاب والجد والقاضي **وفي**
 الذخيرة ضمن الوصي المهر عن الصغير واداه من مال
 نفسه يرجع به في مال الصغير شرط الرجوع به عند
 الاداء ولم شرط له الاب فلا يرجع به مالم يشهد عنه
 الاداء انه لو ديه ليرجع به استحسانا **والفرق** ان العادة
 في الاداء والامهات تحمل الديون عن ابنائهم الصغار لو فور
 الشفقة اما الاوصيا وابعاد الاوليا فلا عادة فيهم ولا
 شفقة لهما **الاير** انه يشترط في تصرفهم النظر لمثل
 في حجرهم من الاطفال فقد اذا كان الضمان والاداء
 حال صحة الاب في صغر الابن اما اذا ضمن في المرض
 او ادي فيه او كان كلاهما فيه لم يقع الضمان فاذا اخذت
 المرأة من ماله بعد موته لم يكن متبرعا بحسب من مران
 الاب عند الطرفين **وقال** ابو يوسف هو متبرع لا يرجع

هو ولا ورثته على الابن بشي وفي قناوي رشيده الدين ماتت
عن زوج واولاد صغير وعلي الزوج المهر فان اقر الزوج بالمهر
لم يوجب منه لان الاب عليك حفظ مال صغيره وان اكر
بنصب القاضي وصيا فثبت عليه المهر ويوجب منه
ويُدفع الي الوصي فانه بانك وتظهر خيانتة وعند ظهور
الكفارة يكون للقاضي ولاية دفع مال الصغير الي وصي
عنه **وكال** في احكام الصغار ذات في بعض المواضع ان
الوصي اذا زوج امرأة للصغير فطالب بالمهر هو الوصي
ضحت بصريح القول ولم يضمن وانما ان ادي المهر من مال
نفسه يرجع في مال الصغير **وفي** جامع القاضي الي جعفر
الاسترويشي زوجت صبية من صبي قادركت قبل بلوغه
فاختارت الفرقة فالحاكم لا يفرق بينهما الا بحضر خصم
من جانبته من اب او وصية فان لم يكونا فالحاكم او وصيه
خصم فان لم يوجد احدهما نصب القاضي وصيا بخاضع
عنه فحضره ويطلب منه حجة للصغير بتطرد دعوى الفرقة
من بينة على رضاها بالتمسك بعد البلوغ او اقرارها بالطلب
الفرقة فان لم يظهرها انهم اراد تخلف فان حلفت بفرق
بينهما الحاكم يحكم لخصم بلا انتظار الي بلوغ الصبي ومثله
دعواها الفتنة عنوانه اذا لم يبرهن من الخصم علي علمها
هذا الغيب عنه المقدر ولا عني رضاها به بعده وظفر
تخلقت فلزم تفرقهما لم يفرق بينهما في الحال بل ينتظر الي
بلوغ الصبي لوجه سنة ثم يفرق بخصمته او حضرة وكيله
وهذه المسئلة في الجامع ثم اختلفوا في هذه الفرقة فيقبل
ليس بطلاق وقيل بل هو طلاق **وفي** قناوي رشيده الدين
ادعي علي جماعة انه زوج اخبرهم المنيعة وان التركة بيدهم

وطلب

وطلب منها سهمه فانكروا نكاحه فقال لهم المتعي استوانسكم
انتم ايضا فان القاضي ياخذ منهم التركة ويضعها عند عدل
حتى يظهر المستحق فلما ارادوا التات نسهم بانهم اخوها
لاب وام ينصب القاضي وصيا فيقيمونها عليه فيسلم
لهم التركة اما ليس ان يقيموها علي الملك لعدم ثبوت
نكاحه بعد ولا علي مودع القاضي لانه كلقاضي والقاضي
ليس بخصم ولهم ان يقيموها علي من لها عليه دين بان قالوا
لها عليك كذا امن الدين ونحن اخوتها من الابوين وورثتها
فثبتت الورثة ويدفع لهم المال **قلت** ومثله ثبوت
الكساح حيث ثبت علي كل من المديون والوصي انهما متلوجة
الي موثقا وطلب منه سهمه من الدين الذي **فصل**
في الابق والكتابة والعتاق والولا ذكر في مسوط
الي السيران الوصي اذا اجاب الي للصبي لا يستحق الكفل وكذا
من لم يولد لان عاقلة ماله عليها فلا يستحقان عليه
الاخر وكذا الابن الكبير ان رد اليه في الصبي لان
خدمة الاب واجبة عليه والرد من الخدمة خلاف العكس
فان الاب يستحق عليه رده الا حر لان حفظ مال ابنه الكبير
ليس بواجب عليه فيكون رده عليه خدمة مثله فتستحق
بة الاخر ولو رده الاخر في يتباليه كماله من مال الصبي
يظهر اليه الاب او الوصي **وفي** ويجوز السخسي ان الوصي يصدق
بتمسكه في قوله للصبي بعد ما بلغ اقب من عبيدك فلان
وقلان وفاقا وكذا في قوله ادبت من مالك يجعل من اقب
من عبيدك كذا ان اذ ردها عند محي رحمه الله وكال
الويوسف يلزمه اقامة البينة علي الابق والاد او اجبوا
علي انسلوا لادبت يجعل من مالي وازيد الرجوع عليك بزمه

الستة وفي الامل والخانية قال الوصي للوصي البع عبدك
 الى الشام فاستأجرت رجلا بمائة فحابه فاذت له
 المائة بصدق يمينه اجماعا وسيما في تفصيله في فصل
 الاتفاق ان شاء الله تعالى **وفي** المسوط ان كلاما من
 الاب والوصي عليك كتابة عبد الوصي لانه تكسب
 منه وهما عليك انما لوالق له لا يصح فلو كانت احدهما
 تزويج له بدل الكتابة لم يجز وقا خلا في ما لو باع
 عبده تزويج الثمن لم يترك حيث يجوز الهبة عند
 الطرفين فسط عن المشتري ويضمن مثله الاب او
 الوصي للوصي خلا قال في يوسف رحمه الله ومثله
 في الخانية **قال** في المسوط والفرق ان حقوق المقتد
 في البيع ترجع الى العاقد ومرجعا في الكتابة الى من وقع
 له المقتد وهو الوصي هناك تكونت عاخر عن قبض البذل
 بقضه له الوصي فقبضه ليس كونه من رجوع حقوق المقتد
 اليه يكون استفاضة مقترا ولد الوكيل الوصي يكون حقا
 المقتض له دون الوصي بخلاف ثمن المبيع **وفي** الخانية
 ولو ادرك الكتاب المالك الوصي وذلك بعد ما ادرك القبي
 لم يجز ولا يفتق ما لم يوده الى القبي قال وكذلك الاب **وفي**
 الكتابة وللوصي ان يفتق بدل الكتابة للصغير وليت
 له ان يكتب عبدا من التركة اذا كان في الورقة كبيرا
 وكان موصي له بالمال او دين الا ان يفتقه مما بقي ويجوز
 ذلك في رقت بيت المال واذا بلغ الصغير يفتق بدل
 الكتابة قلت يعني لا يفتق الوصي حينئذ **وفي**
 الخانية ولا يجوز للوصي ان يكتب ثمن البيت لنفسه
 الدين وتنفيذ الوصية اذا كانت الورقة كبارا عنسها

حضورا

في

حضورا وكذا اذا كان بعضهم مقارا ولم يرض الكبار بالكتابة
 حتى لو كانت تكون للكيار خف الغشع لما لهم من اختيار التركة
 لا يفتقهم على ما سياتي عن قريب قال وكيل بنو كتمانته
 هنا على قول الامام رحمه الله كما في بيع المقار قال والامع هـ
 الفرق يعني يجوز بيعه دون الكتابة قال ومثله الاب
وفي المسوط كاتب الوصي عبد الوصي فادرك الوصي في خلال
 بنوم الكتابة فلم يرض بالكتابة لا يلتفت الى عدم قبوله
 لان فعل وصيه لنقل نفسه فينضم نظر الى حابنه وفيه
 ايضا وليس لاحد الوصيين ان يكتب عبد اليتيم الامرنا
 الاخر وسياتي في تفصيل بعد الاوصياء ان شاء الله تعالى
وفي الولو كجدة اوصي الى رجل وقال ان ادرك ابني فلان
 فاعتق عبدني هذا او اعطه مائة درهم فقال العبد للوصي
 بعد موت الوصي اعتقني في الحال ولا اطلب المال ليس للوصي
 ان يفتقه لانه ما مورثا عنه في وقت معلوم فلا يجوز
 اعتاقه قبله **وفي** المسوط لا يملك الوصي اعتاق عبد الوصي
 ولو علي مال ولا يبيعه من نفسه لان الاعتاق اضار بعض
 للوصي قلت وكونه على مال ليس الا جعل منه للعبد
 مديونا بعد الفتق وبيعه من نفسه اعتاق على مال فلا
 يجوز كل منها والله سبحانه اعلم وفيه ايضا للوصي ان يكتب
 عبده باذن الوصي والاب وليس له ان يفتقه على مال
 باذن احدهما واذا نهما لا يعتبر وفيه ايضا قول ولله من
 يواليه باذن الوصي والاب وتكون ناياعهما في القول به
 لانها يملك ان يقول الولاء عنه لانها يملك ان الزام ولله الفتاة
 عليه بالكتابة فيمكن ان الزامه عليه بغير الموالاة ايضا
 ولو لم علي يد احد والاه باذن ابيه الكافر لم يصح لانه

للمعني

لا يملك عقد الولاء عليه لانعدام الولاية ولم يذكر انه هل يملك ذلك باذن ابيه المسلم ينبغي ان يملك **فصل في البيع** واعلم انه ذكر في باب المصراة من بيعوع شرح الطحاوي فصل يملك جفله كالا مبل في مسائل تصرفات الوصي فلا علينا في ذكره هنا سوفيق الله سبحانه وتعالى فتقول قال الامام الاسيحي في لكل من الاب واحد والقاضي واو صياهم ان يسافر قابا موال التام ان كان الوقت آمنا فاذا اصاب في الطريق فلا ضمان عليهم وان عجزوا في اموالهم بالمعروف **قال** الفتاوى لو اتخروا في الازم والهم وان ربح جازا مستحسا فاقال ولهم ولاية بيع اموالهم بمثل القيمة وبالثمن وباقل بقدر ما تنقأب الناس افضيه اما لو كان بالغني الفاحش يبطل عقدهم ولا يتوقف علي الا جازة بعد البلوغ لانه لا يحزر له حالة العقد فلا ينبغي حتي يتوقف واما سزاوهم فكذلك كنت اذا كان بنا حش الغني فانه يتعقد علي انفسهم لصدوره عن اهله في محله ولا يبطل كالبيع وكذا ايجارهم الصغير او ماله واستجارهم له حيث يجوز ليسير الغني ولا يجوز ثلثه الفاحش فاذا اذرك الصغير في مدة الاجارة فان كانت علي نفسه فله خيار الفسخ وان كانت علي عبده او عقاره فله خيار الفسخ والابطال وليس له فسخ بيع او سزا فله عليه وقت مفهوه قال وللاب ان يدفعه الى عبده مضاربة او بضاعة وان يضارب ويبضع بنفسه فيكرد عليه في الاثنا والا لا يعطي له الروع قصدا وحل له اخذ ما شرط قبله بينه وبين ربه وان يودع ماله عند انسان وان يعهده لاحد استحسانا لا قياسا وله ان يوكل بكل امر يسوغ له

وان

وان ياذن له ان كان عاقلا وان ياذن لعبده وان كان تبه وان تزوج امته لابعده وان يرهق ماله بدينه ودين نفسه فلو هلك الرهن الناقية يضمن قد وما يصير موديا منه دينه وان يترك الصغير غيره ونفسه فان شاركه وكان رأس ماله اقل من مال الصبي لشهد علي ما شرط لنفسه من الروع فان لم يشهد فالروع بينهما علي قدر رأس المال قضا وان كان كما شرط ديانة كما في المنار ربة وذلك لان استحقاقه للروع بالشرط فان لم يثبت الشرط عند القاضي لا يقضي له به قاله ومثله في هذا كله الوصي **وفي** الخلاصة ليس للوصي اقراض مال الصبي ولا استقراضه وعن محمد رحمه الله له الاستقراض كالأب وفي مشغفة الهداية وليس للوصي ابطال حق اليتيم كد بيته وقوده **وفي** قضية الزاهد عن عن الامة الكوايسسي ان الوصي لو حش غزها في دين الصبي لا تكون له اطلاقه قبل القضا ان كان نوسرا اما لو راك ان ياخذ منه كفيلا ويطلقه يكون له ذلك **وقال** ابو حامد ان كان الغريم ميسرا يجوز للقاضي اطلاقه بعد الجبس **وفي** فصل الجبس من الخلاصة عن الا قضية ويجيب الوصي او الاب في دين لزم الصبي المحجور عليه من الاستهلاك ولا يجبس الصبي نفسه فان لم يملك له واحد منها ينصب الحاكم وصيا يبيع ماله في الدين ويرى ارضا عن الصغير وصي الوقت اولى من القاضي في نصب القيم للوقت فان لم يملك له وصي يختص بكون الراي الي القاضي **وفي** القضية للزاهد عن قال اسماعيل المتكلم القاضي بامر الوصي بالاجار والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الروع

١٤٦

وقيل انه ليس الوصي الا يتم خلط ما ورثه من مورث واحد
 او اكثر وفي الهداية للوصي رد ايجاب من اوجب بيعا للوصي
 كالا ب وفي المحيط للوصي البيع والشرا يسير الفتي لا
 ينافسه وكذا له المدا بة السيرة فيما باعه من الزكاة
 للدين وان لم يجر ذلك من الرقيق وان كان الوصي مستمدا
 من المريض وهذه من اعجب المسائل **وفي** مختارات
 النوازل ويجوز بيع الوصي وسراوة بالفتن السر ولا
 يجوز بالفا حش لان ولايته نظرية **وفي** الفتنة للزها
 ولو باع مال الصبي بفا حش الفتي قال القاضي علاء
 الدين المروزي رحمه الله بطل البيع حتى لا يملك هـ
 المشتري المبيع بالتبعض **وقال** نجم الدين الحلي بل يفسد
 البيع قلت فملك المشتري المبيع بالتبعض ويكون على كل
 من المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائما في يد المشتري
وفي العدة باع الاب مال طفله ثم ادعى فيه فاحش الفتي
 لم نسمع دعواه وفي جامع الفتاوى فينصب الحاكم
 فيما عند الصبي فبدعيه على المشتري وقال في موضع
 اخر منه هذا اذا اقر الاب بقصص ثمن المثل او اسره
 عليه في المصك اما اذا لم يقر به ولم يسره عليه او قال
 بعته ولم اعرف الفتي او قال كنت عرفت ولكن لم اعرف
 ان البيع لا يجوز معه فح يكون له ان يدعي بعه الفتي
 وقال ايضا ولو بلغ التيم فادعي كون بيع الوصي او الاب
 بفا حش الفتي وانكره المشتري ذلك حكم كمال ان لم
 تكن المدة قد رما تبدل فيه السعر والصدق المشتري
 ولو برهن كل منهما قبينة مثبتت الزيادة اولى **وفي**
 الجواهر باع الوصي صنعة للدين فثبت ان قيمتها اكثر

فالباع

فالباع باطل ولا يحتاج الى فسخ الحاكم فلو باعها ثانيا بعت
 المثل صح البيع الثاني **وفي** النوازل ولخا بية باع الوصي
 شيئا من مال التيم ثم طلب منه ذلك الشيء بالترحم
 باع يرجع فيه الحاكم الى اهل البصر والخبرة فان اخبر
 الثاف منهم ان الذي باع به الوصي قيمته لا بلغت
 الى زيادة من زاد لما ان عند الحاجة قد خرد على القيمة
 فلعقد هذا للاحتياج لالات القيمة ازيد مما باع به
 الوصي حتى لا يجوز البيع ان كان النقص فاحشا وان
 كانت الزكاة تتلغ في السوق باقل مما تتلغ في المزانية
 لا يجب على الوصي بيعه على الزيادة بل له ان يعتمد
 على قول اهل الخبرة وباحته بما اجتمع عليه عدلان
 منهم وهذا عند محمد رحمه الله وما على قولها نقول
 المعدل الواحد كاف فيه والاثبات احوط على ما عرف
 في التوفيق والتعديل ومثله في تناوب ظهري الدين
 الكولنجي والهداية للاب باع مال طفله عقاره ومنقوله
 لكامل ولايته وله الاخذ من ثمنه لتفقته لانه من حسن
 حقه واحتا يبعه مال ابنه الكبير فقد قال الامام خواجه
 زاده في المسوط واجموا على منع اقارب المفقود عن
 بيع عقاره للنفقة ان كان او غيره ولا يبيعه القاضي ايضا
 ومثله ما لا سارع اليه الفساد وللأب بيع منقول ابنه
 الكبير الغايب لتفقته عند الامام رحمه الله لا عندهما
 كما يرا الاقارب كالام وليس له بيع الزيادة على ما منه
 اجماعا **وفي** الهداية ولا يبيع منقوله لدين غير النفقة
 وفي المحيط من الزيادة في الخا بية بيع الاب مال طفله
 من الاخيبي على ثلاثة اوجه لان الاب اما عدل او

في البيع
 في البيع

مستورا وفاسد في الوجهين الاولين يجوز عقده ولو عتارا
 وبسير الفين فلا يكون للطفل النقص بعد البلوغ لان
 للاب سعة واقرة ولا معارض فالظاهر ان مأسرته
 على الخيرية فينفذ فلوا دعي بعد ما طلب منه الثمن
 بعد الملوغ منبأه او الاتفاق عليه وهو ثقة مثله
 في مدته صدق بهينه وفي الوجه الثالث لا يجوز
 تبعه المقار الا بالخيرية بان يكون بصنف القيمة
 لمعارضته الفساد ظاهرا السعة فالمنع من الحرمة لا ينفذ
 فللطفل نقضه بعد البلوغ وهو المختار واما بيع الفاسد
 المنقول ففي رواية يجوز وبوضع عنه عند العدل صيانة
 للمال وفي رواية لا يجوز الا بالخيرية وبه اخذ الصدر
 السريه وبه بقي وفي الاصل انه لو باع من مال ضيقه
 ما قيمته عشرة دراهم بدرهم يعني اذا باعه من اخيه
 او استرك منه ما يملكه درهم عشرة قال ابو يوسف لم يجز
 البيع والكراروي هشام في نواذره عن ابي يوسف
 انه جوز البيع ولم يجوز الشراء وفيها وفي الاقضية الفوري
 والخائنة **ان بيع الوصي على خمسة اوجه الاول** ان
 يكون الورثة كلهم صفارا فحينئذ له ان يبيع كل المنقولات
 ولو بسير الفين وليس له ان يبيع بها حقه وليس له
 ان يبيع العقار الا لزيادة في الثمن بان يبيعه بضعف
 القيمة او لضرورة الدين او لوصية مرسلة في التركة
 لا تنفذ بدون بيعه او لوصية ببعضه وهو لا ينقم او لضرورة
 القسمة او لحاجة التيمم اليه او لزيادة ماله هـ
 وخواجه على غلته وارفعاه اولد اعياه الى الخراب
 فيما اذا كانت دارا او حائونا او لمخوف من تسلط جبار

قوله ولو بسير الفين
 لا يجوز ان يبيع
 بها حقه

ذي

ذي شوكة عليه ذكره في الخائنة وغيرها حق لوباعه
 بدون شيء من هذه المسوغات التسع يكون للشيخ
 نقضه اذا بلغ قال شمس الائمة الكلوا في هذا هو من باب
 المتأخرين من المتأخرين وبه بقي اما عند المتقدمين منهم
 فلولي بيع العقار بدون هذه المسوغات اذا كان يبيعه
 بالقيمة العادلة او يقين بسير للولاية ذكره في الكافضة
الوجه الثاني ان يكون الورثة كلهم كبارا حاضرين وفيه
 لا يكون للوصي بيع شيء من التركة بلا أمرهم وليس له حينئذ
 الا التقاضي بدون الميت وقض حقوقه دفعا الى الورثة
 كذا في الاصل وفي المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي
 حنيفة رحمه الله وفي الكامع الفتاوى عن ابن سميعة جوز
 بيعه عليهم فيما عدا العقار مطلقا أي بما او يدونها **الوجه**
الثالث ان يكون الورثة كبارا غائبا وفي المنتقى وقدرها
 محمد بثلاثة ايام رواد عنه ابراهيم بخلاف غيبة الولي الا قرب
 في الترتيب فانها عنده مقدرة بالانقطاع لا ترفيه فلولي
 فيه بيع العروض لا العقار لان وظيفة اذ ذاك حفظ الاموال
 وبيع العروض من باب الحفظ لما ان حفظ الثمن اهون
 اما العقار فهو محض بذاته محفوظ بنفسه فلا يكون بيعه
 من باب الحفظ الا اذا كان العقار في مفرض الهلاك فبيعه
 لكونه بمنزلة العروض وفي الغيبة عن السراجية والدار
 كالمنقول اذا خيف على الهلاك ومثله في مختارات النوازل
 والاصح انه لا يبيعه ولو خيف هلاكه لان الغالب عدم
 الهلاك فيبني عليه الاحكام كذا في الخلاصة والكافضة
 وفي الهداية والسراجية ويجوز بيع الوصي على الكبير
 الغائب في كل شيء الا في العقار **الوجه الرابع** ان يكون

ذكر الامام في حقه

لا يملك الوصي
 بيعه

الغائب من الكبار لبعض الوجه الخامس ان تكون الورثة
 مختلفين من الصغار والكبار فيجب ان يكون له ولاية ببيع
 بيع عروض الغائب والصغار وكذا على ما مر بالايجاع ثم اذا
 جاز له هذه المرتبة قبل ان يبيع معا ما بقي من حصص الكبار
 الغائبين من العقار وحصص الحاضرين منهم منها ومن العروض
 صنفه واحدة فعند الامام رحمه الله ذلك لان ما اصله انه اذا
 كنت للوصي ولاية ببيع البعض من الشركة سكت له ولاية ببيع
 الكل لان النظر فيه لان تمت الحصص السابعة يكون قليلا في
 الغالب لان الجمل والاستخاص يشترك باكثرهما فيكون له
 الا باعاض والاشتخاص فاذا باع الوصي نصف الصغير في الدين
 يبيعه بربع مائة وكذا الكبير يبيع نصفه ايضا بربع مائة
 مثلا ما لو باع الوصي الكل يبيعه بالف ببيع الكبير عند تحصيل
 زيادة الثمن لنفسه فيبيع عنه الوصي وان كان حاضرا كذا
 في الولائية والمنسقى وما لا يكون له ولاية ببيع ما بقي لان
 ولايته لصروقة الحفظ فلا تقدر حصص الغائب والصغير
 ويكون كما لو كانت الشركة بين الصغير والكبير بالشر والهيئة
 ويقولها نفق كذا في الكافضية والغنية وفقرها وهذا كله
 فيما اذا لم يكن في الشركة دين او وصية اما اذا كان فله ان يبيع
 في الوصية الى الثلث وفي الدين الى اداكله لما ان الوصية تنفع
 ملك الوارث الى الثلث والدين بقدره لتقدمه على الارث
 بالنصف فيبيع اذ المحقوق شأنت الورثة او باو وهذا
 بالاجماع فلو استغرق الدين الشركة فله بيع كل واحد ولا تقدره
 ثم هل له في هذه الصورة وفي صورة الوصية ان يبيع الباقي
 للكبار كحضور فعند الامام له ذلك خلافا لهما وقد مر
 وفي الغنية انه ان كان في الشركة دين مستغرق او وصية

لا يبيع الوصي على الكبار الغائب
 الا لعروض لانه من الحفظ
 وكذا على الوصي له الغائب
 قال وروي بن سميعة
 في الكبار كحضور كذا
 ولا يجوز العرف على
 الغائب والامانة
 تجارة ولا التقار
 جامع النعم

وبه نية

يبيع

يبيع الوصي نصيب الصغير والكبير بقدرهما اجماعا وكذا نصيب
 الصغير فيما زاد **واما** هل يبيع نصيب الكبير عند الامام
 رحمه الله يبيع وعندهما **لا وفي** البنية وصي باع الشركة للدين
 جاز وعندهما جاز في قدر الدين وان لم يكن دين باع كل الشركة
 وفي الورثة صغير فقل هذا الخلاف كذا لو كان الكبار حضورا
 ينفذ يعني يبيع قدر الدين وحصص الصغير وفي الزائد خلاف
 وان كانوا يعني الوارثين كما راغبيا ولان ملك الوصي يبيع
 المنقول دون العقار وذكر في خزانة الفتحة انه يجوز للوصي
 بيع كل الشركة عند الامام رحمه الله في ثلث صور اذا كان على
 الميت دين او كان في الشركة وصية او كان في الورثة صغير
 اما على قولهما فلا يبيع حصص الكبار ولا ما زاد على كل من الدين
 والوصية ان كان الراي كله للكبار وحصصهم منه ان كان لهم
 وللصغار وفي المراهج اذا كانت الورثة صغار افع الوصي
 ما لهم جاز البيع عروض كان او عقارا اذا راي المصالح في البيع
 ولو كانت الورثة كلهم كبارا حضورا لا يجوز ان يبيع شيئا من
 ما لهم وان كانوا غيبا جاز له ان يبيع العروض دون العقار
 ولا يتجر في ما لهم وان كانوا صغارا وخيار كمال الامام يبيع
 العروض والعقار نصيب الصغار والكبار جميعا وما لا يبيع
 نصيب الصغار دون الكبار الا اذا باوا فيجوز بيع العروض
 من نصيبهم خاصة ولو كان على الميت دين فعند الامام رحمه
 الله للوصي ان يبيع جميع الشركة لاحل الدين وكذا الاجل
 انقاد الوصية وما لا يبيع مقد الدين والوصية خاصة
 ليس له اكثر من ذلك والعقوب على هذا انما اذا اوفقت الحاجة
 الي بيع الشركة ينبغي للوصي ان يبيع العروض لانها غنية
 للتعرض فيها ببيعها دفعا للحاجة بما هو اقرب للمساك

فاذا لم يبيع حينئذ القمار وقال ابو يوسف رحمه الله
 لو كان في ثمن العروص وفاء للدين بطل القمار ومثل الكل
 في كل من النوازل والظهيرية والذخيرة والخلاصة واحكام
 القمار هذا فيما اذا اتي الكبار عن استخلاص التركة لهم
 بتحمل الدين وتنفيذ الوصية من خالص اموالهم ولا صغير
 معهم او اخلفوا في الاستخلاص اما لو اتفقوا عليه ولم يعملوا
 فلم ذلك ذكره في النوازل وفي الولو الجية وغيرها ونذكرها
 ايضا في فصل تنفيذ الوصية فلا يكون للوصي حينئذ الترض
 للتركة وفي المنقرة الوصي بملك بيع عروص الصغير من
 غير حاجة ولا املك بيع عقاره الاجحاجة وفي النوازل
 وتقاوي الشخصي رسيده الدين والامام الفضلي رحمه الله
 انه ليس للوصي نقض ما باعته الوارث الكبير من التركة
 اذا كان فيما في يده من اوقاف بقضا الدين او تنفيذ الوصية
 رواه نصير عن سيداد ومثله في الخانية والولو الجية وفي
 الخا ينفذ الفتاوي الفضلية وصي في يده من التركة
 نقد بقي لقضا الدين فلم يقض منه وباع لقضاها عروص
 التركة او عقارها قال الامام الفضلي يجوز بيعه لقيامه
 مقام الموصي ولو فعله الموصي بنفسه مخار فكذا هذا ومثله
 في مسوط الامام خواهر زاده وفي الولو الجية وفي المنزاج
 للوصي ان يبيع عروص الميت في قضاء دين الميت بقدر محضر
 من غريمه وفي فتاوي زينة الدين للوصي بيع التركة
 المستفوقة بالدين بغيرها فلا يكون للفرما ابطاله وذكر
 في الذخيرة والسراجية ان الوصي اذا باع التركة بغير
 محضر من الفرما يجوز اما الوارث فلا يملك بيع التركة
 المستفوقة الا برضاهم قلت لان الوصي كالمالك ولا يملك

الوارث

الوارث الا ما زاد من الدين والوصية ومثل الاول في مختارات
 النوازل قال لان حقهم في معنى المال لا في عينه والبيع
 لا يبطل المعنى والوصي كما يبيع مقام الموصي ومثل الاخير
 في الخلاصة وفي الفتية للزاهد كبايع الوصي تركته غير
 مستغرق بالدين واخذ منها وانفقها فلفرما ان تنقضوا البيع
 وبأخذوا التركة استيفاء لديونهم ذكره في فتاوي ابي
 الفضل الكرماني وفي وجيز المحيط للسرخسي **للوصي** بيع
 كل العروص لتنفيذ الوصية بالملك فان لم يرض به الوارث
 وليس له بيع ما سوى تلك العقار بدون رضاهم وفي
 الولو الجية **دارين انبي** مات احدهما واولى بثلثه
 للفرما فاذا اراد الوصي ان يبيع الدار لانه الوصية واتي الورثة
 وقالوا بيعها اخر فان الوصي يبيع ما كان بيعة اصل للورثة
 والمورث والبعدهم من اعيانها وفي النوازل والخانية
اوصي بالثلث وفي التركة منوف من العقارات وفي
 نسخة الولو الجية وله اصناف اموال فاذا اراد الوصي بيع صنف
 منها لانفاذ الوصية فالورثة ان يمنعوه منه اما لو باع ثلث
 كل ما يملك تملكته فليس لهم المنع قال الولو الجي لان حق
 الورثة متعلق بثلث كل صنف فلا يجوز للوصي ابطاله
 الا اذا كان شيئا لا يملك تملكته قلت وقد اخرج الى بيعة
 ومثله في الخاص عند الفضلي وفي الخانية **الوصف**
 في بيع القمار كالاب المفسد لو باعه بصنف القيمة
 جاز والا لا يعني اذا لم يوجد موع غيره **والقاضي**
 في بيع مال الصغير كالوصي وفي الخاص في شرح الطحاوي
 ان الوصي في بيع عروص اليتيم للاجنبي والكراه منه
 كالاب الصالح والجدة يجوز بيعه ما لم يضر باليتيم اما في

في بيع الصادر فهو كالاب الفاسق لا يجوز بيعه الا بالخبرية او
 الحاجة اليه كما مر ذكره في احكام الصغار وغيره قال ونحوها
 في بيعه مال اليتيم من نفسه وشراؤه لنفسه لليتيم قلت
 فانه يعتبر في عقده الخبرية كما سلف ولا يعتبر في عقد
 الاب وانجد الاعدم الضرر والفرق تمكن التهمة في عقده
 هذا وانفاؤها في عقدها كما سلف الان هذا او بما
 بيعه مال اليتيم من نفسه وشراؤه لنفسه فقد ذكر في
 المحيط **ان الوصي** اذا باع مال اليتيم من نفسه او باع
 مال نفسه من اليتيم فعلى قول الامام والاحد الروايتين
 عن ابى يوسف اذا كان فيه منفعة ظاهرة لليتيم جاز
 والا لا وعلى قول محمد واظهر الروايتين عن ابى يوسف
 لا يجوز على كل حال ومثله في الخلاصة وفي الفتاوى
 الصغرى **الوصي** اذا اشترى مال اليتيم لنفسه جاز اذا
 كان خيرا لليتيم وفي الخصايل والولواحية **للاب** شرا
 مال طفله بتيسير الفين لا بفاحشه ولا في حنيفة لا يجوز
 بيعه مال صغيره من نفسه ولا شراؤه من صغيره شيئا
 لنفسه الا بمثل القيمة وانه لا يتم في عقده فقد ايسر
 الفين بخلاف بيعه من الاجانب كمال الاسترواقي في
 جامع الصغار والرواية الاولى يعني تحمل الفين البشير
 في هذا البيع ايضا اصح وليس للوصي شراؤه مال اليتيم
 ولا بيعه مال نفسه من اليتيم بالفين البشير ولا بمثل
 القيمة اجماعا ويجوز بالاكثرخلاف محمد وهو اظهر
 الروايتين عن ابى يوسف رحمه الله وفي الصغرى انه
 يصح للاب ذلك لو لم يضر فيكون بمثل القيمة وفي مختارات
 النوازل ولو باع **الوصي** مال اليتيم من نفسه لا يجوز لانه

الوصي اذا باع مال اليتيم
 من نفسه او باع
 مال نفسه
 من اليتيم

وكيل

وكيل محض بخلاف الاب وفي المزاج **ولا يجوز شراء الوصي**
 مال اليتيم لنفسه الا بالاكثرخلاف فتمت عند الامام رضي الله
 عنه ولا يبيعه مال نفسه لليتيم الا بالاكل من قيمته ومالا لاه
 يجوز في الاحوال كلها **وان اشترى الاب** مال انطلقه
 يجوز بغيره وينقصان تغايب فيه الناس وقال زفر رحمه
 الله لا يجوز وفي شرح الطحاوي **الجدة** يعني الصبيح كالاب
 في ذلك يعني عند عدمه قال في المحيط والفتح قول ابى
 حنيفة رحمه الله لان الوصي مختار الاب بعد وفاته ولا
 شك انه في حالة عجزه عن المراقبة محال ولده بنفسه
 يستقصي في النظر فقصار من هو اشفق له من الناس
 فنزل الوصي منزلة الاب ولا نزاع في جواز شراؤه مال ولده
 ولا في جواز بيعه مال نفسه من ولده فيجوز ذلك من
 الوصي القائم مقامه كك شفقة الوصي لا تكون كشفقة
 الاب فذلك لا يشرط في تصرفه مع نفسه المنفعة الظاهرة
 ولا الشرط في تصرف الاب مع نفسه المنفعة الظاهرة وفي
 الحائنة والخصايل ان رواية عدم الجواز عن ابى يوسف قوله
 الاول وقد صح رجوعه الى قول الامام رحمه الله ومثله في
 الولواحية وفي جامع النظم وعن ابى يوسف انه يجوز بمثل
 القيمة قال في الولواحية محمد رحمه الله **ان الوصي**
 كالوكيل بالبيع والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا الشرا
 لنفسه فكذا الوصي ولهما ان العقد الصادر من الاهل
 لا بد من تصحيحه بقدر الامكان وقد امك هنا بطريق جعله
 اذنا للصبي من الوصي ثم انما لم يصح تصرفه مع نفسه في
 الوفاقية لان الصبي وان لم يكن مترهما في تصرفه مع الاجانب
 لكنه مترهم في تصرفه مع نفسه فان الانسان مجبول على كل

احد فلا بد في صحة تصرفه مع نفسه من ادفع هذه التهمة
 وذلك بالزيادة في الثمن ثم تصرف الماذون له لما كانت
 مستفاداً من الاذن له تكون التهمة متمكنة في تصرف الوصي
 مع الوصي ايضا فلا يمكن تعديله بطريق الاذن ايضا فلا يجوز
 وفي الخط ونكحوا في **تفسير الخيرية** والمنفعة الظاهرة
 على قول الامام فقال بعضهم ان يشتري من ماله مائة
 ثم ياتي بالالف ويبيع مائة الف من مال نفسه بمائة
 وقال بعضهم ان يشتري بالوصف ويبيع بالنصف في اذبح
 القاضى **المخاض ان الوصي** يشتري مال اليتيم لنفسه
 ما يشتري مائة مائة عشرة خمسة عشر فصاعداً وهو خير
 لليتيم وما دون ذلك لا خير فيه **واذا باع** من مال نفسه
 لليتيم فباع مائة مائة خمسة عشر عشرة فان لا وهو خير
 وما زاد فلا خير فيه وفي المشتري **وبه يفتي** وفي الكفاية
 وطحا **فسر الخيرية** الامام السرخسي في غير القمار قلت
 وهو مختار ومختار البواحي وصاحب الخلاصة والراجحة
 والمنية والمنية قال في الكفاية وهي في القمار عند البعض
 ان يشتري بنصف القيمة ويبيع بنصفها وفي يوع الخلاصة
 عن الخصاف ان الخيرية ان يبيع من ماله مائة مائة عشرة
 بنسبة او ثمان ويشتري من ماله مائة مائة عشرة او ثمانية
 بعشرة وفي غنية المنية وقيل يكفي في الخيرية زيادة ثلاثة
 او ثلثي من طرف الوصي لليتيم وفي الكفاية **يجوز بيع الوصي**
 من نفسه وشراؤه لنفسه ان كان فيها للوصي نفع ظاهر
 كبيع مائة مائة عشرة وشراؤه مائة مائة عشرة بركة
 قلت واعا في القمار فلا شك ان الخيرية في الشراء النصف
 وفي البيع النصف لانه لا يقدر على بيع من القمار الا بالنصف

مطلق
 في تفسير الخيرية

في تفسير

كما مر

كما مر فكيف يبيع له الشراء لنفسه بالاقل واري ان زيادة الاثنين
 في العشرة ونقصه منها فيما عدا القمار كاف في الخيرية لانه
 آلفين الفاً حشر الذي لا يتحمل الناس فاذا تحمل الوصي يكون
 خيراً للوصي لان الظاهر ان غيره لا يتحمل والله سبحانه
 اعلم وفي الكفاية **وصي اشتري** لنفسه شيئاً من مال الميت
 ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز قلت ولعل مراده
 ما اذا لم يكن فيه نفع ظاهر ولا خيرية والله اعلم وفي المشتري
يجوز للوصي شراء مال اليتيم لنفسه وبيعه مال نفسه من
 اليتيم فاذا رفع ذلك الى القاضي ان رأي خيراً ابرمه والزمه
 والا فسخه ونقصه قال ومثله **بيع الاب** وشراؤه حيث
 يكون للقاضي فسخه ان لم يكن خيراً لليتيم يعني الابن لكن عدم
 الخيرية في الاب كونه ناقصاً من ثلث المثل نقصاً لا انتفاع
 فيه الناس وفي الغنية للزاهد **ليس للوصي** ان يشتري
 لنفسه من مال اليتيم ما تسارع اليه الفساد وان لم يجد
 من يشتريه بل يبيعه من غيره مثل القيمة ثم يشتري منه
 كذا قال القاضي عبد الجبار وقال السماعيل المتكلم ينبغي
 ان يجوز شراؤه لنفسه وفي المشتري **اد استتري الوصي**
 بمال اليتيم غلاماً لنفسه ان كان الثمن خيراً لليتيم اخذت
 الشرا وان كان الغلام خيراً لليتيم لم اخذ شراؤه لنفسه
 وفي غريب الرواية والجامع في الفتاوى من مجموع النوازل
وصي اشتري بمال اليتيم غلاماً ما وباعه مراحمه فلما بلغ
 اليتيم مالاً كنت استرني الغلام لي وقال الوصي اشتريته
 لي فلا شيء لك هذا الزوج يكون كله لليتيم وان توفى
 المال يضمنه الوصي **قلت** هذا اذا لم يشتره عند العقد
 او النقد على شراؤه لنفسه ومع ذلك فهو في القضاة

ينبغي ان يكون الوصي ديانة وان لم يشهد كما سياتي في فصل
 المضاربة اللهم الا ان يقال اذا كان القيد خيرا للصبي يكون
 عمله وان اسره لما مر انفا من المستقي ولما ان عمله مقيد بالخير
 وهذا بخلاف المضاربة لما مر من ضربه في الارض والله سبحانه
 اعلم **وفي بيع الوصي** جواز بيع الوصي
ماله من التيمم وجواز سريه مال التيمم انما هو في وصي الاب
 اما وصي القاضي فلا يملك ذلك لانه وكيل محض والوكيل
 لا يملك البيع من نفسه ولا الشئ نفسه فلهذا انما يقوم مقامه
 وفي جامع الفتاوى **ولو نصب** القاضي وصيا عن التيمم
 اشترى منه ارضا للتيمم جاز وفي المستقي **ان سراً القاضي**
 مال التيمم لنفسه كسراً الوصي ان رفع الي قاض اخوان راي
 الشرا خيراً لاجازته والارده وقال في موضع اخر انه لا يجوز
 وفي الحاشية **لا يجوز بيع القاضي** مال التيمم من نفسه ولا
 بيقه مال نفسه من التيمم ومثله في السرا الكبير قال بخلاف
 سريه مال التيمم من الوصي وبيعه ماله من التيمم ثم القاضي
 يقبله حيث يجوز وان كان الوصي ولياً من قبله قال القاضي
 الاستروشن في الزيادات في تعليل عدم الجواز لان ولايته
 انما تعتبر فيما بين الناس اما فيما بينهم وبين نفسه فهو
 كغيرهم لم تكن الائمة وذكر في الصغرى عن الاحناف
 ان ما في السر من عدم الجواز محمول على قول محمد اما على
 قول الامام ينبغي ان يكون كافي الوصي **وفي الفتاوى الصغرى**
 والحاشية **ترك ابنا واولاد** اصغاراً وادواضي الى رجل فالوصي
 اولي في التصرف في التركة من الاب وهو جده الصغار وبه
 يفتي وفي مختار الفتاوى **وصي الاب** اولي في التصرف
 من الجدة عند نائبي اذا اجتمعوا في المستقي والحاشية هـ

والولوية

والولوية والخلصة ولو كان ابوا هو لاء الصغار لم يوص
 الى احد يكون اب الميت وهو جدهم بمنزلة الوصي لم لان
 الجدة عند عدم الاب قائم مقام الاب فهو اخف بالحنظ في جميع
 التركة وله ان يبيع منها لقضاء الدين على اخفاده واولاد
 ولد الميت ذكره في الحاشية لكن فوق بينه وبين وصي الاب
 وهو انه لو كان على الميت دين لم يكن له ان يبيع من التركة
 شيئا لقضاء الدين على ولده الميت ذكره الصدوق والشريفي
 في شرح ادب القاضي بخلاف الوصي حيث يبيع هو على ما
 سلف ولهذا الجدة ان تنفذ الوصية التي لا يحتاج بها الى بيع
 واما اذا احتاج فلا يملك التنفيذ لانه لا يملك البيع **قال**
 الامام شمس الامام كحلواني في شرح ادب القاضي للخصاف
 لانه لا يملك بيع مال ولده في حياته فلهذا بعد مماته وفي
 جامع الفتاوى وغيره عن ادب القاضي للخصاف **وصي الاب**
 يبيع التركة لقضاء الدين وينفذ الوصية وليس للجدة ذلك
 ايمالك البيع للضعيف قال في عامة الكتب انه يجب ان يحفظ
 هذه المسئلة من الخصاف فان محمد ارحمه الله لم يبيها
 في المبروط بل اقام فيها الجدة مقام الاب عند عدمه والخصاف
 رحمه الله يبيها كما ذكرنا قالوا ويقول الخصاف نعم **وفي**
 النسبة عن الرجعية **وصي الاب** يملك البيع ليقض دين
 التيمم وينفذ الوصية ووصي الجد لا وفي المستقي والخلصة
 والحاشية **وصي** الى رجل وله اولاد صغار وكبار فمات
 بعض الكبار عن اولاد صغار ولم يوص الى احد فوصى جدهم
 وصي لهم يجوز بيعه عليهم كما يجوز على انهم في غير الصغار
 ومثله في جامع الفتاوى وفي ادب القاضي للخصاف والعمري
 والمستقي والحاشية والخلصة **وصي** وصي الاب وان نزل

شبكة

ووصي احد عند عدم اوصيا الاب ووصي وصيه كذلك ووصي
 القاضى ووصي وصيه وان سفل كوصي الاب في جميع تصرفاته
 غير ان القاضى ان جعله وصيا في نوع من انواع التصرفات
 كما في النفقة وسرا الكسوة واستثنى نوعا من بيع العقار
 يعمل استثنائه فلا يكون وصيا فيما عدا ما خصه ولا في المشتري
 فلا يقدرا الا على اداء النفقة وسرا الكسوة ولا يقدرا على بيع
 العقار مثلا بخلاف استثناء الاب في اوصايه حيث لا ينفذ
 فيكون وصيا في المشتري والمشتري منه جميعا وذلك لان
 نصب القاضى قضا فقبيل التحري والتخصيص كقبيل القضا
 الذي يستحق هومنه اما ايضا الاب فاقامة مقامه قاردا
 كما يمكن ان لا يملك بعض ما يملك هو ولا يلزم ان يكون
 اباني بعض الاشياء دون البعض وانه محال ومثله في الولوكية
 قلت وقدمت خلافا لى يوسف فيه فليكن على ذكر
 منك **وفي النية وصي** القاضى كوصي الاب كنت اذا خص
 بخص وصي الاب لا في الولوكية وان لم يجعله القاضى
 وصيا ولكن جعله قضا فلهذا القيم لا يملك التصرف بخلاف
 الوصي لان الوصاية اتمات ولا يلة التصرف له على الاطلاق
 فيمكنه كما انت له اما القوامية هي عبارة عن الحفظ
 فقط فلا يملك من التصرفات سوى ما يمكن من باب
 الحفظ ومنه سرا لا بد منه للوصي قلت فهو كوصي
 كوالا م وهذا اعلى مذهب الخصاف فانه القابل لهذا الفرق
 وكثير من المتأخرين يجعلون القيم والوصي واحدا كما صرح به
 في الخلاصة فلا يتأتى حينئذ الاختصاص بالحفظ بل
 القيم عند هم كوصي الاب ما لم يستثنى القاضى ويخصه
 بالحفظ المحض وسيا في اواخر فصل الانفاق من

صاحب

صاحب الكتاب ايضا التصريح بكون الوصي والقيم واحدا والله
 سبحانه اعلم **وفي** فتاوى رشيد الدين **قيم المصبي** بالخصومة
 من جهة الحاكم عليك القرض وهذا ابنا على مسألة الموكل
 بالخصومة فان له حق القرض عندنا خلافا لفرجه الله
 ويقولون نعمي قال هذا اذا كان قوما من جهة القاضى اما اذا
 كان قوما من جهة الاب وصيا في اموره يكون له ولاية
 القرض وهذا ابنا على ان ولاية القاضى تقبل التخصيص
 بخلاف ولاية الاب واجد وذكر في خلاصة الفتن **قال**
القاضي جعلته قوما في تركة الميت لو ارشده لم يكن له ان
 يبيع ويباع بشا للوارث نعمي محاله منه بدأ بالوفاة
 جعلته قوما في تركة الميت ولم يرد عليه يكون كوصي الميت
 ولا يتصرف بموت القاضى الذي نصبه قلت وهذا كما
 ترى فرق اخر والله سبحانه اعلم **وفي** ادب القاضى
 للمكواي والولوكية **صغير له مال** وله اب منصرف
 مستحق للمخرج من يري المحر لا يستللاب ولاية التصرف
 في مال صغيره بل يضع الحاكم ماله عند عدل يحفظه الى
 وقت الحاجة او اوان يلزم المصبي ويؤت رسته فلو مات
 هذا الاب المحرر ووصي الي رجل فوصيته كابر اوصيا
 الاباء الراشد بن قلت لان التذير لا يسلب شفعته
 على صغيره والله سبحانه اعلم وفي النية **صغير ورث**
مالا وابوه منصرف بمخر على قول من يراه من لا تست
 الولاية في ماله ومخر هذا **او اما وصي الاخ والعم والام**
 والاخت والخال ونساء الاعمام وسائر ذوي الارحام
 ففي شرح المحاكمي للاسيماي ان لهم بيع تركة الميت
 لذنيه او وصيته ان لم يكن هناك احد من الاب لو اجد

شبكة

او الاوصيا الفاني او اوصيا بهم وليس لهم بيع عقار العبي
 اصلا اذ ليس لهم الا حفظ المال والعقار مخنونة بنفسها
 وليس لهم ايضا الشرا على التجارة ولا التصرف فيما يملكه اليتيم
 من غير حرة موصيه مطلقا لانهم بالنظر اليه اجاب فليس
 لهم الا شرا ما لا بد له منه من الطعام والكسوة لانه من
 باب حفظ اليتيم لانه يضربه الجوع والكرو والبرد بل يقبله
 والا يبيع منقول ورثة اليتيم من حرة الموصي لكونه من
 باب الحفظ لما ان حفظ الثمن السر من حفظ العبي وشله
 في الولوية والخانية والغنية عن السراجية **وذكر شيخ**
الاسلام خواهر زاده في شرح الاصل **الوصي نوعان**
قوي وضعيف والقوي وصي الاب ووصيه ووصي الجد
 الصحيح عند عدمها ووصي القاضي **والضعيف** وصي
 الام والارخ والعم ونحوهم حكم الوصي الضعيف على الصغير حكم
 الوصي القوي على الكبير الغايب يبيع منقولات الصغير
 ما ورثت من امته او عمة لانه قائم مقام الام والارخ والعم
 ولهم ولاية الحفظ دون التصرفات قال وانما ملك الوصي
 الضعيف هذا القدر من التصرفات عند عدم الوصي
 القوي اما حال وجوده فلا يملك التصرف في مال الصغير
 اصلا فليس له في هذه الصورة سوى القيام على مصالح
 موجبة لتنفيذ الوصية وقضا الدين ونحوهما **والاصل فيه**
 ان اضعف الاوصيا في اقوي الكا لثني وهي الصغير كقوي
 الاوصيا في اضعف الكا لثني وهي اكثرهم **وصي الاب**
 لا يقد ر علي بيع عقار الكبير الغايب فلا يقد ر وصي نحو
 الارخ والام علي بيع عقار الصغير وهذا التحقق في
 الضعيف ولهذا المعني لم يملك لهم ولاية التصرف في ثروة

اصلا

اصلا عند وجود الاقوي منهم علي ما ذكرنا في اول الكتاب
 وفي احكام الصغير **ولو كان** هناك وصي لكنه غايب
 او حاضر لكنه بحال لا يقد ر ان يلي التصرف على الصغير يكون
 للاضعف ان يبيع ما يتخشي عليه التلف من التركة ويحفظ
 الثمن وفي المذاهب **وصي الام** والعم والارخ في الصغير والكبير
 الغايب كوصي الاب في الكبير الحاضر وفي الجميع الا الصغير **بيع**
الوصي مال الصغير وشرا وما لدمن لا تقبل شهادته له
 كما ولاده ومما يملكه ان كان يمثل القيمة او لا لا يكره
 وفاقا وان كان نفا حكر الفين اليكوز اجماعا وان كان يبيع
 الفين وقليله اختلفوا فيه فمنذ الامام لا يجوز وعندها
 يجوز كالمضارب وفي تواريخ الرهات ان يبعه وشراؤه منه
 لا يجوز عنده مطلقا لو كسل قال وقيل هو علي تفضيل الجميع
والقوي علي انه ان كان البيع خيرا يجوز والا لا القيم بوجز
 الوقف حث لا تقبل شهادته وقد مر معنى الخبرية نه
 والفرق ان مني كل من المضاربة والوصاية علي الغنوم
 يصح البيع ما لم تتحقق الرقة بالمحابة اما الوكالة فبناها
 علي الخصوص في اختلاف وفر ولقبوب رحمها الله تعالى
وصي الابن اخيه استتري من ابنه الصغير لا يثبت
 اخيه ذلك يجوز ولو عكس كال ابو يوسف بنظر فيه
 الحاكم ان راي خبر الابن الارخ ونظر له الفقه والا يطله
 وفي الخلاصة وانما فطنة **لا يملك وصي** القاضي البيع
 من لا تقبل شهادته له كالكسل ولا يجوز بيع الوكيل من ماله
 ولو باع الوصي بعض التركة من بعض الورثة يمثل القيمة
 لم يجوز عند الامام وجاز عندهما اما يبعه منه يسر الفين
 فقيل لا يجوز وفاقا وقيل هو علي الاختلاف السالف

وفي الخلاصة ودهن الهداية ومختارات النوازل **لوبياع الوصي**
الوصي مال الوصي أو الاب من عزم نفسه تقع المقاصد
 بينهما ويضمن الوصي الثمن عند المرفق ولا تقع عند أبي
 يوسف وكذا الحكم في بيع الاب وفي الولو الجية **وصي لرجل**
 بالغ درهم فباع الوصي من ذلك الرجل عبد أمه التركة بالغ
 درهم واراد ان يجعل ما على الوصي له بالوصي به لا يصير
 قصاصا الا برضي الوصي له وفي قوائد البرهاني **وصي بيع**
الوصي مال الوصي بدني نفسه لما فيه من المنفعة للوصي
 لانه لو لم يبع او باع ولم يصرفه كنف ضياع الاصل والثمن
 وبالصرف يزول ذلك أخوف لانه الوصي يضمنه للوصي
 وفي الخاتمة **وصي وجد** ما يسوغ له بيع عقار الوصي فباعه
 لينفق عنه على نفسه ولا حاجة للوصي الى الثمن قالوا
 يجوز البيع ويضمن الوصي الثمن ان النفقة على نفسه والا
 حاجة للوصي الى الثمن وفي بيع الخلاصة عن ما ذكره
 الزبادات وقيل لا يضمن الاسلام **اذ باع الوصي مال الوصي**
 لينفق عنه على نفسه يجوز ويضمن قيمته وفي القنية
 للزاهد **لا يملك الوصي** يبيع جزءا يبيع من دار السقيم
 لينفقة السقيم اذ اوجد من تكتري حراما مباحا لانه
 نقيب للساق وفي المناجبة **ولوبياع نصف** ما عاوضه
 الثمن فقال هذا الذي لفته نصيب هذا الصغير مدق
 وفي تناوك اليتاري **الوصي** اذ باع مال السقيم باجل جاز
 ومثله الاب وفي الخلاصة والمنية **لوصي** البائع بالنسبة
 ان لم ينف تلفه بالحدود والازكاد ولا المنع عند حلول الاجل
 وانقضاءه ولم يكن الاجل بعيدا فلهما ذكره في كل من
 الولو الجية والخاتمة ومن هذا **الواو لوبياع** مال السقيم

مما يملكه الوصي من مال الوصي

الاملاء

الاملاء بالالف والفلس بالالف والختماية ببيع الوصي من
 الاملاء ولا يلتفت الى زيادة الفلوس جذرا عن التلف والميل
 في النوازل والخاتمة والولو الجية وذكر في النوازل والخاتمة
 ان **الوصي** اذ باع مال السقيم من الفلوس وهو يعلم انه
 لا يملكه اذ الثمن فعن الصغار انه ان كان يبيع ببيع رغبة
 ومصلحة للسقيم وبقاء وجواز يوجب الحكم ثلاثة ايام
 ان لقد اخذ والا اخذ من يده المبيع وضع البيع فظلم
 للسقيم ومثله في الولو الجية قال الكافي **وذكر** الاستاذ
 انه هذا النزاع من مذهب الشافعي واللاف اذ لا يصح
 مثل هذا البيع الا انه لو نقد المشتري الثمن قبل القبض
 على الوصي باطلان يجوز القاضي البيع الان وينفذ
 لزيال المانع وهو خوف خوف الضرر والا يطل لان
 تمام النظر للسقيم واحراز المصلحة له في هذا وفي النسبة
بائع ضائع السقيم يبيع رغبة فعلم ان المشتري بفلس لا يملكه
 اذ الثمن اجله الحكم ثلاثة ايام والاندقض البيع وفي
 الوجز والمناظية وان كان المشتري في يد المشتري وفكر
 الشراير في الوصي الامر الى الحاكم فيقول الحاكم ان كان
 يملكه يبيع فقد فسخته وفي النوازل **بجد المشتري** الشرا
 فرفعه الوصي الى القاضي وحلفه حلف الوصي يعلم انه
 كاذب في عينه فان القاضي يقول للوصي ان كان
 ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينكما وفي الولو الجية
 حلفه القاضي وحلف يقول الوصي للقاضي انه حلف
 كاذبا فاضح البيع بيننا في لجم الدين الكافي **وبجوز**
مثل هذا المنع وان كان يعلف بالخطا طرة وانما يحتاج
 الى نسخ الحاكم لان الوصي لو عزم على تركه الخصومة بعه

انكار المشتري البيع يكون صحيحا في حكم الاقالة فيلزم الوصي
 كما لو تعالى حقيقة اما اذا فسخه الحاكم فلا يلزم المبيع عليه
 بل يرجع الي ملك الميت كمال ولاية القاضي وشمولها
 ومثله في الثانية وقد كرسح الاسلام نظام الدين في توليد
 عن ابيه صاحب الهداية **للموصي** ان يبيع عقار الوصي
 بالبيع الحاز وكال وافي ائمة سمرقند وغيره بعد مر
 الحكم ان بنا على كونه اقل المانفع ماله لكونها للمشتري
 قلنا ملكه باق على حاله وفيه دفع حاجته وتتم ماله
 وتوفر حاصله فيجوز وهذا هو المختار وفي شرح الطحاوي
باب الوصي او الوصي قن التيمم بغير افساد ملكه المشتري
 بالتمسح بالاذن ولود لالة الواعقة المشتري تغد عتقه
 وحاز وفي الذخيرة والثانية والكافطية **للموصي** ان يبيع
 متاع الوصي شرطا كخيار لنفسه فلو مات الوصي في مدة
 الخيار او مات الوصي يتم البيع وفاقا ومثله في المحيط
 ولو ادرك الوصي فيها فكذا عند اني يوسف كذا في الثانية
 والعتابية وعن محمد رحمه الله فيه ثلاث روايات **تحول**
 الخيار للوصي مويد ارضي بالبيع متى رضي وورده متى شا
 ويكون هذا خيار الاجازة لا الشرط وهذا ظاهر الرواية
 عنه كذا في الظهيرية **واقفال** الخيار موقت بالا يام التي
 وقت فيها الوصي وفي الذخيرة وهي ظاهر الرواية **وبنا**
الخيار للوصي ان شا احاز في المدة وان شا انظر وان
 سكت حتى مضت المدة ثم البيع ومثله الاب قال
 في الذخيرة **ثم اذا ثبت** للوصي الخيار لا دكذ فليس للوصي
 الاجازة كذا له ولاية الفسخ ولا بيعه ان ثبت لشخص
 حق الفسخ ولا يثبت له ولاية الاجازة كالفضول

على المعنى فيه ان في جواز هذا البيع
 اطلاق مال التيمم ومنافعه
 لان الملك باق للمصنف
 والمنافع من ملكه
 يستحقها غيره والوصي
 لا يملك ذلك

يثبت

ك

يثبت له ولاية فسخ ما عقده قبل اجازة المالك وليس
 له ولاية الاجازة قلنا والوصي بعد ادراك الوصي
 فضولي فيكون حكمه حكمه وفي العتابية وعند محمد توقف
 على اجازة الوصي كانه باسوة بعد بلوغه حتى قبل لا توقف
 بوقت وعنه ايضا **ان للموصي** ان يفسخ بعد بلوغ الوصي
 وليس له ان يجيز الارضاء وفي القدوري والذخيرة **اب**
اوصي استر في بدنت في الذمة مخيرا الى ثلاثة ايام
 فبلغ فيها الوصي يجوز التمسح عليها وللوصي الفسخ والاجازة
 وفي فتاوي ظهير الدين والعتابية **المشتري الوصي** او
 الاب عبد المصنف باخذ التقدن وشرطا كخيار لنفسه
 فبلغ الوصي في المدة واجاز الفسخ تغد البيع عليها الان
 تكون الاجازة برضي الوصي بعد بلوغه وفي المحيط عن
 نوادر هاشم **وصي باع** غلاما للتيمم قيمته الف نالف
 على انه فخر فان داذت القيمة في المدة وصارت الفين
 كمال محمد رحمه الله لا يجوز للموصي تنفيذ البيع اجماعا ومثله
 في وكالة الخلاصة عن النوازل وفي غريب الرواية والعتابية
 والخلاصة والكافطية **المشتري الوصي** للتيمم عدا سالي
 ثلاثة آلاف بالفاء اطلع فيه علي مغيب نفقته الف
 او عتابية لم يردده لان في زده تخاياة فاحشة فيكون
 ضررا للمصنف اما لو كانت سزاوه بخيار فله ان لا يقبله
 قلت ولم يكن مغيبا لان خيار الشرط مانع عن انتقاد
 الفقد بخلاف خيار الغيب وقد عرف في كتاب البيوع قال
 ومثله لو كسر والمادة له كمال في العتابية **ولو كان** الاب
 وهو المشتري لم يملك رده بالبيع وبروك انه يردده بغير
 قضا وفي احكام السفار **فضولي باع** مال اليتيم ثم نصب

وصياله فاجاز ذلك البيع جاز ذكره رشيد الدين في فتاواه
وفي النوازل والولولاجية **بيع** استبحار يتم لا ووصي له
نفسه الحكم وصياله فاجاز بيعه جاز استبحار ان كان
المبيع كائما قلت انما شرط قيام المبيع لان الاجازة كالفتح
فستدعي المحل على ما عرف في نوصفة وفي جامع الفتاوى
واكافضية **بيع الوصي** اذا اراد علي بن ابي طالب الاخر في محله
جاز بيعه علي بن ابي طالب ذكر في النسبة وفي جامع
الفتاوى وهذا بخلاف القاضي والمفتي فيه اية تنفيذ حكم
والحكم اذا وقع لانسان لا يقع لغيره وفيها وفي الخلاصة
ولي الوصي ان يبيع مال احد التيمين من الاخر عند
ابي حنيفة رحمه الله ومحمد ويجوز ذلك عند ابي يوسف
وفي المحيط عند الزيادات وزيادات القاضي الاستوائي
والولولاجية واكافضية ايضا **ليس للوصي** والاب والقاضي
ان يبيع مال احد التيمين من الاخر وفاقا وقال في المحيط
اما علي قول محمد رحمه الله فلا ان الوصي لا يولي طرفي العقد
اصلا واما علي قول الامام فلا ان قيامه بالعقود من الطرفين
مستلزم بالنفع الظاهر ولا يقع هذا للتميم لانه اذا كانت
خيرا لا حدهما يكون شر لاخر السنة فلا يجوز قلت و مراده
من القيام بالعقد من الطرفين حمل التيم في حكم المادون
كما سلف وفي فتاوى رشيد الدين **ليس للوصي** والقاضي
بيع مال احد التيمين من الاخر اما الاب فله ان يبيع مال
احد طفليه من الاخر وفي العدة لا لو كليه فيؤكد لكل
منها وكذا فينفذ انه وكذا **الوباع** وكليه ماله من طفله
او شرطي له مال طفله حتى لا يجوز الا اذا كان الاب خلفا
فيقبل عقده وفي الكاامل من شرح الطحاوي ان يجوز من

وفي الخاتمة ان بيع الوصي المحقق
وسواء موثوق على اجازة
الاب او الوصي او القاضي
وكذا بيع المستوفى وشراؤه وكذا
الكال يجب بغيره وفي باب
المعركة من بيع شرح الطحاوي
وكذا كل عقد يجوز عليه لو سلم
وليه كزوج الامة وقائمة
العبد كالقوله بل في اجازة
الولي فاجازة منه جاز
كله لا يجوز غيره بل في
بل لا بد من اجازة بعده

الاب

س

الاب شرط لعدم كون بيعه نقاحا الفين قلت وهذا شرط
في جواز جميع بياعاته للابان دفعا للاضرار وفي المحيط والولول
الاجية والخلصة واكافضية **ويجوز** للوصي ان يبيع من
الوصي المادون له في التجارة قلت ولو من جانب
مخرج به في السنة وتكون ان يكون هو المراد هنا ايضا وفي
وماليا الذخيرة واحكام الصغار من زيادات الاستوائي
الوصي المادون له من جهة الوصي اذا باع مال نفسه من
وصيه فهو كبيع الوصي لنفسه يعني لا ينفذ فيه الخيرية ولا
لكن عدم الضرر اما لو باع الوصي المادون له من الاخيبي
لفقدنا حسن فانه يجوز عند الامام كالمحيط خلافا لهما
ومثله في جامع الفتاوى قال في احكام الصغار هو رحمه الله **اعتبر**
في تصرفه مع الوصي جهة كونه نائبا عن الوصي ومع الاخيبي
جهة كونه مالكا واصلا بالاذن قلت ولا يخفى ما فيها من
المناسبة وهما رحمهما الله تعالى اعتد في جميع تصرفاته
جهة النيابة نظرا الى حقيقة اكمال حتى قال لا مانع
من الاخيبي كبيع الوصي منه فلا يتحمل فيه نقاحا الفين
قلت وقد علم من هنا ان في بيعه هذا يتحمل الفين السير
ولا يتحمل في بيعه من الوصي بل لا بد فيه من كسيرة وفي
السنة في بيع الوصي المادون له من ولية بالتمارة الفاحة
روايتان وفي مجموع النوازل وجامع الفتاوى والمحيط **اذن**
الوصي للتميم فباع احدهما من الاخر لم يخرم يخر قال
في الولولاجية لانه سنة تفاد تصرف التيم ليس الا
باذن الوصي فيسقط في صحة ما يشترط في صحة تصرف
الاذن لهما اعني الوصي من كسيرة فلا يجوز لغيرهما
في حق احدهما البته كما سلف قال الفتاوى **ولو كان**

لكاتبهم وصي على حدة جاز قال في المجموع هذا ولو اذن لها الاب نفلا
 ذلك جاز لان الاب يملك التقدير بينهما حتى يكون الهبة
 عليها اذ بلغا وهو الصحيح ذكره في وصايا جامع الصغار
 قال في المجموع **واذن لها** علم امر رجلان يشترى من احدهما
 للاخر لا يقع اذا كان هو المبرع عنهما اما لو غير هو عن احدهما
 وعقد الآخر بنفسه جاز وبالحيلة **الاب** يملك المباشرة
 ولا يملك التفويض قلت والسرفه عدم قيام الفوض اليه
 تمام الاثنين كما تقوم الاب **و** في الخائبة **يتم** لكل منهما
 وصي لم يجز لاحد الوصيين الشرايعة من الوصي الاخران
 تصرفات الاوصياء مقيدة بالخبرنة والنظر للتميم فلو جرت
 الخبرية هناك من احدهما لا توجد من الاخر اليه فلا يجوز
 تصرفه وفي المحيط ايضا **اذن الوصي** لم يدن يتيمى به
 بالتجارة فباع احدهما ماله من الاخر لم يجز لانهما يستفيدان
 الولاية من الوصي ولو فعل الوصي ذلك بنفسه لم يكره فكذا
 فعل من اسقط الولاية منه وفي الخائبة والخلاصة **ما**
عند زوجة ويتم له من ماله ومناعه فباع المتاع زاعمة انما
 وصية ثم بعد حدة انكرت الوصاية قال الامام الغضائري
 لا تصدق هي في انكارها ذلك على المترك بل يتوقف البيع
 على بلوغ الصبي فلو صدق بعد البلوغ الوصاية جاز ولا يبطل
 فلو بطل وكان المبيع ايضا في غيرها المشتري او سرقه لم يرجع
 المشتري بغيره **ولو ادعي** الصغير قبل البلوغ عدم الوصاية
 وقت المبيع هل تسمع دعواه قال التسمع وقال في الخائبة والكاظمية
 ان كان ما دون في التجارة وفي الخاصي او في الخصوصية من
 جهة من له عليه الولاية من الاب او الوصي او الحاكم فلو عجز
 الصبي عن استرداده الارض ضمن الزوجة قيمتها بغير رواية

تضمي

تضمين غاصب الارض بالبيع والتسليم ولو اذنت مال صيرها
 بلا امر من الحاكم ولا وصاية قبل للمالك ابطاله في الحال وقيل لا بل
 بعد البلوغ وفي قباوى الغضائري والجامع في الفتاوى عت
 التوازل عند ثلث في **امارة ماتت** عند زوج واولاد صغار منه
 واخذت واوصت الى الاخذت ولها صنياع فباع الاب صنيعة منها
 وانفق بعض ثمنها لنفسه واشترى بالبقية صنيعة لنفسه
 ولم يرض به الوصي فاذ لم يكن الاب مفسدا او كان الوصي قد
 اصحح جميع امور الميت فبيع الاب جائزا وما اشتراه لنفسه من
 الصنيعة ان اشهد وقت شرايه انه اشتراها لنفسه فهي له
 وهو مديون للصبي قدر الثمن وان كان الاب مفسدا امره
 لا يجوز بيعه وفي التوازل والولوا حية والخائبة **مدون**
او في يوميا واوصى الى رجل فباع الوصي اموال واجتمعت
 الورثة على بيع شيء من التركة فبعضا الدين وانفاذ الوصايا
 قال ابو نصر رحمه الله ابيع فاسد الا ان يكون بامر القاضي لانه
 ليس للورثة حق في التركة مهما كان فيها دين او وصية الا
 بعد القضا والتقدير فيكون فاسدا كذا في الولوا حية قلت
 اذ ابرعوا الاموال القاضي فنصب للميت وصيا يبيع
 ويتقضي وينفذ قال القاضي قال الاستاذ هذه اذا كانت
 التركة مستقرقة بالدين فان لم يكن تنفذ بيع الوارث في
 حصته الا ان يكون المبيع بيتا مقيما من الدار وما استنبه
 وفي المتن **باع الوصي** عقار الصبي فرفع الى القاضي
 ان راي نقض البيع خير للصبي نقضه وان راي الامضاء
 انفع امضاه ونفذه ومثله الاب ذكره في الخائبة وكذا
 القاضي الا ان يكون للمشتري شركود وشهد وثبات
 البائع القاضي اشهدهم حتي باع ان الثمن ثمن امثل فلا تقبل

حينئذ الشهادة على زيادة العينة اذ ذاك لان قوله حجة
حتى لو فسح البيع فشهد وان القاضي اشهدهم قبل الفسخ
ان القيمة مثل الثمن وقت العقد ينقض الفسخ لان
الثابت بالبينة كالثابت ولو بنا ان القاضي حال ذلك
بطل الفسخ كذا هذا وفي الخاتمة **لوبياع الوصي** او الاب
مال الصبي من الاجنبي حقوق العقد بعد بلوغه راجعة
إلى الوصي ولذا الاب لو شراه لنفسه فلم تكن الهبة
من قبل الولد الى الاب ثم لا يبر الاب عن الثمن ما لم ينصب
الحاكم وصيا للولد ياخذ الثمن من الاب ثم يردده عليه
وفي بيعه ماله من الولد لا يصير مالا يباع بغيره ابيع حتى
لو هلك قبل عكس الولد من الفسخ حقيقة يهلك على
الاب اما البيع نفسه فيتم بحره قوله بعته من ولدي
بكذا وكذا استراوه منه فلا يحتاج الى القول بخلاف الوصي
حيث يحتاج في تمام عقده الى قوله في الوجهين ومثله
في المحيط عن الزيادة **اقتوي الوصي** للقصي بماله
فأرجح محرم منهما لم تنفذ البيع عليهما ولكن نفذ على الوصي
وملكه الاب ولو اشترى الوصي للمقتوه مستولدة
بالتكاح كالنحو لا ينفذ هذا البيع على المقتوه وهو
القياس وفي الاستحسان تنفذ على المقتوه وجه لقياس
انه يتضرر به المقتوه وجه الاستحسان ان فيه نظرا
للمقتوه حيث يدخل في ملكه من بطونها ويقوم بخدمة
بم هذه اشغف عليه من غيرها واهدي الى خدمته
فلكون شراؤها في ولاية الوصي كذا لما انفذت الحاجة
بالتواحدة لم يملك للوصي شرا كل مستولدة انه بالتكاح
حتى لو كان له مملوك خائف لا يملك الوصي الا بشرا

الواحدة

الواحدة منهما قال في المحيط والمحققون من مائتنا كالواحد
وجه لقياس اقوي وفي الذخيرة وهو الاصح لان فاعه
الحاجة بالملكوحة فيكون شراؤها ضررا على المقتوه
قال ابن ابي روي في الامالي رجوع محمد الى الاستحسان
قلت لم يكون الاستحسان هو الاقوي كقولنا وفي اقية
والله سبحانه اعلم وهذا بخلاف الهبة كما سأل وفي
جامع الفتاوى **ولو اشترى الوصي** للمقتوه أم ولده
او اذن له فاشترى لنفسه جائز في الواحدة استحسانا
ولو اشترى للمنفعة اباه او اذن له فاشترى بنفسه لم يجز
وكذا المقتوه والواقعات والتجسس والمحيط والخاتمة
واختلاصه **الوصي اذا امره** رجل بان يشترى له شيئا
من مال التيم فشرأه لم يجز لرجوع حقوق العقد من
الطرفين الي الوصي فيكون قاضيا ومقاضيما معا وذلك
تناقض وهذا بخلاف شرا الوصي لنفسه على قول الامام
لان الحقوق من طرف التيم ومن جانبه البيع فلا يكون
بيعه متولي طرفي العقد واحدا حكى قلت وهذا يجعل
الوصي ماذونا لبيع حكمه على ما سلف وبخلاف بيعه
من الاجنبي بلا امر منه لان الحقوق فيه عليه وعلى
المشتري لعدم قيام الوصي مقامه وفي العدة **وكل**
الوصي رجلا يشترى له شيئا من مال التيم فشرأه
لم يجز الا اذا كان الوصي حاضرا وقبل الشرا فقول قلت
كما مر في الاب قلت وانما شرط القول بعد الحضور
لتكون العدة من جانب الوصي على الوكيل ومن
جانب الصبي على الوصي ولا يكون الوصي متوليا للعقد
من الجانبين قاضيا وفي النوازل ما تقدمت عليه

شبهة

واخ وكانت قد اوصت الى الاخ وغيره ديون واوصي بوصايا
 فاستري الاخ قبل تنفيذ الوصية وقضا الديون نصيب
 الزوج من الامتعة والفقار ولم يعلم البائع قدر نصيبه
 والمستري عارف به فان انفذ الوصية وقضى الديون
 قبل الخاصة جاز البيع وان لم ينفذ حتى ترفعوا الى
 الحاكم بطل الحاكم البيع ويد اقبضا الديون ثم نفذت
 الوصية من ذلك ما فضل ثم قسم الباقي بين الورثة
 كما نطق به الكتاب العزيز **وكذا** لو كان على الميت دين
 ولا وصية او بالعكس وفي التنازل والخيانة **اوصي الى**
امراته ولها عليه المهر قال نصير ان ترك الميت صامتا
 كأنها ان تأخذ من الصامت قدر المهر من غير رضا
 الورثة لانها ظفرت بخمس حقها وان لم يكن في البركة
 صامت كان لها ان تبني ما كان اصله للبيع وتستوفي صداقها
 من الثمن ومثله في الفيا وكى الوكيلية والعمون والخدم
 وكذا في الخلاصة لكنها فيها انه لها ذلك سواء كانت وصيا
 من قبل الزوج او لم تكن وفي الخيانة **وان كان** في يدها
 درهم قدر المهر كان لها اخذ تلك الدرام بغير علم
 الورثة ويلاد رضاهم فان استحلقت بعد الاخت كان
 لها ان تخلف بالله ما في يدها شيء من تركه الزوج
 ولا تأثم في عجزها هذه لان ما اخذت بمهرها صار ملكا
 لها فلا تأثم وفي الموطأ والعناية من الحكم **وقال**
الوصي لانها كالسرا ومثله الوارث ذكره في العناية
 وفي فتاوى الفضلي **لا يجوز للوصي** اقالة ما باعه
 بالكر من قيمته ولا اقالة ما استأراه باقل من القيمة وفي
 وكالة الخلاصة الوكيل بالبيع يملك الاقالة والوكيل

بالسرا

بالكر لا يملكها **والوصي والاب والتولي** كالوكيل بالبيع وفي
 العناية ولا يترك مملوك مسلم في ملك ذي بل يجبر على
 بيعه ان كان محلا للبيع مباحة للمسلم عن الاذلال فان
 كان العبد لينيم الذي اجبر عليه ابوه او وصيه او وصي
 القاضي وفي فتاوى البرهاني رحمه الله **قال الوصي**
 ما استأراه للمصبي ان كان فيها نظر للمصبي وقايدة صحت
 والا لا قال والرواية في الاب حث نص على حوا قالته
 بالخيرية فخرج الشارع هذه **والتولي** يترك شيئا لوقف
 قبا ساعليه بجامع ان كلامهم يملك التجارة في مال الصغير
 والوقف والاقالة نوع تجارة لانها بيع في حق الثالث
 فملكها من مملوك والله سبحانه اعلم **واعلم** ان يسير الفين
 انما يعني اذ انفرد واما ما يوجد من قدره في ضمن الفاضل
 منه فلا يعني حتى يقال ان الباقي بعد اخراج قدر يسير
 يسير ومع ذلك لا يعني وهذه كالتخاسة يعني ما دارف
 الدرهم ولا يعني منها الدرهم ولا شئك ان الباقي من الدرهم
 بعد قدر ما دارف الدرهم دون الدرهم **والسرقية** ان كل
 ما يوجد ويقع حملته هو لفرد لانه تجتمع الاخر المعتبرة
 سرعا فكيف فردا حتى يملك نقص بعينه وعدم اعساره
 وذلك ظاهر واذ قد وصل الكلام الى هذا المقام فلا
 علينا ان نذكر ما يتحمل فيه الفين الفاضل واليسير وما
 لا يتحمل فيه الا اليسير وما لا يتحملان فيه اصلا فتقول
 وبالله التوفيق **اما الفين اليسير** فقد قيل انه ما يدخل
 تحت تقويم التومين وقيل هو في العروض ونيم وفي
 الحيوان **ده** يارده وفي المقار **ده** وازده قال
 شيخ الاسلام خواهر زاده هذا التحديد فيما يلي له

في ابلد قيمة معلومة اما فيها له قيمة معلومة كالغرم والمحم
 قلا تعمل فيه هذا المقدار حتى لو سواه الوكيل يسير القين
 بنقد على نفسه لا على موكله لانه لعدم احتياجه
 الى التقويم لا يدخل القين تحت التقويم فلهي وبه نفق
 ومثله في بيع العفري **ثم بيع الاول** كالاب والجد
 والقاضي واوصياهم واوصياهم لا يعمل في بيعهم
 واسررتهم الا القين السراجماعا **اما بيع الوكيل** بالبيع
 وبيع الماذون ونحوه من القن والمكاتب والصبي وبيع
 المضارب والمفاوض وشريك الفان فهو **ثمان مسائل**
 يعمل فيها عند الامام وعندها لا يعمل فيه الا السيد
 كما في سائر الوكيل بالشرا **ثلاثة عشر** لا يعمل الفان
الاول بيع الوصي من الوارث ذكره في سائر الطحاوي لان
 الحيازة كالوصية فلا يجوز من الورث وان قلت فكذا
 الوصي القائم مقامه كذا يبعه منه مثل القيمة عنده لا غدا
 فانه يجوز **الثانية** بيع الوارث الصحيح من مورثه المريض
 مرض الموت فانه على هذا الخلاف وقيل الخلاف في كل من
 البيع بالعين وبالمثل الكل في سائر الطحاوي **الثالثة** بيع
 المريض من وارثه **الرابعة** يبعه بعد ايضا الثلاثة
الخامسة يبعه وماله مستغرق بالدين فقال للمستغرق
 افسخ البيع او ازل الحيازة بامام القيمة لان حق الغنم
 في المائسة **السادسة** يبيع رب المال مال المضارب به
 قبل ظهور الذبح الكل في الصغرى والاخرى في سائر الطحاوي
 والمحيط ايضا **السابعة** بيع الوكيل من قبل له شرهاته
 كما ليته واولاده اما يبعه من ماله القيمة في المضاربة
 الكثيرة يجوز وفي البيوع لا يجوز **الثامنة** ضمان المقصوب

الحيازة في اللغة
 التناطلي

الغائب

الغائب باليمين فانه لو ظهر وقيمه اكثر منه ولو قبل كذا انق
 يكون للمالك اخذ المقصوب ورد ما ضمنه لهما في الصغرى
التاسعة بيع المحجور بالدين فيفسخ او تزال الحيازة **الفائنة**
 بيع الماذون المدينون من مولاه وهما تان في المحيط **الحادية**
عشر المضارب **الثانية عشر** المفاوض وشريك الفان
 فنقد على نفسه كما اذا استرعى غير التقديس ذكرها في
 الفصول **الثالثة عشر** ذكرها في شرح الطحاوي فكلها على
 الخلاف وهي بيع المولي من ماذون المدينون حيث لا يبيع منه
 السيد عنده فيفسخ البيع او يزيل المولي الحيازة وعندها
 يفي الفان السيد والله سبحانه اعلم **فصل في الاجارة**
 في الخائنة والذخيرة والخلامة **للولي** ان يوجر بنفس
 التيم وغيبه ودوايه وعقاره واراضيه وسائر امواله
 ولو يسير الفان لان له والدية استعمال الصبي بمرتب
 الرضاينة والتمهيد من غير عوض مع العوض اولى ولانه
 عليك بيع سائر امواله مسوغ وبغير مسوغ فكذا عليك اجارته
 ومثله الاب والجد الاب عند عدم الاب ولم يخر لغيرهم
 مع قيام اخذهم ان يوجر التيم ولا يتباين ماله ولو كان
 هو في حجره وعياله اما لو عهد موافا هو في ورع محرم منه
 فان كان في حجره صح وفاق لانه عليك ما ربه فملكك
 اجارته وان لم يكن كالالواح رحمه الله ان كان المرحوم
 البع من هو في عياله كما اذا كان عنه العمة فحرته الام جاز
 ومال محمد لا يجوز وعند محمد انه استحس اجار الفان لينا
 بعوله لانه ظهرت ولايته في نفس المقيتر نظرا له فكذا
 تظهر في عياله نظرا له فكذا انفاقه عليه ما لا يملكه منه
 لصوري التأخير لم لو اجره الوصي والاب او الجد فبلغ

في المدة ان ساء امضى العقد ومضى على الاجارة وان ساء
فتح بخلاف ما لو بلغ في مدة اجارة امواله او عبده حيث
لا يكون له حق الفسخ والعرف ان في بقاياه في الاجارة ضررا
بينما في حقه حتى قال الامام اراست لو تفقه وتولي القضا
التركه بخلاف الناس لاجارة ابيه اياه وهذا اقيم حدا
لكل من اجاره مما لم يوليه غير وولي ان يقبض الاجارة
من حقوق العقد فقللزم بالفراغ على انه نفع محض الا
يرى انه لو اجر الصبي نفسه وهو محض لنقل العقد لا يلزم
لكونه مشوبا بالضرر اذا فرغ عن العمل يجب المسمى
لنفعه نفعاً عنده فقبضه بالكل من يموله كالهبة
نعم عليه في القبط والكرهية من الهداية وليس لمن يموله
اتفاق ما قبضته للصبي يعني بغير امر القاضي لانها
من امواله وليس بغير الاب وان جرد وصيها التصرف
في امواله ومثله الهبة وفي القبط الهداية **وحد مع القبط**
ما لا سند عليه او على دابة هو عليها فهو القبط اعتباراً
للتأثير لا بصرفه الواجد اليه الا بامر القاضي لانها
منايع وللقاضي ولاية صرفه اليه مثله وقيل يصرفه
بغير امره لان له ولاية اتفاق وسوا ما لا يملكه منه
كالطعام والكسوة لانه من الاتفاقات اما لا يجوز له الصرف
في ماله عبوة له بالام لما ان ولاية التصرف لتغير المال
وتوفره وهو بالكره الكامل والشفقة الواقعة والموجود
في كل منها اعمدها ويجوز له ان يقبض لما اصبه لانه نفع
محض ولذا اعلمه بنفسه اذا كان عاقلاً وعلمه الام
ووصيها ايضا وله ان يسلمه في صناعة لانه نفع باب
تثقيفه وحفظ حاله وفي الاول واجبة للصبي ان يسلم

الصبي

سنة ١٢٣١
 ربيع الثاني
 ١٢٣١

الصبي المطبق للعمل الى ما هو خير له ولما ان يوجه للعمل وان
يسلمه الى المالك وفي الذخيرة **واذا المالك اب الصغير** حاكم
او حاكم لم يكن لمن يموله ان يسلمه الى حاكم او حاكم لان
التصرف في الصبي وله مقيد بالنظر وهذا ضرر لان ذنابة
المكاسب تنفع شرف المناصب وحساسة الحرف مظان
الذلف يبقى عارها ولا ينقطع سناورها بغيرها الا اعتبار
على مرالدهور والاعتبار وفي فوائد صاحب المحيط **اجر**
الاب او الجد او القاضي الصغير في عمل من الاعمال بالحر
المثل مع واذا اجره بالاكل بعض المشايخ لا يجوز وافق صاحب
المحيط بانه يجوز وفي القنية للزاهد **لومي الاب** ان
يوجر الصغير للمخاطبة وسائر الاعمال دون وصي القاضي
وفي متفرقات الكراهية من الهداية الاصل ان التصرف على
الصغار انواع ثلاثة **نوع** هو من باب الولاية كالانكاح والبيع
والسرا اموال الاغنيا ولا يملكه الا الولي كالا ب والجد
ووصيها لانه هو القائم مقامه باقامة الشرع **ونوع** هو
من ضرورة حاله كسرا ما لا يد منه وبيعه واجارة الصغيره
نفسه ويملكه كل من يموله وينفق عليه كالاخ والعالم والمقبط
اذا كان هو في حجرهم ثم اذا ملكه هؤلاء فالولي به اولى به
ولذا لا شرط في حقه كونه في حجره **ونوع** تقع محض قبول
الهبة والصدقة وقبضها وقبض الاجرة ويملكه الولي
بالولاية ومن يموله بالجر والصبي نفسه بالعقد لان الاتق
نا كتمه فتح باب مثله نظرا للصغير فصار غفلة الاتفاق
وقال في القبط حوازا لا يجازي لم يقول رواية القديري
في تحضره وذكر في الجامع الصغير لا يجوز لمن يمول ان
يوجه مطلقا ويجوز للام ووصيها في الصبي اذا كان

الابن في حرمها وهو الاصغر لانهما تملك ان لاف منافعه فليعلم
 انما ولا كذلك الاخ والمقط ووجه الاول انه يرجع الي
 تنقيته وكما صاحب الزاوية يجوز رواية العمل او تحمله
 على ما اذا كان فيه ضرورة ونويده عده من ذلك النوع
 او نقول مراده من اجارته تسليمه في الصناعة فكون
 مما لا بد منه وفي الموت **ان الوصي** اذا اصاب اجرا
 بالكر من اجر مثل عمله بفن فاحسن يكون الاجر على
 الوصي وذكر في الذخيرة ان القاضي عليا السعدي
 قال يقصر الوصي مستاجرا لنفسه ويجب الاجر كله من
 ماله قال شيخ الاسلام خواهر زاده نفع الاجارة للصغير
 لكن يجب عليه اجر مثل العمل والفضل على الوصي يعطيه
 من مال نفسه **واذا استاجر** الاب اجيرا للصغير فاحسن
 الفتن وهو لا يعلم بذلك قال شيخ الاسلام خواهر
 زاده في كم السر ان الاجارة تنفذ على الصغير الا انه
 يجب عليه اجرا مثل على القاضي فعليه كل الاجر ومثله
 في المتأينة وفي الخاصة **ولو استاجر** الوصي الهبي
 او استاجر عبده بماله نفسه ليعمل له قالوا ينبغي ان يجوز
 عند ابي حنيفة وقول ابي يوسف الاجرة اذا كانت ناحية
 لا تنقبت في مثلها لما فيه من المنفعة الظاهرة لليتيم
 وهو نفع اقله غير المتقوم اعني المنفعة بالمتقوم اعني
 الاجرة وفي الذخيرة نقل عن الفتاوي والمكلاصة
للوصي ان يستاجر الصغير لنفسه وليس له اجارته لنفسه
 للصغير يعني لا يجوز ذلك قال في الخصية وهذا
 على قول محمد وابي يوسف ولا ظاهر فانه لا تنفذ
 الوصي بالقد مع نفسه كما في البيع على ما مر وما

علي

علي قول محمد وقول ابي يوسف اخرا فلان جواز بيع الوصي
 ماله لنفسه من الصبي وسوايه ماله الصبي لنفسه
 مقيد بما اذا كان فيه نفع ظاهر ولا يقع هذا للصبي
 لان الذي من الوصي المنفعة وهي غير متقومة
 في نفسه وقد سطر على الصبي في مقابلته ماله متقوم
 في ذاته فلا يجوز لك ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده
 في مضاربة مسوطة **ان الوصي** اذا اجر نفسه لليتيم باقل
 من اجر مثل عمله متى كان فيه منفعة لليتيم كاجارة
 قال في الذخيرة وهذه اجلا في الاب حيث يجوز اجار
 نفسه وماله للصبي في عامة الروايات لانه يعمل شرا
 ماله لنفسه وان لم يكن فيه نفع للصغير اما الواجر نفسه
 لانه الكبير لم يجز لانه ما مورس بوقير الاب واستخدمه
 ان ذراؤه وتحقير له فلا يجوز لك مع هذا العمل استحقاق
 الاجر **ولو استاجر** ابنه اذ بلغ فعمل له الاب لا اجر له لان
 خدمة الاب مستحقة على الابن فتكون الاجارة ونفقة
 على ما هو مستحق عليه تدون الاجارة وفي الحانية
وليس للوصي ان يوجر نفسه من اليتيم لان تعرفه نظري
 ولا نظر لليتيم في هذا الان ما يستحقه اليتيم على الوصي
 المنفعة وما يجب للوصي على اليتيم الهبي والهبي خرمين
 الدين وكذا الواجر من الصبي شيئا من متاعه بعمل به في
 عمل من اعمال اليتيم اما لو استاجر الوصي اليتيم ليعمل للوصي
 حاز عند الامام لان الواجب على الوصي الهبي وما
 يستحقه الوصي من اليتيم الدين قال وذكر الامام علي
 السعدي **ان الوصي** اذا اجر نفسه من اليتيم حار به
 بالاتفاق قال والجميع ما ذكرناه اولا وهو اختيار القدر

شبهة

وفي الغالبية للآب ومن بعده المجد ومن بعده الوصيهما
ومن بعده لكل ذي رحم محرم من الصبي ان يوجر الوصي
الا قرب قال الآب لان فيه نظرا لانه يجعل المنفعة حلالا
قلت وصي كل مقدم علي من بعده ويستوي في ذلك
ان يكون الصبي في حجره او لم يكن عند أبي يوسف وعند
محمد بشرط ذلك في حق قري الرحم ولهم قبض
الاجرة ولا تنفق الآب والآب ولا يجد لانه ليس لغريمهم
حق التصرف في المال قلت ولو وصيهما أيضا ذلك
وكذا الوصي القاضى اذا اطلق له الوصاية قال
ويجوز لذى الرحم ان تنفق لما لا بد للمفقر منه فان
اجره الآب وبلغ فله الخيار اما لو اجر عبده فبلغ
فلا خيار له **ولو استأجر الآب نفسه** او عبده لم يملك
السيم حازه لان كمال الشفعة يدل على النظر ولا يجوز
ذلك من الوصي لعدم كمال الشفعة والمال حرم من
المنفعة ولو اجر الوصي نفسه او عبده اليتيم حازه لان
فيه نفعًا ظاهرًا وفي الغنية **اذا امتنع الوصي** عن
القيام بامور الوصاية بدون الاجر فلقاضي ان
يفرض له الاجر وقرأ ان القاضي اذا نصب وصيا وعني
له اجر العمل حازه وفي الولو الحق والنصاب **اذا اراد**
الوصي ان يستأجر دار اليتيم لنفسه ولا يكون غاصبا
لوجره من زوجته ويجب لها من ماله قدر الاجرة
فتؤدي المرأة الاجرة ويسكنان فيه قال وقال الامام
القاضي **للوصي** ان يستأجر دار اليتيم لانه يجعل ماله
بمال ماله وفي الوصية **الوصي** عليك اجارة عقاره
الكبار يعني الصبي وان لم يكن ماله كالبيع وفي الخاتمة

ولو

ولو كانت الورقة سفارا او كسارا غيبا فلو وصي اجارة كل العقار
ولو كان البعض الكبار حاضرا لا يكون له ان يوجر حصه
الحاضر لان جوازها ككونها من باب الحفظ وحصه الكبار
الحاضر لا تحتاج الي حفظ الوصي قلت وان لم ان هذا على
قولهما اما على قول الامام فيسبغ ان يكون الوصي كادرا
عليها ما مر من أصله وفي البنية انه عليك اجارة لكل هذا
اما على اختيار قول الامام او هو فيما اذا كان بعض الكبار
غيبا لم نعلمنا عن الخاتمة والا فكيف عليك اجارة نصيب
الكبار الحاضرين علي قولهما وفي الغالبية والنصاب
ليس للوصي والآب ان يوجر دار اليتيم اجارة مرسومة
طويلة فلو اجر ارض اليتيم اجارة طويلة لم يجز في البنين
الاول ويحوز في السنة الاخيرة قال في الذخيرة وجها
الغالبية لان الرسم ان يكون اجرة ما عدا السنة الاخيرة
ياقلمن اجر المثل فتمك في غيرها الف الف الف لا يقع
في غيرها وان استأجر الارض لليتيم اجارة طويلة
تفلس لكواب لان الفين حتمك في السنة الاخيرة لان
الرسم ان يكون اجارة ما عدا الزمن اجر المثل فيجوز فيما
عداها ولا يجوز فيها قيل وهذا على قياس ما روي
ان الاجارة الطويلة عمود متعددة اما على رواية
كوفها عقد او احد لا يجوز في الكل وفي الخاتمة **والحيلة**
في جميع الاجارة الطويلة في ارض اليتيم ان يجعل اجر
السنة كلها على اجر المثل يدر المستأجر عن بعض اجور
السنة الاول فيضع ذلك الا برأ على قول الحرف في رجمها
الله تعالى وقال الاستودع في احكام الصغار لاني في
مختصر الفصام **ان الوصي** اذا اجر دار المفيد مدة

قد

مطلوب
لا يجوز
التميم
مصلحة
مصلحة

مطلوب
لا يجوز
التميم
مصلحة
مصلحة

طويلة جاز وفي فتاوى الشافعي والخاتبة والاولو الجسبة
والخاتبة عن فتاوى الامام الفضلي والخلصة عنه
ايضا ليس **للوصي** ان يوجر شيئا من التركة اجارة
طويلة لقضاء دين الميت لما في من الغني في الشافعي
الاول والوصي مأمور بالتصرف على وجه النظر
وفي المتأبئة **ولو اجر الوصي** ارض الصبي عشر سنين
وسنة اربعة فادر كالمعز وفي فتاوى الشافعي والفضلي
والمتأبئة **ولو كان وصيا** لبيتم في فاسبا جوعه عند اهله
ليعمل للاخر لم يجز لامراره باحدهما ولو فعل الاب ذلك
ينبغي ان يجوز كما في البيع ذكره في جامع الصغائر
الذخيرة وفي الجامع الاصغر **اجر الوصي** دار التمس باجر
المثل ثم زيد لا تقضى الاجارة وفي احكام الصغار عن
سروط الحكم **ان الوصي او الاب** اذا انا قضا اجارة
ما جره يجوز لنفسه وفي الذخيرة والخاتبة وفتاوى
ظهر الدين **ان الوصي** اذا جرم مثل الصغير بدون
اجر المثل فقد ذكر الخصاف انه يجب على المستاجر اجر
المثل بالتمام بلغ **وبه يفتي** وذكر الامام الفضلي في
فتاوى ان المستاجر يجب ان يكون غاصبا بكفاة على
اصوله علمائنا فلا يلزم شي وفي المتأبئة **اجروا البيتم**
او عمده باقل من اجر المثل لم يجز ولو سكن المستاجر
يجب اجر المثل بالتمام بلغ **م** قال في وفي الكتب الثلاثة
لو اتفق المثل سكن ذلك المستاجر فان كان ضمان
النقصان اتفق للبيتم من اجر المثل بكم ضمان النقصان
دون اجر المثل وكذا اذا انقصت التركة ارضه ومثله
المولى يوجر دار الوقف **والحاصل** انه ينظر الى نقصانه

والي

والاجر المثل فايها كان التوجب ذلك للصغير ذكره في الذخيرة
وفي الذخيرة **استاجر الاب** ظيلا لابنه فارصعته مدة
ثم مات الاب فقالت عممة الصغير ارضيه تعطيك الاجر
فارصعته مدة وطلبت الاجر ان كان للصبي مال وقت
استجاره والاب يكون الاجر كله من مال الصبي ولا يتطله
الاجارة بموت الاب وان لم يكن له مال يكون على الاب
اجرة ما قبل موت الاجر ويتطل اجارته بالموت قال
الفتاوى وهذا قول البعض ويكون قول الغة ارضيه
اجارة مستأففة ويكون اجرها عليها فانه كانت وصيا
من جهة الاب ترجع بالاجرة على الصغير ان استفاد مالا
والا لا ترجع ولولم يكن للصغير مال حتى عقد الاب
ثم استفاد مالا قال الامام ظهير الدين اجاب عنه والدي
بانه قيل اجر ما مضى على الاب وما بقي على الصغير في
ماله ومن سوى الاب والجد والوصي والفاضل اذا
اعتبار اجر البيتم ظيلا كان اجنياك يرا الاجانب وفي
التواكل **استاجر الاب** شيئا من مال الصبي باقلهما
استاجر الاب اقل يوجره الوصي من الاملا ولا تعتبر
زيادة الافليس كخبرة الاول ومثله الوقف **فصل**
في الاعارة في سماء الطحاوي والاسيحي **للوصي والاب**
اعارة مال المقيم قال عماد الدين في اصوله وهذه
مما يحفظ حد او ذكر في التحسين عند النوازل انه ليس
للاب ذلك لانه من تواقيع التجارة في ماله وفي الذخيرة
للاب اعارة ماله فعند البعض له ذلك استجسا
وعند العامة ليس له ذلك وهو القياس وفي فتاوى
صاحب المحيط انما يجوز اعارة الولد اذا كان تحذمة

شبكة

الاستاذ لفظ الحرفة اما لو كان لغير ذلك فلا يجوز وفي
 المعوي والكافية **للوصي** ان يعير مال التيمم وان يودعه
 وفي الكافية والوجيز **للوصي** ركوب دابة الصبي ومثله
 الاب والقاضي في سفر الصبي كقاضي دينة في بلد
 اخر ان احتاج اليه قال الفقيه ابو الليث وهذا استحسان
 والقياس العدم وفي المستقى انه يركبها باذن الحاكم وقيل
 ليس له الركوب مطلقا قال ابو اراهيم قلت لمحمد بن الحسن
 ايلكون للوصي ركوب دابة التيمم الى بلد يقاضي فيه
 دين الصبي قال لا ولكنه يركب دابة نفسه والمنفعة
 في مال التيمم وان الى القاضي حتى يعطيه ذلك يعني
 الركوب اخراجه الركوب باذنه وفي الخلاصة عن
 المستقى **لا يركب الوصي** دابة التيمم الى بلد يقاضي
 دينه كذا روي عن محمد وفي النية ولا يركب دابته
 لقاضي دينة ولا ينفق من ماله الا ان تفرض له
 القاضي الا اذا اخرج من البلد لصحة فله ان تنفق
 ويكسني ويكسري ومثله في جامع التتالي للعلامة جمل حواز
 الاكل بخارج الموقوف الى يوسف وفي الفتية للزاهد
 ان هذا قول ابي يوسف فاذا رجع الى البلد ورد الدابة
 والسياب قال وقال ابو ذر والجميع قول ابي حنيفة
 رحمه الله وهو انه لا يأكل من ماله فقيرا كان
 او غنيا لان الوصي سرق فيه متبرعا فلا يوجب ضمانا
 وفي النوازل وقفاوي الفضلي والولواجية والخلاصة
ان الوصي يحتاج دابة من مال الصبي وينفق عليها
 وعلى نفسه ما لا بد منه من مال الصبي كذا عن محمد
 ونصير رحمه الله تعالى لانه عامر له ونفقته وموته

عمله

عمله على من وقع عليه العمل كذا في الولواجية قال الفقيه
 بهذا اذا كان محتاجا وهذا استحسان بقدر ما يقع
 في ماله والقياس ان لا يجوز له ذلك لاطلاق قوله
 تعالى ان الذمت باكلون اموال السامي ظلم قال فعمل
 هذه نسخا قوله تعالى ومن كان غنيا فليستنفه
 الآية وفي العدة والخلاصة عن جيل سمعت الائمة
 الكلوا **استعار الوصي** دابة من رجل ليعمل بها عملا
 للتيمم تجاوز حد اذ كراه حتى صار للوصي به غاصبا
 للدابة فنقضت الدابة ضمن الصبي لا الوصي وكلاهما
 وماله ابو السرور رحمه الله وهذا لا يكاد يقع لانه القاصب
 هو الوصي فكيف يضمن الصبي وفي الفتية للزاهد
 عن صاحب المحيط **استعار الوصي** ثورا ليركب ارض
 التيمم فخرها ولم يرد به ليل حتى يهلك فغمانه في مال
 التيمم لان المنفعة تعود اليه **فصل في القرض**
 ذكر في مجموع النوازل والمحيط **ان الوصي** لو استدان
 لاجل التيمم حاز ولو اقرب بالاستدانة لا يصح اقضاه
 اجماعا وفي الجامع في القفاوي **استقرض** الاب لصغيره
 حاز وكذا لك لو اقرب بالاستقراض وفي فتية الزاهد
للوصي ان يستقرض فلو استدان على الصبي باذن
 الحاكم يرجع عليه اذا تولى اما اذا لم يرجع على
 الوصي وكذا الاستقراض للصبي وان لم يكن باذن
 الحاكم وفي المنهاج **ليس للوصي** ان يأكل من مال
 التيمم قرضا او غيره وفي نواذر هاشم سمعت محمد
 رحمه الله يقول **ليس** ان يستقرض مال التيمم عنه
 ابي يوسف رحمه الله واما انا فلا اري به بأسا

ان فعل ذلك وله وفا بما استقرض ومثله في المستقى هـ
والعناية والكافية وفي غريب الرواية عن مجموع هـ
الموازل **استقرض الوصي** نسيان مال اليتيم وأشهد
على انه يأخذه قرضاً فملك ذلك الشيء لا يضمنه
الا اذا حركه عن موضعه قال في المنتقى هكذا روي
عن محمد رحمه الله وهذه تدل على ان الوصي
لا يملك الاستقراض لانه لو ملكه لما وجب عليه
الضمان بالتمركك عن موضعه قلت وسياتي في
فصل المزارعة ان سأل الله تعالى ما يدل على جواز
استقراضه مال اليتيم وفي جامع الفقه **ولا يقرض**
الوصي مال اليتيم لامت نفسه ولا من غيره ولو فعل
من غيرة ضمن وتغن محمد رحمه الله حاشا ان يستقرض
لنفسه اذا احتاج وله وفا وفي فوايد البرهان في
استقرض الوصي مال اليتيم واستخرج تراشق من
ذلك المال على الشتم مدة فهو متبرع ليس له ان يأخذ
بحساب ماله لانه غاصب من امت فلا يخلص من
عهده ته ما لم يرفع امره الى الحاكم قال والاضح ان الوصي
لا يملك الاستقراض قبل ملكه ما استقرضه ان كان
ملكاً وذكر في الوقعات انه لا يتصور القصب في مال
اليتيم من الاب والوصي حتى لو اقرب بالقصب لم يضمن
عند ضياع المال قال في مختصر الكوفي لان الاب انت
ياخذ ما له منه عند الاحتياج بفرضي وله اخذه
لحفظه ولو نذرت الاحتياج فلا يضمن الا اذا اتلفه
بلا حاجة قلت والوصي في الحفظ كالاب وفي الكفاية
ولو اخذ الوصي مال اليتيم قرضاً لنفسه لم يجز فليكون

ذلك

ذلك عنينا عليه قلت يعني كما اذا اتلفه فتجوز فيه الاقاول
الائتية في فصل الضمان وفي العدة **ولو استقرض الوصي**
من مال البهي يضمن وعن محمد رحمه الله لا يضمن
كالاب وفي قضا الجامع **أخذ الاب** مال صغيره قرضاً
جاز وفي الخلاصة انه ذكر في رهن الاصل ان الاب
يضمن كالوصي وفي الخلاصة والكاظمة ان في المنتقى
ايضاً ما يدل على عدم جواز الاستقراض للوصي قال
وذكر الامام الخليل في اختلاف الكشاف مع وفي العدة
والبولوكية **لا يقرض الاب** ولا وصيه مال اليتيم ومثله
في الفتنية ثم قال في العدة كنت **لو اقترض الوصي** لم
قد خائفة حتى لا يتحقق به الغرل ومثله في الخلاصة
وفي الكفاية **الوصي** لا يملك اقراض مال اليتيم والقاضي
ملكه واختلفوا في الاب والاضح انه كالوصي وروي هشام
عن محمد انه حذر ان ايا حشفة وابا يوسف كان يريان
ان للقاضي ان يدفع مال الامام بالضمان وكذلك قول
محمد اذا كانت الذك يضمن مقرا في المحام والمهمات **ليس**
للقاضي ان يستقرض لنفسه ذلك وفي الكفاية **وليس**
للوصي قرضاً منه مال اليتيم **والاب** ان يقضي به لانه
لو باع مال صغيره من نفسه بمثل القيمة جاز ولا يملكه
الوصي الا بالخبرة وذكر شمس الائمة القاضي عدم
الجواز للاب ايضاً فاحتمل ان يكون في المسئلة روايتان
وفي العدة قبل ويصح للاب الاقراض اذ له الايداعه
وهذا الوجه اما لا يقرض وصي القاضي ولو اقترض
ضمن وفي البنية **الوصي** لا يملك الاقراض ولا يستقرض
وصي القاضي ولو اقترض ضمن وفي البنية **الوصي** لا يملك

الاقراض ولا يستقرض مال الصغير وفي مختارات النوازل
لا يجوز ان يقرض شيئا من مال اليتيم كالهبة لانه تبرع ابتداء
 وذكر القاضي الامام صدر الاسلام وفي قوايد مولانا
 نظام الدين **اشفق** وهي القاضى مال اليتيم على اليتيم
 ثم استقرض وانفق عليه لا يطالب بالصبي كما استقرض
 بعد البلوغ وفي فصول الاستقراض **اراد الوصي** هـ
 الاستدانة على الصبي جاز له ذلك ان كان امره الموصى
 به والا فاختار ان يرفع الامر الى الحاكم فامر به
 وفي قنابى ظهر الدين ايضا ان الرفع هو الا حوط الا اذا
 تعذر بعد الحاكم فبند من بدو ب الامر وقيل له الاستدانة
 بدو ب الرفع ولو امكن الرفع وفي مسوط شيخ الاسلام
 خواهر زاده والكا فطحة **احر الوصي** مدع التمس باقراض
 ما عنده من الودعة او هبتها لاخر فاقضها او هبتها
 فضاء ضمن المودع لا الوصي لان الوصي لا يملك الاقراض
 والهبة فلا يقيد امره شيئا اما لو امر المودع بدفعها الى
 اخر قد فعلها اليه فضاء لم يضمن المودع لان للوصي قبضها
 منه فله توكل غيره بالقبض وقد وجد ب امره فكون
 قبض المدفوع اليه كقبض الوصي ولو قبضها الوصي من
 المودع لكان يبرأ فكذلك هنا **فصل في الحوالة**
 في الحوالة اخذ الوصي او الاب بمال الصبي ان كان الثاني
 املا من الاول جاز وان مثله لم يجوز قال الفقيه ابو
 الليث وذلك لانها امر بالانصاف على احسن الوجوه
 ومنه الحوالة على الاملا ومثله في الهبة والقنية
 والسنة وفيما يجوز قول حوالة تقي قول الوصي
 الحوالة ان كان خيرا لليتيم ومثله في جامع الفتاوى
 وفي الفصل

وفي الفصل الاول من بيع الحائنة **قبل الاب** او الوصي الحوالة
 على من هو دون الجيل في الملاءة ان وجب الدين بقدرهما
 خاز عند الطرفين رحمهما الله تعالى ولم يجوز عند ابى حنيفة
 وان كان الدين لم يجب بقدره لا يقع في قولهم جميعا وفي
 مختارات النوازل ولو قبل الوصي الحوالة في مال اليتيم ان
 كان هو املا من الاول جاز والا لانه تضبيع لمال اليتيم
 من وجه وفي الطحاكية **ولو اخطأ الوصي** على الاملا جاز
 لانه منى كان الثاني املا من الاول يكون الاحتياط خيرا
 لليتيم **ويجوز** للوصي ان يعمل في مال اليتيم ما هو خير لليتيم
 وان كان الثاني مفلسا لم يجوز ان هذا الاحتياط لليتيم
 وليس للوصي ان يعمل ما هو شر لليتيم وان كان الثاني مفلسا
 الاول في الملاءة لا يجوز ايضا لان الجواز معلق بشرط ان يكون
 الثاني املا ولم يوجد قلت لانه حينئذ يظهر للحوالة
 فائدة فلا يجوز بدولها والله سبحانه اعلم وفي الصغير
 اخطأ الوصي بمال اليتيم جاز لكن بشرط ان يكون الثاني
 املا من الاول وان كان مثله لا يجوز وفي الذخيرة والحاشية
اخطأ الوصي بمال اليتيم صح لو اخطأ على الاملا لانه تصرف
 بالاحسن فلا يضره كونه ابراء مؤقتا وهذا اذا وجب المال
 عند ائنة الميت اما لو وجب بمدة ائنة الوصي ساغ له الاحتياط
 ولو لم يكن املا من الاول وفي الحاشية **الوصي** والاب ارذأ
 قبل الحوالة على شخص دون الجيل في الملاءة ان وجب بقدرهما
 خاز عند الطرفين خلا لابي يوسف والام يصح وفقا
 وفي المسوط لو تولي الوصي القيد بنفسه صح احتياطه ولو
 على الافلس من الاول فيضمن وهذا عند الامام رحمه
 الله تعالى وفي القنية للزاهد **ولو باع الوصي عبدا**

من التركة لقضاء ديون الميت واحال الغريم على المشرع فقبضوا
 الحث ثم استحق القيد فان المشرع يرجع على الوصي
 لان احواله عليه لقبضه منه **فصل في الوكالة**
 ذكر في مختصر انه يجوز للوصي ان يوكل بكل ما يجوز له ان يعمل
 بنفسه في امور الميت والورثة كالتصوم **ولو** بلغ الصبي
 قبل ان يهل الوكيل ينقل الوكيل كذا اذا مات كل من الوصي
 والصبي لانه وكلمة بالتصرف في ملك الصبي وموته
 لا يبقى له ملك **كذا** الوكيل الاب لطفله فوات الطفلة
 ينقل الوكيل وان ورثه الاب فقط **وكذا** الويات الاب
 لان تصرف الاب بحق ولا ينفذ فيكون تصرف وكيله كانه
 واقع له فيبطل عونه وهذا بخلاف الوكيل بوجاهة
 يوكل اخر بالاذن في موت الوكيل الاول **والقاضي**
 نصب الوصي في موت القاضي حيث لا ينقل الوكيل الثاني
 ولا الوصي بعوث الموكل والناصب لان تصرف الوكيل الثاني
 والوصي لم يقع للموكل والناصب ذكره في احكام الصفار
 وقال ومما يعرف في الاصل **ولو وكل** الصبي رجلا في
 اموره واجاز الوصي تجاز وفي الولوية **الوصي** ان
 يوكل ببيع مال اليتيم وقاضي ديون الميت وامواله
 ومثله في القنية للزاهد كذا عن ادب الخفاف وفي الخلاصة
وكما لا تسمع الدعوى من وكيل الوكيل كذا الاتصوم وقيل
 وكيل الوصي قلت دلت المسئلة على انه **ليس** لوكل الوصي
 ان يوكل غيره فيما وكل به وفي الكافضية **وكل** الوصي
 رجلا شرعي من مال اليتيم لا يجوز الا اذا حضر الوصي
 وقيل كذا في العدة وقد مر دليل المسئلة في فصل البيع
 وفي المتابيه **ولو وكل** الوصي او الاب رجلا يشترك للصغير

فاستدري

٤

فاستدري وغاب الوكيل فلا شيء على الموكل **ولو** نقد الاب
 الحث من مال نفسه فهو مطلق اما اذا لم ينقد حتى مات
 الاب رجع الوكيل في تركته قبل الادا وبعده من حصة
 الصغير وفي الولوية **رجل** وكل رجلا ثم الموكل وكل اخر
 وامره يدفع الفلوات فقال دفعها الي الوكيل وانكر الوكيل
 ذلك فان دفعها الي الوكيل بامر الوصي فالقول قوله في براءة
 نفسه لانه وكيل اخر من خيرة الوصي ولحقه الوكيل في اذ
 دفع الي الاخر بامر الوصي يكون القول قوله وان دفعها
 بغير امر الوصي فهو ضامن لان لم ليس للوكيل ان يوكل غيره
 وما اخذه فهو مضمون عليه ثم ليس له ان يرجع على الاول
 الا اذا اقام بيعة على الدفع **فصل في الدعوى**
 في ادب القاضي من الذخيرة **الاب** والوصي خصمان
 فيما يدعي علي الصغير في حق اقامة البيعة حتى تقبل
 البيعة عليهما وهما ليسا بخصمين في حق الاستخلاف حتى
 لا يتخللان علي ذلك وفي وكالة الخلاصة **الاب** والوصي
 اذا لم يقع اقرارهما لا يمكنان الخصومة في تلك الحادثة
 وفي الذخيرة **ادعي** علي صغير محجور عليه شيئا وله وصي
 حاضر قال شيخ الاسلام خواهر زاده لا يشترط في سماعها
 حضور الصغير ولم يفصل بين كون ما يدعيه عنا او دينا
 واجبا بما شدة هذا الوصي او بدونه وفي اجناس ان اطلق
 لا يشترط حضوره في دين وجب بمباشرة الوصي وفي ادب
 القاضي للمخالف **اذا ادعي** علي الصبي ولم يكن للمدعي
 بيعة فليس له حق احضار الصبي بل يحضر مع المدعي اب
 الصبي او وصيه لانه اذا ازم على الصبي شيء يودي عنه
 من ماله الاب او الوصي اما اذا كان له بيعة حاضرة فشرط

حضرة الصبي لان الشاهد يحتاج الى الاستشارة اليه فلذلك
 يحضر ويحضر معه الوصي او الاب لغرض ما ذكره تعالى وان لم يكن
 واحد منهما ينصب الحاكم له وصيا بطلب المدعي ويشترط في
 نصبه ذلك حضرة الصبي وفي الاقضية **احضار الصبي**
 في الدعوى شرط واختاره البعض من مشايخ زماننا سواء
 كان الصغير مدعيا او خصما ومنهم من اتى ذلك وذكر في فتاوى
 قاضي طهر الدين **ان التعميم** عدم اشتراط احضار الاطفال
 الوضع عند الدعوى ويشترط عند نصب الوصي هلنا ذكر
 في الفتاوى وذكر في الخلاصة **انه** يشترط في دعوى الوصي
 للصبي حضور الصبي ان كان له بيعة والا فلا اذ اكلت
 الدعوى على الصبي حيث لا يلزم حضوره مطلقا وفي فتاوى
 قاضي طهر الدين **دعي** على الميت دين اوله ورثة منفار
 فان كان لهم وصي لا يشترط حضرة الورثة ولا يلزم
 حضرته او حضور الواحد منهم فانه كاف وذكر رشيد
 الدين **ان القاضي** ينصب عند الدعوى وصيا عن الصغير
 ولا يشترط حضور الصغير بل الشرط علم القاضي بوجود
 الصغير وكونه في ولايته لان نصب الوصي وان لم يكن
 قضا لكنه من اعماله وهذا دليل على عدم اشتراط حضور
 الصغير عند نصب الوصي له وعند القضا له وعليه وبثله
 في احكام الصغار وفي الخاتبة **وينبغي** ان لا يشترط حضرة
 الاطفال عند الدعوى كما ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده على
 ما سلف والله سبحانه اعلم وفي القنية للزاهد **لا تسمع**
 دعوى الوصي لبعض الايتام على البعض يعني اذا كانت
 وصيا لهم وفي الخلاصة عن الفتاوى المفقرة **الخصم**
 في اثبات السب الوارث والوصي والموصي له في منازعة
 وداني

دعي على الميت وصيا
 وله منفار

في اثبات السب الوارث

وداني الميت ومديونه **وكذا** في الموت لاني الدين ذكره القاض
 في الجامع وفي الخلاصة عن الاقضية **ادعي** على الميت القضا
 فالحكم له ليس الا الوصي او الوارث اما الغريم والموصي فليس
 بحكم له قال وتماه في وصايا الجامع الكبير وفي فتاوى
 رشيد الدين **لا يملك** الا ائنا اثباته الدين على مدعي
 الميت ولا على الوصي له ولو اثبت على من يبيع اثبات عليه
 من الوصي والوارث ثبت له حق الاستيفاء منهما ولو كانت
 التركة مستوفقة بالدين فالحكم في اثبات الدين انما هو
 وارثه لانه خلقه قسم عليه السنة لكن لا يحلف لانه
 لو نكل لا ينفذ اقراره على الفرض **قلت** والوصي كالوارث
 لانه كالوصي وساتي وفي النوازل والمفقرة **للوارث**
 ان يحاكم من عليه الدين وله ان يقضه ان لم يكن الميت
 مدنيون اسوا كان له وصي او لا وان كان مدنيون فانه ان
 يخامم ولي له ان يقض انما يقضه وصي الميت **وفي** فتاوى
 رشيد الدين **احد الورثة** كبيروا الاخر صغير فادعي عليهما
 رجل دين بدون الوصي فتح الدعوى على الكبير ولا
 يشترط حضرة الصغير ورثته لان احدا الورثة ينصب
 خصما عن الميت وفيها ايضا **خلف** زوجة وابني صغير
 وكبير غائب وترك بقرة فادعي رجل على المرأة البقرة
 فقالت ثمنها ميراثي والماقي بنتي الولدين واحدهما غائب
 والاخر لا وصي له فان الدعوى تسمع على المرأة لا اعتبارها
 خصما عن الميت ولوان المرأة انكرت ولم تغفل ان البقرة
 ميراث لها وقضى القاضي بها عليها لا يكون ذلك القضا
 قضا على الولدين ذكره في موطع شيخ الاسلام وفي
 فتاوى رشيد الدين والخاتمة والقاضي صغيرها انه لو ادعي

شبهة

الوصي شيئا من التركة ينصب الحاكم لليت وميا اخر ليعم
 الاول عليه البينة لان نفسه لا يكون خصما عن نفسه
 فان عجزت البينة قبل ان كان ما ادعاه دينيا لا يخرج
 ما يده وان كان عينا يخرج ما يده قال شيخنا في
 دعوى العتي يخرج الحاكم عن الوصاية اما في دعوى الدين
 فلا يخرج وفيما لو ازل بقر له الحاكم في كل منهما لا يتحل
 مال اليت وفي الخلاصة قال النقيب آبا المكارم والاختار
 عندي ان يقول له الحاكم اما ان تترك الميت من الدين او
 اخذك عن الوصاية فان فعل ولا غزل وفي الحافظة
 وهذا هو المختار وهو المذكور في الوصاية ايضا وفي ادب
 القاضي للخصاف لا يغزله الحاكم بل يجعل وصيا اخر في مقدار
 ما ادعاه خاصة اذا لا ضرورة في اخراجه قال النقيب
 وهذا **اصح وبه فخذ** كذا في الفهرية وفي الخاتمة
 وبه اخذ طائفة **وعليه الفتوى** قال الاستاذ قول الحاكم
 اما ان تتركه او اخذك في معنى الاحكام على الاول لان
 انه اذا لم يترك البينة ان يخرج عن الوصاية وتقصير
 عن المال اختلاطا ونظر الميت واليتيم وهو المحامي عن
 ابراهيم بن صالح ومحمد بن سمة وفيه وفي الفهرية
 والخاتمة قال ابو نصر رحمه الله ثم الحاكم بعد اخراجه
 عن الوصاية باختيار ان سائر تركه مغزولا ويجعل الثاني
 وصيا في الكفا على حاله وان ساء اعاده بعد اذا الدين
 الى الثاني لان اخراجه يحض قضاؤه لعدم الحيانة
 من الوصي ولا يلزم على الحاكم الدوام على قضائه وحكمه
 وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين النقي عن اب يبيع
 عقار صغيره بغا حسن الفين ثم يدعي هو لنفسه عدم

جواز

جواز البيع لكان الفين الفا حين قال ان سبق منه اقرار بان
 يبعه بثلث المثل او كتب ذلك في الصك واشهد على ذلك
 لم تسمع دعواه ذلك للتناقض قال في جلع الصفاء ينصب
 الحاكم وصيا يدعي عليه ذلك ويسترد القادر ثم يرده الى
 الاب قال النقي وان لم يقر بذلك او حال عند الدعوى بعت
 ولم اعلم بالفتن او علمت ولم اعلم عدم جواز البيع تسمع دعواه
 قال وعلى هذا يحمل جواب من اجاب من اعترض ما لنا بجواز
 دعواه مطلقا هذا اما لو ادعاه الاب بعد بلوغه فان لم
 يرجع على البيع مدة يتبدل في السفر يحكم الحال وان مضت
 فالقول للمشتري ولو برهنه فالعبرة لمثبتة الزيادة
 وهذا الفرع في جامع الصغار وفي البينة **ادعي وصي**
 على الميت دينيا ولم يثبت لغزل قال وهو حيلة انزال
 قلت وسيا في فصل الاخراج وفيه ايضا **وصي** قال في
 على الميت دين ولم يثبت يقول له القاضي اما ان تتركه
 واما ان تقيم يعني البينة والا اخذك فيعمل ما اختار
 وفي جامع الفقه وعن شاذ **ادعي الوصي** دين
 في التركة لم يخرج القاضي عن الوصاية ولم يخرج المال
 منه يده قال وذكر الخصاف **ان القاضي** ينصب من يقيم
 الوصي عليه البينة على الدين والخصاف ادعي الفص
 والا يخرج عن الوصاية وذكر رشيد الدين في فتاواه
ادعي الوصي يعني لا يخرج ادعي انه للمفقير لا تسمع
 دعواه هذه وفي محاضر القاضي جلال الدين **ان من اقر**
 لغيره بدين فكلما انه لا يملك الدعوى لنفسه لا يملك ان
 يدعيه لغيره وكالة او وصاية وفي المستقي ما يدل على
 جواز دعواه للمفقير نائبا فانه قال **ان استأجر من**

حكم القاضي
 ادعي الوصي
 دينيا

شبهة

وفي الخليفة اوعى عليه ان يلحقه
استقلال القلا في عتد كمارها
وانه صي وان القاضى فلا تجعل
الى قلا ناصيا لهذا الصبي وقفا
الصبي في ولاية هذا القاضى
ثم اذ اني قلا وكفى بعض
حال هذا الصبي منك وقد كنت
كذا وهي قد فعلت القاضى
بوكالة المدعى كذا وكذا
المدعى المال ثم ان هذا المدعى
عليه اوعى ليه زمان على هذا
الوكيل ان ذلك الصبي قد بلغ
وهو كفى بعض حاله منك
ابا الوكيل عن الصبي قال
الوكيل ان بعض المال الى الوكيل
الوكيل ان بعض المال الى الوكيل

هذه تصديق فقه قبل لا تصديق
أصله الوكيل بالبيع أو أقال بعد ما
خوله الوكالة بمقتضى البيع

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

في الجامع وفي الخراباب الثاني من كتاب القضاء القضاة القضاة
ادعي علي رجل دينا او ودعة لمورثه وانه مات وتركه
 ميراثا ولا وارث له غيره فان صدقه في ذلك كله امر
 بالدفوع اليه وان انكر جميعه فارد المدعي تخلفه اخلفوا
 فيه واختار انه يخلفه كل في السب والموت على العلم وفي
 الدين والودعة على اثبات فان نكل فقد اقر وان
 صدقه في الوراثة والموت وانكر الدين والودعة فله
 تخلفه وهل له ان يقيم البيعة على المال والقلم ان يكون
 له ذلك والوصي نظير الوارث والا صل ان كل شي يكرمه
 بغير قوله او يلزم غيره يخلف فيه على العلم كالدين
 على مورثه وانقطاع ماء الرحم في الاعارة وكذا التخلف
 على فعل الغير كقبض وكلمة التمثيل وسرايه وفي الخلاصة
ادعي غريم الميت دينا في التركة فانكر الوصي لا يخلف
 الموصي الا اذا كان وارثا وفي الخيانة وقفاوي الا امام الفقيه
 رحمه الله **ادعي دينا** على ميتا ووصيته غايث غيبته
 منقطعة فالكا لم ينصب عن الميت خصما يخاضم المدعي لان
 المدعي عاجز عن اثبات حقه لعدم الجهم أصلا وقال
 رسله الدين الوارث رحمه الله **ويكف** في صحة الوصاية
 انه جعله وصيا لغيره وصيه مدة السفر وكذا الوكالات
 الدعوى في غيبة الوارث وفي رواية له ذلك ولو لم يكن
 الوارث غائبا ذكره صاحب المجتبى في شرح ادب القاضي
 ثم قال الامام الفاضل رحمه الله **ولو كان** الوصي حاضرا
 فاقر للمدعي بالدين فالكا لم ينصب خصما عن الميت لان
 اقرار الوصي على الميت لا يعتبر وليس للمدعي تخاضما
 للوصي فيما اقر له به فاذا لم يصل الي حقه من ميراثه

مطله
 لا يخلف الوصي على دين
 ادعي به في التركة
 الا اذا كان
 وارثا
 ٣

بصير

بصير وجوده كعدمه فينصب الحاكم من يخاضم معه ابصلا
 الي حقه ومثله في الولو الحقة وفي ادب القاضي من الذخيرة
ولو استهلك مراهقا تاخر مالا لم ير له دارا وارثا
 وليس له اب ولا وصي لا يجس الصبي لذلك بران ساء
 القاضي يجعل له وكيله فيبيع ماله ويوفي دينه لان
 المحس شرع للتاديب والا صغارا وصغار الصبي ليس
 بمشروع فلا يجس وبعض ما نحن مالوا الي المحس وجعلوه
 كالبايع وكان شيخ الاسلام غواهر زاده يقول انه كان
 له وصي يجسه القاضي تاديبا حتى لا يعود لمثله وليفجر
 الوصي فسارع الي قضا الدين اما اذا كانت المراهقة
 محجورا عليه فان كان له اب او وصي يجس الاب والوصي
 بدنه لان قضا دين الصغير عليهما فيصيراه بالامتناع
 طالما في جحسان وان لم يكن له اب ولا وصي نصب القاضي
 قضا يبيع ماله بقدر الدين ولو في الغرماء حقوقهم ثم قال
 القاضي وفي هذه المسئلة كلام فانه ينبغي ان يكون قادرا
 على اقامة البيعة على الوصي القربا لدين بنا على اثبات
 الدين في زعم الوريثة الا يري الي ما في ادب القاضي من
ان احد الورثة اذا اقر بالدين فارد للمدعي اقامة البيعة
 ليثبت الدين في حق جميع الورثة قبلت بيئته وكذا
لو اقر كل الورثة فاقام المدعي بيعة ليصير الدين ثابتا
 في حق من سيظهر من الغرماء تقبل بيئته فعلى الوصي
 كذلك بل جواز اقامتها على الوارث فان اقر الوارث
 وان لم ينفذ على غيره فهو نافذ على نفسه اما اقرار الوصي
 لا ينفذ على احد فينبغي ان يجوز لا اقامة عليه ليثبت
 الدين اما على الوارث او على الغريم الذي سيظهر هذا

واما صاحب الخاتبة فقد حرم جواز استماع بيعة المدعي
 علي الوصي حين قال **وكذا الوارث** المدعي الوصي قاضي
 علي الميت دينا فان اقام بيعة قبلت بيعة علي الوصي
 وان اراد استخلاف الوصي لا يستخلفه وان لم يكن للميت
 وصي ولا وارث ينصب الحاكم وصيا ويسم عليه بيعة
 المدعي وكذا الوارث سمع عليه البيعة لا يستخلف اذا كانت
 التركة مستقرة لا يبقى للوارث منها شيء اما اذا لم تكن
 مستقرة وبقي له منها شيء والفاصل في علوم ظاهر
 في يده فانه يستخلف رجلا النكول وفي الخلاصة عن
 النوازل فانه ذكر **انه لو مات** وعليه ذنب محيط عال
 او بائنه فادعي رجل علي الميت دينا وعجز عن اقامة
 البيعة قال لا عيب علي الغريم ولا علي الورثة فان
 كان له وصي قال الوصي هو الخصم في اقامة البيعة وان لم
 يكن له وصي قال القاضي ينصب له وصيا وان كان في المال
 فضل يحلف الوارث وهذا قول الفقيه الي حيفر قال
 ولو اقام البيعة علي الورثة تقبل **ادعي الوصي** علي رجل
 دينا للميت قاضي المدعيون الا في في الحياة ومالك
 سريدي عيب يقضي علي المدعيون بالدفع الي الوصي
 ثم اذا حضر شهوده واشهدوا علي القضا يوم الوصي
 يدفع ما اخذه منه اليه فلو ادعي الوصي منه قبل قيام
 البيعة دينا علي الميت او نفذ الوصية ودفع الباقي
 الي الورثة فان كان ما قبله بامر الحاكم يرجع الغريم
 علي الوصي بل علي من دفع اليه الوصي ولو كان بلا
 امر الحاكم يرجع هو علي الوصي بكل ما اخذه منه
 وهو علي من دفعه اليه وفي ادب القاضي ان الوصي

محيط

عند

عند نكاحه الا ان لا يستخلف علي عدم علمه بالانفا لانه لو اقر
 بالانفا لا يلزم علي الميت اقراره لانه اقرار علي الغير
 فلا يفيد التحليف قلت ولا يمكن ان يقال ينبغي ان يحلف
 الوصي قصرا ليد وكفي به فائدة للتحليف لانه لا بد في
 القصر من فائدة ولا فائدة هنا لان من سينصب
 من الاوصيا ليس بارجح من المقصود به وكذا الوارث
 فلو جاز القصر كان تخصيصا لحق الميت كونه قصرا
 فلا يجوز وهذا واضح والله سبحانه اعلم وفي القنية
 للزاهد **ولو است** وصي الصغير دينا للميت علي رجل
 ثبت ذلك في حق الكبار قال الوصي هنا كما حدة الورثة
 بقى في انتصابه خصما عند الورثة وفي المتن **ولو كان**
 علي الميت دينا ثابت للموصي والغرماساغ للموصي ان
 يبيع للميت شيئا من التركة بدون امر الحاكم كلف يكون
 الوصي اسوة للغريم ليتحا مضمون الميت وفي فتاوي
 رسل الدين **ما ت** وعلي يعلها مبرها ولها منه اولاد
 صفار فان انكر الزوج المهر ينصب القاضي وصيا ثبت
 علي الزوج وبأخذه منه لان الاب وان كان له حفظ
 حال صفاره لكنه بالانكار صار خائفا فكان للحاكم ولاية
 اخذ مال امنه منه ودفعه الي الوصي حتي لو اقر الزوج
 بالمهر لم يأخذه القاضي منه لعدم قهره بالخيانة وفي
باع الوصي عقار الصبي بئتم المثل وسلمه الي المشتري
 فبلغ الصبي وادعي النصار واقام بيعة اذ اياه تركه
 مبرا قال انه ملكه ولم يبي السب اخذ الصبي النصار
 من المشتري بقضا القاضي ثم ان القاضي ان ثبت
 عنده انه قد باعه من الوصي كما سلف بمسوغ شرعي

قال زبد الدين في باب دعوى الاب والوصي ادعي
 النبي بعد طهارة الرضا والاب والوصي
 من ان يترك في سكره بالكلية القاضي بالثبت
 ما في نسخة لا ينفذ

فان القاضي ياخذ المقارن الصبي ويسلمه الى المشتري
 ولا يصح دعوى الصبي انه مراء له من ابيه وبطل حكم
 الحاكم به لانه لما ظهر ان وصيه قد باعته في مائة كذا
 صار الصغير بايما اياه بنفسه فلا يملك دعواه بعد ذلك
 ملكا مطلقا الا ان يقول اني اشتريته من المشتري الذي
 اشتراه من الوصي فيصح دعواه ومثله الاب قلت
 وانما قال بموع لانه ما لم يثبت ان بيعه كان حاجة اليه
 لا تندفع دعوى الصبي مخرج به في تناوكر ربيد الوصي
 الواروسيا في اخر الفصل لزومه في المقارن من
 الذخيرة ايضا وفي النوازل والخائبة **ادعي رجل علي**
 الميت دين او ودعة وامراته المهر قال ابو القاسم افتار
ليس للوصي اداء الدين والودعة بدون تمام البينة عليه
 عند الحاكم اما المهر فودي الى مهر مثلها اذا كان النكاح ظاهرا
 معروفا لزيادة النكاح وكفي به شاهدا وكما للفقهاء ابو
 المسك ولو بين لها مع خرافة ما جرت له بحيلة العادة وقت
 الشا فصدق فيه الورثة وفيما فوقه الزوجة قال
 في الخافي لان النكاح شاهد على وجوب كل المهر والعرف
 قاضي يقضي البعض عند الدخول فيعمل بها عند الامكان
 وقد امكن ومثله في المسئلة في الخلاصة ايضا وذكرها
 انه في نكاح الفتا في **ان القول** بعد وفاة الزوج قول
 المرأة ان قالت لي عليك الف درهم ان كان ذلك مهر مثلها
 وذكرها الخاص اذا الاستاذ قال **اذ اصرحت المرأة** بالنكاح
 القضي وقالت ما قبضت المهر ولا شيئا منه فالقول
 لها مع عيضا ولا يبرأ الميت اصلا لان النكاح دليل محكم على
 وجوب المهر وبالدخول او الموت يتقو والعرف دليل

مشترك

مشترك لان الغالب وان كان تعجيل شيء من المهر لكنه قد لا
 يعمل شيء منه فلا يملك معارضته للنكاح ولو سلم القاضي
 لا يملك تزجيج العرق على النكاح فيلزم القول بقا ما كان
 على ما كان كسقوط بالتعارض فيكون القول قولها مع
 التمين وذكر في الخائبة انه **ينبغي للحاكم** ان يحلف بالله
 ما قبضت شيئا منه لا بنفسه ولا بوكيلي وما ابرأته منه
 قال وهذا كما قال اصحابنا **ادعي** غنى الميت دينا واشته
 بالبينة يحلف الحاكم اجماعا بالله ما استوفيت منه شيئا ولا
 ابرأت ولا اطلت به علي احد ولا عندي به رهن وانما يحلفه
 نظر الميت والوارث الصغير وكل من يجز عن النظر لنفسه
 نفسه ولذا يحلفه لوم تطلبه الورثة وكما لو لا يحلفه وفي
 المشتق والخائبة وقرار القاضية **دفع الوصي** للوارث كل شيء
 كان يده من نصيبه من التركة واشتره الوارث على
 نفسه انه قبض منه جميع تركة مورثه ولم يبق عند الوصي
 من التركة الا قليل ولا اكثر الا استوفاه ثم ادعي ذلك الوارث
 على ذلك الوصي شيئا في يده وكما هو من تركة مورثي
 تركة ميراثي ولم اقبضه بعد ورهن عليه قال الحاكم
 الشهيد اقبل بينته وامر الوصي بالدفع الى ذلك الذي الي
 الوارث قال **وكذا** الوقال قد استوفيت جميع مملوكي من
 الدين على اناس وقبضت كله ثم ادعي على رجل دين
 لمورثه اجعله على تحته واقضي له بالدين قلت وسير
 عليك في فصل الاقرار ما يضا هي هذه المسئلة قد بر
 فيها وفي الخائبة والخلاصة **ادعي** دينا على الميت ولا بينة
 له والوصي يعلم ذلك اه كان في التركة ما امتت بودعه
 قد للدين ثم القتم بحجة الودعة فيكون ما عنده قضا

شكخة

كحقه على الميت وان لم يكن في التركة ما تمت بيعه للفريز من التركة
 ما يكون عنه قصا ما تحقه ثم يحكم الفريز وهو قول نصير
 وفي النوازل عن سند ادب حكم **لا ينبغي** للوصي ان يودي
 الدين باقرار الميت عنده اما لو شهد عنده شاهدان يوديه
 لكنه اذا خاف تخمين الوارث يوديه اذا قدر ويحكم يعني
 لا يقرب بالاداء واذا ظهر الاداء بجملة الضمان لانه يقرب بالاداء
 يحكم لان جوده يصير كذا فلا يبيح كذا انقله القاضي
 عن استاذهم وقال خلف ابن ايوب رحمه الله يوديه في
 الاقرار ولا يوديه في الشهادة الا اذا حكم بها الحاكم لله ليس
 اليه اعمال الشهادة وانما هو وظيفة الحاكم وعيسى بن ابيات
 لا يوديه فيها لانه اذا اداه فريزه بها الورثة او الحاكم
 قال ابو سليمان الجوزجاني **اذا علم** الوصي الدين يوديه
 ما لم يخف الضمان وفي الخائفة وان خاف الضمان وسعه
 ان لا يوديه وفي ثم ادب القاضي **اذا اقر** الميت عند الوصي
 بالدين ينبغي له ان يقول للميت احضر شاهدين اشهدهما
 علي قولك ام يقول اشهدني شاهدا اخر سواي حتي اذا جاء
 الفريز فشهد له بالدين يحكم له الحاكم فاقضيه والا قضيت
 وقيل يجعل الوصي مقدار الدين من التركة في صرة فيضعه
 بين يديه وبيعه الى الفريز فيالي ويأخذ الصرة سرا
 او يأخذها جهرا وتنفا فل عنه الوصي ثم ان علم له الوارث
 بقول لهما فاصوه انتم واقموا عبرتي لتخامم معي وقيل
 يحي الوصي الى القاضي ويقول له اقم انت المراك حتي
 اذا ظهر الدين بالبيننة لا يكون للفريز التخاصمة معي ولا الرجوع
 علي بالهدية والضمان وهذا كله في ما ويحكم الدين
 الخاصي ثم قال القاضي قال الاستاذ والفريز علي ما ذكره

عن

عن نصير اولاد في المنية والفنية والكافضية **الخنازيب**
 ببيع الوصي الفريز شيئا بحسب الدين يعني ان لم يكن في
 التركة ما تمت او يودع عنده من خسران او يوزيه يعني
 ان كان فيها ما تمت ثم يأمر الوارث بان يخامم مع الفريز
 فيما اعطاه وفي البينة **وصي** علم الدين باقرار الميت او
 بالماينة له ان يودي وان كان بالزهادة لا الا ان يقضي
 به فان خاف ان يعتم وقد علم الدين بالاقرار لا يودي
 وفي **ان الوصي** اذا علم الدين ولا بينة يعني للدين يودع
 عند الدين من خسران الدين او يبيع منه شيئا يعني من
 التركة بحسب الدين ثم يقول للورثة خاسموه في استرداد
 الوديعة او الثمن وفي الخائفة **ولو ادعي** على الميت جارية
 ببيعها والوصي يعلم انه للميت وان ائمت كان قد غصبها
 منه قال ابو سليمان الجوزجاني يدفع الوصي الي للميت
 لانه لو منع منه يصير غاصبا منا وقر **اقت** علي
 وصي بينة في دعوى يحكم به علي الصغير اذا بلغ ولا يكلف
 علي المتيقن الاعادة وفي فصل كتاب القاضي الي القاضي
 من القنانية **ولو وجه** الحاي بالكتاب انهم متاقي
 بلد القاضي المكتوب اليه بحضور وصيه او وارثه فيقضي
 عليه ويرد ايضا **انهم القاضي** وصي اليتيم ولم يدع عليه
 شيئا معلوما فانه يحلفه نظر اليتيم وكذا يحلف قيم الوقت
 نظرا للوقوف وفي الذخيرة **ادعي** علي رجل ان وصيه
 باع منه امته في صفره ومات قبل استفا الثمن
 فادفعه فادفع الي الثمن فيل لا تصح هذه الدعوى لما ان
 حق القرض بعد موت الوصي ينتقل الي وصيه او وارثه
 حتي اذا لم يكن له واحد منها ينصب له الحاكم وصيا للقرض

شبهة

قال فان قال المدعي عليه ادبت المثل الى وصيك فانه مطالب
 بالبينة فان عجز تخلف الطالب على العلم قال **وعلى قول**
 من يقول من الشكاح بان تعال حق قبض المثل الى الموكل
 فيما اذا مات الوكيل بالبيع قبل قبض المثل يستحق ان
 يتقبل حق القبض الى القبي بعد الملوغ وتصح الدعوى
 وفيها **مات وترك** اولاد اصغار وكبارا فكل الصغار ودعوا
 على رجل ان هذه الدار التي في يدك ميراث لنا عت
 ابينا فدفع الرجل بان برهنت على شرا حصته كما رهم
 عنهم وحصة الصغار عندهم مثل المثل وهم محتاجون
 عند الشرا الى المثل تدفع دعواهم فعده ولو كانت
 الدعوى في العروض لا محتاج الى ذكر الحاجة لما ان
 الوصي يملك بيع العروض بلا حاجة الى غيرها كالمثل
 اما في العقار فلا بد منه وفيها ايضا **مات وترك** صنفين
 ولكل منهما وصي على حدة فادعي احد الوصيين نصف
 دار في يد الاخر ليستيب ان الدار ملك المثل المثل تركها
 ميراثا لهما فادفع نصف الدار لا قبضه لاجل الصغير وانما
 قسمة فزهرت القيم الاخران المثل قد كانت اوق في حياته
 ان الدار كلها ملك الصغير الذي هو في ولايته تدفع دعوى
 القيم الاول فلورهن هذه الاول بعد دفع القيم الاخر
 انك ادعت قبل دفعك هذا نصف هذه الدار لاجل
 الصغير الذي انت وصيه ارباعا لبيه والاث تدعي كلها
 له بجهة اخري تدفع دفعه لكان التناقص وفي الذخيرة
والوصي اثبات قرابة الصغير ونقصه لا استحقاق غلة
 ما وقف لفقره قرابة فلان كالأب والله سبحانه اعلم
فصل في الشهادة ذكر في الذخيرة والخلاصة ان

شهادة

شهادة الوصي للامت الصغير للميت بدست على الميت لا تقبل
 وفقا كذا الامت الكبير عند الامام زعمه الله تعالى وقال
 رحمهما الله تعالى تقبل شهادة الكبير ان كان كبير الوقت
 قبول الوصي الوصاية اما لو كان صغيرا وقت القبول كبيرا
 وقت الشهادة فانه لا يقبل شهادة له عندهما ايضا
 وفي الفتاوية في كتاب القضاء **ولا يجوز** شهادة الوصي
 للميت بدست ولا للتيم وان اخرجته الفتاوى عن الوصاية
 قال في الخلاصة وهذا الخلاف منه ثبوت الولاية
 على بيع كل التركة لاجل الدين الغير المخطط للوصي وعدم
 قبولها له حيث يقول بالثبوت منع شهادة تصلوا رث
 الكبير لكونه في المقتي شهادة لنفسه لانه المتصرف
 في المشرود به ومث يقول بالعدم يقبل شهادته لكونه
 اجنبيا في حقه وفيها انه **لا يجوز** للوصي ان يشهد للميت
 بعد ما ادركت الورثة وفي المزاج **وصاف** شهد الوارث
 صغير بشي من مال الميت او غيره فشهادتهما باطلتان وان
 شهد الوارث كبير بشي من مال الميت لم يجز ومن غير
 مال الميت يجوز عند الامام وكذا ان يشهد الوارث كبير
 غائب كذا اخبار في الوصية جميعا وفي الفتاوى الصغرى
 والخلاصة **ولا تقبل** شهادة الوصي للتيم ولو بعد الغزل
 وان لم يخاصم وهذا بخلاف الوكيل حيث تقبل شهادته لو كلف
 بعد الغزل قبل الخصومة قال في الخلاصة وهذا لان
 الوصاية بخلافه ولهذا لا توقف على العلم قال وهذه
 المسئلة رواية في مسئلة اخري وهي **ان القاضي** اذا امر
 اخرج وصي الاب من الوصاية تفول ولو عد لا يندكرها
 ان شاء الله تعالى وفي المختار وكذا **لا يجوز** شهادته

ان القاضي
 اذا امر
 اخرج وصي
 الاب من
 الوصاية
 تفول ولو
 عد لا يندكرها

مطلقا للميت اما لو شهد على الميت تقبل وفي الخلاصة ولو
شهد الوصيان على اقرار الميت بدنيا او ذبيحة عند رجل
 بعد ما كبر ورثته وسلم اليهم ما لهم او شهد الوارث صغير
 بشي من مال الميت او غيره فشهدا بينهما باطله اجماعا
 لان الوصي ان يقبض ديون الميت حضورا كانت الورثة
 او غيبا كما اذا كانوا اوصفا او حتى يري به الميت من الدين
 وله بيع غروض الكبار الغيب وله التصرف في حق الصغار
 فشهدا بينهما هذه بغير ان حقا التصرف لانفسهما في
 المشهود به فتكون شرا دة لانفسهما فلا يجوز وان شهد
 الوارث كبيران كانت في مال الميت فكذلك وان كانت
 في غيره فيجوز وهذا عند الامام رحمه الله تعالى وكما لا يجوز
 شهادتهما للكبير في الوصية معاهما بقولان ان حقا
 القبض والتصرف في نصيبه ليس للوصي بل للوارث
 فلا يكونان شاهدين لانفسهما فتقبل شهادتهما كما اذا شهدا
 له نه على الاجنبي وهو يقول **ان الوصي** قائم مقام الوصي
 والموصي لو شهد في مرضه على نفسه بدنيا للوارث لم
 تقبل لما فيه من اضرار بعض ورثته على البعض بشي من
 ماله فكذا الوصي على ان له ولاية حفظ التركة وبيع
 المنقول عند غيبته فيمكن فيها الزهمة السالفة فلا يجوز
 وهذا بخلاف ما لو شهد على الاجنبي لان غاية ما يكون
 كان الميت اثره على غيره من الورثة بشي من مال ذلك
 الاجنبي والميت يملك ذلك بقوله فانه لو حال في
 مرضه اعطى لوارثي هذا درهمين ما لك فوهبها له
 وسلمها جاز فكذا هذا وايضا لانه في هذه الشهادة لا
 لا نقطاع ولا يتره عن مال الاجنبي لان الميت انما اقامها

مقام

مقام نفسه في تركته لاني تركته غيره اذ لا ولاية له في مال
 الغير فيجوز فيه قلت واختار صاحب المختارات قول الامام
 رحمه الله وفي العتابية **واذا ثبت دين** على الميت وقضاه
 الوصي ثم شهد بدنيا الاخر ضمن للميت ما دفع الي الاول
 ولو شهد الاول فدفعه بامر القاضي ثم شهد للميت لم يضمن
 له شيئا وفي الخلاصة **شهد الوصيان** ان الميت اوصى
 معهما الي فلان فان ادعى فلان تلك الوصاية فشهدا بينهما
 جازة والا فباطلة وفي شهادات العتابية من كتاب القضا
ولو شهدا ان الميت اوصى اليهما والي هذا يقبل في حق
 هذا ويضم اليه اخران قال في اللول الجنية وفي الوصية
 يضم اليهما الثالث اما اذا ادعى المشهود له فهو المقتضى
 له لكونه مختارا للميت واما اذا ادعى فانه يضم اليهما ثالثا
 غيره لانها لو طلبا من الحاكم ان يجعل معهما اخر يكون عليه
 ان يضم الثالث لان طلبهما اياه اعتراف منهما بالتعزيم
 القيام بامور الوصاية واذا انجز اللزم عليه الضم محبا
 كحقوق الميت فكذا اذا طلبا منه ذلك ثم شهدا بينهما ولو
 بطلت لما فيه من النفع لهما وهو ضم العتي كنه المست ادني
 من محض الطلب بل طلب موكد باليمين بالله تعالى فلزوم
 الضم عليه اولى واقرى كنت لما تقدّر خبر الالي من الوصاية
 يفتي عليه ضم من يختاره من الناس وفي العتابية **ويجوز**
 شهادة الوصي ان الميت جعل فلانا وصيا معه الا ان يدعى
 وقرا انه **تقبل** شهادة ولد الوصي للوصي بوصايته بخلاف
 الوكالة اما لا تقبل شهادة ولدا الوصي انه اوصى الي ابيه
 والي هذا الرجل معه وفي اللول الجنية **ولو شهدا** اثبات
 من علي ميت لهما دين او من عليهما للميت دين بانه

اوصي الي فلان ويطلبها جازت شهادتهما وفيها انه يجوز
 شهادة ولد الوصي او والده علي الوصاية ولا ينصبه
 القاضي وصيا لانها شهادة للاب او الابن باليد والتصرف
 في تركه المت فلو نصبه الحاكم يكون نصبه مضافا
 الي تلك الشهادة فلا يجوز قلت في عدم جواز نصبه
 بانه مختاره نوع تامل وفيها ايضا **شهادة** ابنا احد الوصيين
 ان الميت اوصي الي ابهما وافي فلان لم يخبر شهادتهما
 لانها بينهما انكلمة واحدة قد بطلت في حق الاب
 قبطل في حق الاجنبي ايضا وفيها ايضا **استدلال** واحد
 انه اوصى اليه يوم الخميس وشهد اخوانه اوصي اليه
 يوم الجمعة جازت الشهادة لانه الا بصا كلام والكلام
 لا يختلف باختلاف الزمان كما لا يختلف باختلاف المكان
 وفي قتايوني القبايلي **اقام الوصي** بينة علي وصايته
 وموت الموصي فقبضت التركة من القريش او الفاضل
 او المودع وهلكت ثم جاء الموصي حيا ضمن الوصي او الفاضل
 فان ضمن الفاضل يرجع الفاضل علي الموصي وفي القريش
 يرجع الموصي الجاني عليه وهو علي الوصي ولا ضمان
 علي المودع والشهوة وان المقبوض قايما في يد الموصي
 وان جازا الجاني قبضه جاز وبري الفاضل والقريش
 ولو كان الموصي ميتا وكنت ظهرا لشهود عبدا فالضمان
 للوارث علي الوصي وفي الكناينة **اوصي ابي رجلين** فجاء
 ثالث وادعى علي الميت ديناً فقبض الوصيان الدين
 بغير حجة ثم شهد اليه عند الحاكم لا تقبل بغير دنها
 وتفرغات الدين وفي القباينة **ولو ظهر** دين آخر
 بغير دة غيرهما والمسئلة بجملها ضمن للثاني مادفعاه
 الي الاول

الي الاول وفيها ولو شهد اقبل الدفع تقبل شهادتهما وبما مرهما
 الحاكم يدفع الدين الي المدعي فيدفعان ولا يضمنان
 وفي قضية الكنية عن ظهرا الدين المرغني **وصي باع**
 سنيا فبرهن الورثة علي المستري ان الوصي باعه
 منك بعد الغزل فلم يبع البيع واقام المستري اولي لما فيها
 من اثبات نقاذ الشرا وسبق التاريخ وفي جمع التقاريف
 للبعالي ان **بينه الغزل** اولي من بينة البيع وكذا الطلاق
 والعتاق من الوكيل **فصل في الاقرار** ذكر في الذخير
 انه اذا **اقر الوصي** علي الميت بالدين لا يصح اقراره كمن
 لا يخرج به عن ان يكون غصما للفرش وهذا بخلاف وكيل
 المدعي عليه بالخصومة في الدين اذا اقر بالدين حسب
 يخرج به عن الوكالة فلا يكون له الخصومة حتى لو برهن
 عليه المدعي بالدين لم تفعل لعدم صحة الدعوى فلو اقام
 علي الفرش بينة بالدين الذي اقر به له تقبل بينته
 اما اذا كان اقر بعد في يده انه لفلان ثم ادعى انه
 للمنفير لا يسمع وغواه وفي القبايلي **اقر الوصي** للمنفير
 باستيفاء الميت دينة لم يكن للموصي تعاضيه فنصب الوصي
 وصيا اخر يقض ذلك الدين اما لو ثبت دين علي اخر
 فان للموصي الاول ان يقبضه قلت لصحة الدعوى بلا رتبة
 وفي قتايوني ربيد الدين **واذا اقر الوصي** لاحد الورثة
 بان له عند كذا من الميراث كذا كذا او رقبها لا يكون
 لغیره من الورثة ان يرجعوا بحصصهم علي مقضى ذلك
 الاقرار علي الوصي فلو قال له الوصي لم يكن عدي غير
 هذا الا يضمن كغيره وفي باقي الوصايا من الذخير انه
 لو كان في الورثة في هذه الصورة صغير وان الوصي

بعضن للصغير بمثل ما اقربه لذلك الوارث فقد المشايخ من
قال ان وضع ما في فتاوي ربيد الدين في كون الورثة
كلهم كبارا ومنهم من قال ان في المسئلة روايتي وهو
الصحيح وفي المتن **ما ت عن ابن صغير** واخر كبير وادعي
الرجل فقال الوصي اسره والي قاسمت الكبير وقبضت
جميع حصه الصغير من التركة وضاع من يدي قلما كبر
الصغير ما ترك الي ذلك الا ما في يد الكبير وما قبض
الوصي لي من التركة شيئا فان كان ذلك القولا من
الوصي في صغر المدعي يعتبر قوله فلا يشارك المدعي
الكبير في شيء مما في يده **عبد المريض** اقارنه باعه
من فلان في صحته فأت ثمران المشتري وداليم علي
المريض او وصيه بسبب عيب قديم فان كان العيب
في يد المشتري فهو اخس بالعيب لثمنه فان فضل شيء
من الثمن الثاني يصرف الي غرضا البايع وان نقص لم يكن
للمشتري ان يشارك الغرضا في تركة البايع الا اذا فضل
عند ديونهم فاحذ منه المشتري ما نقص من ثمنه
ولورد المشتري العبد عند فسخته للعقد بالعب الى
المريض او الي وصيه صارت الغرضا اسوة المشتري
في الثمن لان المشتري يتعلمه ابطال خصوصية نفسه
فلا يكون اخس بالعبد وفي سوط لكلوا الي والولوا بحية
والغنا بية وفصول مولانا نجاد الدين والحافظية **اقرار**
الوصي علي الميت بالدين ام كما او القات او الوصية باطل
لانه اقرار علي الميت واقرار الفرع علي الغير غير جائز
وان اعتبر بشهادة فهو بطلان فود فلا يعتبر ايضا الا
ان يكون الوصي وارثا فيصح اقراره بالدين فقط في نصيبه

اي من الثمن يعيب
ان كان ثمنه أكبر
زيادة عن
الاول

حسب

حسب اعتبار الورثة فتوفي منه او يشهد معه اخر فيصح
ما اقربه مطلقا في الانصاف كلا اعتبارا للشهادة وفي
الذخيرة والمستق **رجل انتف** علي بعض الورثة ثم بعد
ما انتف ادعى انه انتف بامر القاضي او الوصي واقربه
الوصي صدق في اقراره وان لم يعلم انتفقه الا بقول الوصي
ان كان الذي انتف عليه صغيرا وفي الغنا بية **باي الوصي**
شيئا واقارنه استوفى ثمنه وهو الف ووزم المشتري انه اكثر
بري عن الكل ويال قبضت منه الف وهو جميع الثمن
رجع بالزيادة كمال والجواب في الامانات ما ذكرنا في
الدين وفي وكالة المخلصة عن الجامع الكبير **الوصي** اذا
اقر بالبيع وقبض الثمن فبلغ الصبي وانكر البيع او الثمن
خاصة فهو مصدق في حقا البراة دون الزام الصبي شيئا
وفي الواقعات والغنا بية **اقرار الوصي** بانه قبض كل دين
للميت علي الناس فجامدون له ويال دفعت اليك الف
فا تكرر الوصي وقال ما قبضت منك شيئا ولا علمت انا للميت
عليك شيئا قال قول للوصي مع عيبيه وتواخذ الغريم
اقربه وكذا **لو قال قبضت** كل دين للميت علي قبيلته
كذا او بالكوفة او اضاف الي مصر او الي سواد في واحد
من تلك القبيلة او من ذلك المصردون للميت وصار
منها اتزاع وذلك لان الوصي لم يبرر رجلا بعينه ولم يقر
بالقبض عن معني فلا يصح ذكره الخاصي وفي الغنا بية
والذخيرة للفقهاء الي الكس **رجل اقر** عند القاضي
بان فلان الميت علي كذا كذا ادرهما وعلي الميت دينون
كثيرة من ذلك اخس فامر القاضي ذلك المديون
بأدما عليه من الدين الي غرضا الميت صح امره حتي اذا

شبكة

حتي اذا دفع اليهم سرا عنة دينه ولو قضى ذلك المديون
 بغير امر القاضي حتي في قتاوي سمس الامية الرخصي
 ان قضاءه صحيح وان الدين يقط به عنه وفي لا خد
 كفالة شرح شيخ الاسلام والمذخرة **ان مديون الميت**
 ان قضى دين الميت الي عزيم له علي الميت دينه كان ذلك
 المال مملوكا لذلك العزيم وفي قتاوي التبرك ولو قامت
 علي اصل الدين بينة لم يلزم الوصي منه شي ذكره في
 خزائن المفتي **ولو اقر الوصي** باستيفاد دين للميت
 علي الناس فقامت بينة بدت للميت علي رجل فقال
 الوصي ما قبضت منه شي لم يصدق وقضت للميت
ولو اقر الوارث بقبض جميع ما في منزل الميت من متاعه
 ومبرائه او في صنعته او في تجارته او اقرانه قبض ذرع
 ارضه هذه يصدق في مقادير وان قامت البينة انه كان
 اكثر وفرا **ولو اقر الوصي** باستيفاد دين للميت عند العزيم
 يصدق في المقدار ويبرأ العزيم وكذا اذا اقر العزيم بالزيادة
 الا اذا اقر الميت بالزيادة فيضمن الوصي الزيادة
 وكذا اذا اقر العزيم قبل اقرار الوصي وكذا اذا قال العزيم
 باي الزيادة دفعتها الي الميت وفرا **قال الوصي** قبضت
 منه ما كان عليه وهو الف واقرا العزيم بالف وضمنما
 ضمن الزيادة بخلاف اقرار الطالب حيث يبرأ في الموط
اقر الوصي بكتابة عبه اليتيم او اقر بالاستدانة لاجل
 اليتيم لا يصح اقراره اما لو كاتب العبد او استدان بصح
 وهذا كله بالاتفاق وفيه **اقر الوصي** بقبض بدل
 الكتابة ان كان المال في يده يصدق اما لو قال قد
 كنت كاتبته وادي الي البدل لم يصدق وذكر المسئلة
 في الخانية

في الخانية وقال ان كانت الكتابة ثابتة بالبينة او علم
 بها الحكم صح اقراره اما ان عرفت الكتابة باقراره بان
 قال قد كنت كاتبته وادي الي البدل لا يصح لان اقراره
 بالعتق فلا يصح **قال والاب** في هذه كلمة كالوصي **في**
فصل في الصلح واعلم ان الاب والجد الصحيح عند
 عدمه ووصيها سواء سمي عليك التصريح به عند
 البعض وذكر في الخانية والخلاصة والهادية والحافضة
 انه لا يجوز ان يصالح الوصي مع العزيم عند حق الميت او
 العزيم باقل من الحق ان كان الخصم مقربا او مقصيا
 عليه او الوصي بينة عادلة عليه والاجاز لانه في الاول
 متلف للبعض الحق فلا يجوز وفي الثاني يحصل للبعض
 بقدر الامكان وفيه من النظر ما لا يخفى فيجوز واما صلحه
 مع المدعي علي اليتيم فبالعكس لان انظر فيه وامر الوصي
 نظرية واما البينة المستورة فعلي اصل الامام كالمادة
 وقيل هي في الحكم كعدم ذكره في الحافضة وفي الولوية
صلح الوصي علي وجهين اما ان يصالح عند حق الميت
 علم انسان او عند دعوى الغير علي الميت ففي الوجه الاول
 المسئلة علي اربعة اوجه **ان** يكون للميت بينة او يكون
 من عليه الحق مقرا او يكون القاضي قد قضى له بذلك
 او لم يكن شي من هذه الثلاثة ففيها سوي الاخير
 لا يجوز صلحه وفيه يجوز اما الاول فلان مبني الصلح فيه
 علي الاثبات والتجوز بدون الحق فلا يكون خيرا للميت
 فلا يكون عند الوصي لان مبني تعاذ تصرفاته علي
 الخيرية وقد فقدت واما الثاني فلان فيه تحصيل
 بعض حق اليتيم في حال توكي كلمة فلا شك في ضررته

شبكة

وفي الثانية ويجوز صلح الوصي بسير الفين لان في معنى البيع
 يتحمل فيه من الفين ما يتغائب به الناس لا الكسيرة وفي
 جامع الفتاوى والبينية ويجوز صلحه بمعنى الوصي ولعمري انه
 على التفصيل الذي سبق وفي احكام المصارف والكلاسة
 عن الامام انه اذا كان للوصي دار فادعاه رجل فصاحه
 الوصي ان لم يكن للمدعي بنية لم يجز صلحه وان كان له بنية
 جاز اذا كان بقدر رغبة المدعي به او اكثر مما يتغائب فيه
 الناس كالسراويل ولو كان للوصي دعوى على انسان هـ
 فصاحه علي ذلك انه لم يكن للوصي بنية والمدعي عليه منكر
 جاز وان كان له بنية او كان الخصم مقرا جاز في ما يتغائب
 فيه الناس ولا يجوز عما لا يتغائب فيه الناس وهذا
 عند ابي يوسف سوا كان الدين فقعد الوصي او بقعد
 غيره وعندهما صلح قطعا بمعنى ولو كان يتغاضى الفين
 ويقيم الوصي للوصي مقدار الفين الفا حتى ان كان الدين
 بمائة الوصي ولم يجز ان كان بقعد غيره والاب والجد
 ابوه في هذا الوصي هذه اذا صلح احدهما على مال
 التيم اما لو صلح على مال نفسه فانه يجوز الصلح كيف
 ما كان وفي مسوط السيد الامام ابي شجاع رحمه الله لو كان
 للوصي دين فصاحه الوصي او الاب على بعضه وخط
 البعض ان وجب الدين بمائة الوصي او الاب صلحه
 الخط ولو بكثر الفين كما حكيه ويضمن الوصي القدر هـ
 المخطوط عنه للوصي عند الطرفين رحمهما الله تعالى
 ولا يصح عند ابي يوسف لانه تبرع فصاحه وكيل ابراهيم
 عن المثل وان وجب بمائة غيره لا يصح عند الكل وفي
 جامع الفتاوى ان اخر الوصي دينه للتيم او اجله فان

تولي

تولي العقد بنفسه صح وضعت ان ضاع عند الامام وان كان
 لم يتول العقد لم يجز وفي مسوط السيد الامام ابي شجاع
 رحمه الله تعالى لو صلح الوصي هـ الدين على مال اخر
 للتيم فهو بمنزلة السراويل ان كان بقيمة او اقل بتي هـ
 يتغائب فيه الناس يجوز وفي فتاوى ابي الليث صلح
 الوصي على مال نفسه قل او اكثر كان للمدعي بنية او لم
 يكن اما صلحه على مال التيم فلا يجوز الا اذا ثبت
 بالبيينة ولم يفتك الفين قال ولو كان للتيم دين ثابت
 على احد صلحه بسير الفين لا بغائصة قال ويجوز
 صلح وصي الاب في مال الكبير اذا كان غائبا وان صلح
 في الغرض لا العقار ما لو كانت الورثة مضافا وبنار هـ
 ودعواهم في دار فصاح الوصي بسير الفين جاز عند الامام
 رحمه الله تعالى في انصبا الكل وقالا لم يجز الا في حقوق
 المصارف وفي المسوط ادعي رجل في دار صبي دعوى
 فصاحه الوصي على مال الصبي جاز بسير الفين ان
 كان للمدعي بنية والا لم يجز لم يذكر في الكتاب ان صلحه
 لظهور حق المدعي وشوته وفي الثاني قيل يصح كالاول
 وقيل لا يصح وكذا لو لم يرد واغنده وكنت عوفي انه لو لم
 يصالح يردون عليه وكذا الخلاف بين الشافعي في مال الو
 اقر المثل بالدين عند الوصي فصاحه ثم لارواية في
 هذه وانما خرجوها على الاصل وهو ما اذا ادعي علي
 صبي او ميت ديناً وقد كان عرفه الوصي باقرار الميت
 او بالبيينة فثبت سند ادب حكيم ان للوصي القضاة فيها
 وعند خلف بن الرب انه يقضي لوعرفه بالاقراء فقط
 وعن عيسى بن ابيان انه لا يقضي فيها فيخرج عليه

الصلح بالاقرار والشهادة عند الوصي لكن لو يد قول خلف
 ما في كتاب الاستحسان ايضا ما انه اذا اقر رجل عند رجل
 بانه كان اخذ من والده شيئا يكون للابن اخذ ما اقر
 به منه كما عايناه اما لو شهد عنده اثنتان بالاختلاف يكن
 له ان ياخذ منه ما لم يحكم له به وكذا الوعانيت الوكي
 قتل مورثه حل له قتلته ولو شهد ابيه عنده لم يكن له
 الا بالقضاء وهذه الاذن الزام الشراة انما هو بعد كوفي
 الحكم بها بخلاف الاقرار فانه الزام وفيه **ان الاصل في**
 مسئلة صلح الوصي فيما اذا علم ان للمدعي شهودا فصالح
 قبل ان يشهد واعتد الحكم انه لو عوفي عدالة اليهود
 وصديقهم فيما يقولون او عرفهم انهم يشهدون وان
 اذا شهدوا تقبل شهادتهم يصح صلحه قبل الشهادته
 ويكون كما اذا صالحه بعد الشهادته والقضاء به اما لو عوفي
 انهم تسوا بعدول او انهم لا يشهدون او انه اذا شهدوا
 بنا مل في شهادتهم لا يصح صلحه قبل القول ولكن بموجبه
والاب في ذلك كله كالوصي وفيه ايضا صالح الوصي
 صفار الورثة وكبارهم في دعوى على اخريد ما يورثونه
 وقبضها الكبار منهم وانفقوا على الصغار حصتهم لم يحضر
 ذلك على الصغار لانه ليس للكبار ولاية القبض على
 الصغار فهم يرجعون حصتهم على الوصي وهو على الكبار
 لانهم قبضوا البذل على وجه الاستيفاء فيكون مضمونا
 عليهم وفي احكام الصغار للاستروا عن قناوي ربيده
 الدين **صالح** امارة الموتي مع ابني الميت واحبهما صغير
 عن الميراث وعن جميع الدعاوى تقبل الكبير صلحا عن
 نفسه اقبالة وعن الصغير بالاذن الحكمي والصلح خبير

في حق

في حق الصغير لا بد في جوازه من بيان التركة جوازا ان يكون
 فيها ديون فيكون الصلح بيع الدين بالدين فلا يجوز
 او يكون فيها نفود فيلزم قبض البذل في المجلس لئلا يكون
 الصلح ربا حراما وفي الميسر **ولا يجوز صلح الام والعمر**
 والاخ وسائر ذوي المحارم ولا صلح وصي احدهم على
 الصبي ولا عنه الا في المنقول الذي ورثه الصبي من جربة
 الموصي ولم يكن هناك اب ولا جد ولا وصيه ولا وصي وصيه
 وان نزل ولا وصي القاضى اذا لا تصوف لهم فيه نذوق
 هؤلاء وقد مر في فصل البيع وفي الغانية والحافضة **صلح**
الوصي في التركة على وجوه الاول ان يكون الورثة
 كلهم صفارا ففيه يجوز الصلح اذا وجدت شرائطه
 المذكورة قبل هذه **الثاني** ان يكون الكل كبارا حاضرين
 وفيه الصلح لا يجوز لا رضاهم مطلقا **الثالث** ان يكونوا
 كبارا غائبين فان كانت الدعوى عليهم فلا يجوز صلحه عقدا
 كان المدعي به او منقول لان الصلح لا يكون في التراكهم
 ولا ولاية للوصي عليهم في ذلك ولا يجوز وان كان الدعوى
 لهم فان كانت في المقار فذلك لا يجوز صلحه لان
 الصلح فيما اذا كانت الدعوى لهم يكون في حكم البيع ولا قدرة
 للوصي على بيع عقارهم فان كانت دعواهم في المنقول
 يجوز صلحه اذا لم يكن نفاضة الفين سواء كانت لهم بيعة
 او لم تكن لما ان الوصي قادر على حفظ منقولهم بالبيع
الرابع ان يكون الورثة مختلطين والكبار حاضرين كلهم
 ففيه ان كانت الدعوى على العدة لا يجوز صلحه في حق
 الكبار عند الكل بكل حال لعدم نفاذ شرابه عليهم
 ويصح في انصبا الصغار بالنفع لهم وان كانت الدعوى

للورثة فذلك لا يجوز في حق الكبار ويجوز في حق الصغار
عند المأخوذ ولو يستر العنق وعند الامام يجوز في
الكل مجازة في البعض اعني حق الصغار وكل منهم غير علي
اصله وقد ذكرناه في فصل بيع الوجه **الخامس**
ان يكونوا غنططين وكل الكبار غيب فقيه ان كانت
الادعوى عليهم لا يجوز صلحه في انصاف الكبار عند الكل
بكل حال لما مر ويجوز في سواهم الصغار ما لم يكن لها حصة
الفين وان كانت الادعوى لم يفتح الحق العامة هـ
بالمفتول عند المأخوذ وتكم كل الصبور عند الامام
رحمه الله تعالى بنا على جوازها في حق الصغار في
المفتول والمفتول في نصيب الكبار مودعهم على
اصلهم لما رقت وبالحكمة **الصلح في معنى البيع** فيعامل
به معاملة البيع في كل الاحوال والصور وفي جامع القاي
الوصي بالخيار فمما كره الورثة او الاجنبى عنهم والوصي
عند الصغار فضمن وادي الدين فله الرجوع مما اذكي
في مال الميت جائز كان ولدت ميتا او بين الزنا خايل يعني
لست بما مل رد ما قضى **ولو ضرب** بظن انسان عزم
لهم الاربع والله سبحانه اعلم **فصل في الكفالة**
ذكر في ثم الاسيحي ان للوصي اخذ الكفيل والرهنة بدعي
الميت لانه يوثق وفي الولو الحية والفتاوى الصغرى
ولو دفع الكفيل المكفول بعالي الوصي يبرأ عن الكفالة
ولو دفعه الى الوارث لا يبرأ في حق غيره من الورثة
لان اخذ الوصي للوصي فيكون الدفع اليه فلا يكون
للورثة المطالبة بعده اما الوارث فانه اخذ لنفسه
فلا يسقط باخذه حق المطالبة عن البقية ومثله
في المنية

في المنية

في المنية والفتية وفي المشتى **امر الوصي** رجلا بالضمات
عن دين الميت لان امر الوصي جائز جار في مال الميت اما
لا يرجع على الوصي في مال نفسه لان الضمان عن الميت
وانما الوصي امر به وهو لا يوجب الرجوع عليه في ماله
فيا خذ به الوصي ونفعه حتى يودي به اليه من مال الميت
لان له هو المتصرف فيه قال الحاكم الشريفة الا ان يكون
الضامن خليطاً للوصي فيسحب رجوعه في مال الوصي
قلت ومعنى الخليط على ما ذكر في الذخيرة ان يكون
بينها اخذ واعطا وتراض على انه متى جاء اليه رسول
هذا وكيله فانه يبيع منه ولو سئى او يقرضه وذلك
لان المعروف انه اذا امرت بكم او خليطه تدفع شئ من
المال الى غيره فانما يامره به ليكون دينا على الامر لا سريعا
والعروف عرفا لم يشرط شرط فضمن قلت وهذا
المعنى يعم جميع الديون قال الحاكم ويجب ان تحفظ هذه
المسئلة **لو قال الوصي** لاخر فضمن انا وانت
ما على الوصي لئلا يضمن علي ان كلا منهما فضل عن
الاخر ضامن عنه فان ادى الوصي الكل من مال نفسه
يرجع بالنصف في مال الميت بالامالة وبالنصف في مال
الشريك ثم الشريك يبيع الوصي وباخذه به حتى يودي
ما ضمن من مال الميت ان كان في يده شئ من ماله
كما في التي مضت اولا وان ادى الشريك يضمن الآخر
وفي الفتاوية **ولو كان** للميت دين على رجل فضمنه
احد الوصيين لصاحبه او للصفير لم يجز ولو ضمنه للوارث
الكل جاز وخارجا عن الوصاية في ذلك الدين ليس
لها تقاضيه قلت في نصيب القاضي وصيا اخره

فبطله ويقضه وفي شرح الطحاوي **استوى الارب**
 او الوصي شيئا للمفتر بالسنة وامر المصبي بالضمين
 بالمال وتبغض الارب والوصي جاز ضما نصبا كمال النفس
 اما جواز ضما نه بالمال فلان التزام المصبي كان عليه
 قبل الضمان الا يري انه يرجع عليه ذلك المال فلم يكن
 الضمان شرا وما اعدم جواز ضما نه بالنفس فلان نه
 التزام شي لم يكن يلزمه قبل الضمان والمصبي ليس
 من اهل ان يلزم **فصل في الرهن** قد مر
 انما ان للوصي اخذ الرهن لدينا الميت لانه لو شق
 وفي الاصل **واق الرهن** الوصي بدني للميت على رجل
 جاز لانه من باب الاستيفاء والوصي بسبيل من ذلك
 وفي وكالة الخلاصة عن رهن الاجناس **ولو اخذ الوصي**
 الرهن والورثة كلهم كبار فذلك عنده الرهن والضمان
 عليه وفي الحاشية والهداية **عوز للوصي** او الارب رهن
 ما لا يصح بدني انفسها عند الامام ابي حنيفة ومحمد رهن
 الله تعالى استحسانا لانه من باب الحفظ حيث يضمن
 اذا ماع في الهداية لانها يمكن الابداع وهذا
 انطوي حق المصبي من الابداع لان قيام الرهن
 يحفظه ابلغ خوفا من الغرامة ولو هلك هلك مضمونا
 امانة وهذا على ظاهر الرواية قال تعالى هذا يصير
 الموهبة بالهلك مستوفيا دونه والارب والوصي موقيا
 له ويضمنان للمصبي لانها قصبا دينا بماله ونجما
 يركا القاضى الامام **ان اضمن** كل من رهن يضمن قيمة
 الرهن ان ساوت الدين او نقصت عنه وقد رآنا
 ان زادت القيمة عليه لانه في الزايد مومعه وله ولاية

اليداع

ابداع ما لا يقيم والعياس ان لا يجوز للوصي وبه قال
 ابو يوسف وزفر اعتبارا بحقيقة الابداع وهذا بخلاف
 الارب حيث عوز له ان يرهف اجماعا قياسا واستحسانا
 ومثله في المسوط للسرخسي والمجيبه وذكر في المسوط
 ايضا انه لا يجوز لها هنا فلو هلك الرهن يضمن كل من رهن
 قيمته كيف ما كانت لان كلا منها غاصب وقال فيه
 ايضا **ان الارب** لا يصير غاصبا باخذه ماله ولده اذ
 اخذه بحاجته واحتياجه وللمحفظ بدونه فلا يضمن الا اذا
 اتلفه بلا حاجة وقال الصدر الشهيد مولانا حسام
 الدين بعد ما ذكر المسئلة في صفراء فيجعل على ان في
 المسئلة روايتي وفي المسئلة **وللا** لا الوصي ان يرهف
 متاع المصبي كقيمته نفسه فاذا هلك يضمن الوصي
 قيمته والارب قدر الدين وفي الجامع الاصغر **مع** رهن
 الارب لا الوصي لان للارب بيع ما لا صغيره بخلاف الوصي
 فيضمن الارب قدر المودى يعني قدر يكون به مودى
 دينه ولو هلك الرهن والوصي كله ومثله في الملتقط
 عن صدر الاسلام ابي السير ايضا قال **الارب الارب**
 يملك البيع من نفسه بمثل القيمة والوصي لا يملكه الا اذا
 كان خيرا للقيم وذكر في الصغرى **انه يصح** رهنها متاع
 الصغير بدني انفسها استحسانا والعياس ان لا يجوز
 وهو قول ابي يوسف في احكام الصفار **وكذا** لو
 باعاه في دينها بعد ما رهنه منه فضمنان للقيم من
 الدين وفي الهداية **وكذا** لو سطا الرهن على
 بيعه لانه يوكل بالبيع ويملك التوكيل به قال في
 الهداية والخلاصة والحافضية **اصل المسئلة** فصل

شبكة

البيع يعني بيع الوصي مال الصبي بدت نفسه من رب
 الدين غنل ما عليه من الدين فانها رجمها الله لما
 حوزا هذه حوزا الرهن لانه نظير البيع نظرا اليه
 عاقبته من حيث وجوب الضمان ولما لم يجوز ما يوجب
 لم يجوز الرهن ايضا وفي الحاشية قاسه ابو يوسف
 رحمه الله تعالى على قضاء دينه بمال اليتيم وسرايه
 ماله لنفسه بمثل القيمة فلما لم يحز ذلك لمك الوصي
 لم يحز الرهن منه بخلاف الاب قال في جامع المقاصد
الرهن عندهما رجمها الله تعالى وهلك عند المقتن
 هلك بما فيه ويضمن الوصي الصبي قيمته فان كانت القيمة
 زائدة لا يضمن الزيادة لانه فيما زاد مودع مال الصغير
 وله هذه الولاية وفي بعض الفتاوى والهداية ايضا
رهن الوصي ماله نفسه بحق عليه لليتيم من الصبي او المقتن
 ماله من نفسه او من ابن صغير له او عبد له تاجر لادب
 عليه لم يحز لانه وكل محض والواحد لا يولي طرفي
 القدر في الرهن كالبيع هو قاصر الشقة فلا يعدي
 عن الحقيقة ولا للحق بالاب وذلك لان الاب لو قور
 شقته تنزل منزلة شقته في وقام عبارة مقام
 عبارتي في هذين القدرين فيجوز رهنه وانما لانه
 من صغير خلاف الوصي قال **والرهن** من ابنه الصغير
 وعبد الذي لا دين عليه بمنزلة الرهن من نفسه
 بخلاف ابنه الكبير وابيه وعبد المذنون حيث يجوز
 لانه لا ولاية له عليهم ولا يمتقي الرهن ايضا فيجوز
 وكذا لو استد ان الحاجة اليه من نفقة او كوة فريهت
 به شيئا لليتيم مع لان الاستدانة جائزة للحاجة اليها

والرهن

٥٢
 والرهن فيه قضا الدين وهو عليك قضا دين اليتيم فيجوز
وكذا الواجب لليتيم فان لم يمت او رهن لان التجارة تميز
 المال ويؤخر له فيجوز **ثم هي** لا تخلو من الرهن ولا لان
 لما فيه من الاثبات والاستيفاء فيجوز ذلك ايضا لان الذي
 اذا جاز يجوز بلوازمه حتى لو ادرك الصبي لا يكون
 له استرداد ما رهنه الوصي قبل اذا الدين لانه لا يمت
 من جانيه لان تصرف وصيه كصرف نفسه بعد بلوغه
 لقيامه مقامه **ومثلا لاب** اذا اقرض الابن الدين
 فيما رهنه الاب او وصيه لنفسه بعد موته او قبله رجع
 به في ماله لانه مضطر فيه بالحاجة الى احيا ملكه فانه
 معير الرهن وكذلك اذا هلك قبل ان يفتكه لان الرهن
 يصير قاضيا دينه بمال الصبي فله ان يرجع عليه ومثله
 في جامع الفتاوى وفيه **لورهن** الوصي او الاب مال اليتيم
 بدت نفسه جاز ويضمن للصغير ما صار به قاضيا دينه
 كضمان الرهن الا ان يرهنت الوصي ويضمن عن نفسه
 ولا يصدق بعد بلوغه الصغير ان لم يشهد وفي جامع
 المقاصد للاستروتن عن القاضي الامام صدر الاسلام
 انه **اقرض الاب** لولده واخذ له رهنا من ماله ولده
 جاز وله ذلك وفي الفتاوى **ولو وضع** الرهن عند
 العدل فأت العدل واوصي ببيعه جاز اذا قبل له اعمد
 براك والا لا كذا عند محمد رحمه الله تعالى **ثم ليس**
 لوصيه هذا ان يوصي الى اخوه **ولو رهن** الوصي
 او الاب او احد عند عدم الاب ووصيه مال الصبي بدينه
 وبدن الصبي معا جاز وان هلك الرهن يضمن كل من
 حصته منه للصبي وذكر الفتاوى المسئلة في الاب ثم قال

وكذا الوصي خلافا لابي يوسف وفي شرح الطحاوي
للوصي ان يرهن مال الصغير يدين على الميت وفي
 الامل والعمادية **ولو وهن** الوصي لديت على الميت
 بعض التركة عند بعض الفرما لم يجز لانه وان كان رهنا
 لديت الميت لكان الرهن فيه جهة الا انما فلما تعلق به
 حق بقية الفرما لم يكن للوصي ان يار بعضهم على البعض
 بالرهن حتى لو كان القريم واحدا فرهنه عنده
 حاز وفي جامع الفقه **والوصي** ان يرهن بالتركة عند
 غريم الميت ولا يرهن عند بعض الفرما دون البعض
 ولو وهن وفي الورثة كبير لم يجز الا اذا كان غايبا قلت
 وسياتي في هذا المجموع ما يتعلق بهذا اعت قريب كمال
ولو وهن مال ابيه لنفسه واحدها كبير لم يجز الا له
 باحازة الكبير فلو هلك يضمن لها وفيه ايضا **والاب**
 ان يرهن مال احد صغير به عند الاخر وفي العدة
 والهداية **رهن الوصي** مال اليتيم بما استدانه على
 اليتيم وقبضه المرفق ثم استقاره الوصي من المرفق
 لينفق اليتيم فشاء عند الوصي فانه يخرج عن الوصية
 ويبيع على اليتيم قال في الهداية فيبيد الدين على
 اليتيم بحاله بطالب المرفق الوصي به لان ففله كفل
 اليتيم بنفسه ثم الوصي يرجع به على اليتيم لعدم تقديمه
 فيه حتى لو استقاره الوصي بحاجة نفسه فذلك يضمنه
 لليتيم لتقديمه في استعماله حيث لم يكن له ذلك قال
 لو غصبه الوصي من المرفق واستعمله في حاجة نفسه
 يكون متدينا في حق كل من المرفق والوصي اما في حق
 المرفق والغصب واما في حق الوصي فبالاستعمال
 في حاجته

في حاجته

في حاجته ويضمن قيمته ثم القيمة تكون رهنا بقضي بها
 الدين الي المرفق ولا يرجع لها على اليتيم لانه متقد في
 حقه ايضا فيجب عليه عند حلول الاجل لانه ضامن
 للمرفق بتقويت حقه المحرم فيكون رهنا عنده وان
 كانت مثل الدين يود لها لليتيم كل ما يوجب له على اليتيم
 فيكون القضا مقاصدة وان كانت اقل من الدين يود بها
 للمرفق ويودي الزيادة له من مال اليتيم وان كانت
 اكثر من الدين يودي الفضل لليتيم ولو غصبه واستعمله
 في حاجة اليتيم يكون متدينا في حق المرفق فقط لان له
 حق استعمال اليتيم وله ولاية اخذ مال اليتيم فلا يكون
 متدينا في اخذ من المرفق حتى يكون غاصبا في حق اليتيم
 مستحقا للضمان ولهذا قال في كتاب الاقارب **ذا غصب**
 الاب او الوصي مال الصغير لا يلزمه شيء يعني في القضا لانه
 لا يصور منه الغصب لانه له ولاية الاخذ فاذا هلك
 الرهن في يده يضمن للمرفق على التفصيل الذي سلف
 ثم يرجع بما ضمن على الوصي لعدم وجوب الضمان عليه
 في حق الوصي حتى تقع المقاصدة بينهما قلت فهذا الرجوع
 وعدمه معني قول صاحب الهداية هنا يضمنه كحق
 المرفق ولا يضمنه كحق الوصي وفي الاول يضمن قيمته
 للمرفق والله سبحانه اعلم وفي المسئلة **وهن** الوصي شيئا
 من مال الميت في نفقة اليتيم او رهنا ما استحق من شيء
 فكان باعه الميت فرجع مستتره باليمن في المرات
 لم يجز لان هذا المرفق يردنا على الميت حتى يرهن فيه شيئا
 من ماله ولو رد عليه ما باعه الميت بالبيع حاز رهنه
 وفي احكام الصغار عند الامل رهن الوصي متاع الميت

في نفقة التيمم او رهن ما استحق من شيء قد كان باعه المبت
 فرجع مثله بالثمن في الميراث لم يجز لان هذا المبت
 بمال النفقة على الصغير فظهر في التركة دين هذا علي
 وجهين اما ان يكون حقيقة بان حذفت بها على سبب وجد
 في حال الحياة كانه كان المبت باع عبدا من التركة وقبض
 ثمنه وكله ثم استحق العبد بعد موته ورجع المشتري بثمنه
 في التركة وقد رهن الوصي شيئا من اعيان التركة لدين
 النفقة او اخذ ذلك بطل الرهن لان عند الاستحقاق ه
 يبين ان ما اخذ المبت من الثمن اخذه بغير حق وان
 الضمان وجب في التركة من وقت القبض السابق فتبين
 ان الوصي رهن وفي التركة دين للتيمم اخر قوله ان يبطل
 الرهن لتعلق حقه به وعدم كون الوصي بسبيل من
 ابقاء حق الغرمادون البعض اما لو حدث دين هذا على
 سبب باشره المبت وهو مثله الرديا لعيب بان كان المبت
 باعه فرد على الواري بعيب فملك في يده وصار عنها دين
 في مال المبت وليس له مال غير ما رهن فالرهن جائز
 والوصي ضامن لقيمته فانه يبين ان الدين كان واجبا
 قبل الموت وانما استحق المشتري الرجوع بالثمن عند الرد
 لكننا استدناه الى السبب السابق هو لا يتا قضا ملكه في البيع
 بطريق الفسخ من الاصل فلا يظهر به بطلان الرهن لغرضه
 عن الدين حقيقة وان وجب نفقته لاستداده الدين الي
 سببه السابق ونما به ينظر في باب رهن الوصي والوالد
 من الاصل قال **والحاصل** ان الوصي اذا رهن شيئا من مال
 التيمم في نفقة ثم استحق شيء كان باعه المبت فرجع المشتري
 بالثمن في ميراث المبت فالرهن لا يجوز لان هذا لم ينزل

دينا

ديना على المبت ولورد ما باعه المبت بعيب جاز رهنه وفي جامع
 الفقه **ولورهن** الوصي عند غريم فظهر غريم اخر بطل الرهن
 يعني للغريم الاخرابطاله الا ان يقضي الوصي الدين حال
 الا ان يحدث الدين لسبب يستند فيجوز رهنه عند الاول
 في مختلفات ابي اللث **رهن الوصي** مال المصبي بدين
 استدانة عليه لا يجوز ولورهنه بدين استدانة لنفسه
 يجوز وفي احكام الصغار عن نوابة بعض المشايخ **اذا استدان**
 الوصي النفقة او الكسوة لاجل الصغير ورهنه به شيئا
 للتيمم جاز لان في الرهن قضا الدين وهو عليك ذلك
 وفي الاصل **رهن الوصي على وجهه** اما ان يكون بدين علي
 المبت او يكون بدين استدانة على الورثة او يكون بدين
 استدانة على التركة كراء طعام الزنا والسيرهم وعلف
 الدواب وما يلزمها فان كانت الورثة كلهم صغار جاز رهنه
 في كل الوجه لعموم ولايته عليهم وان كانت الورثة كبارا كلهم
 فان كانوا حضورا لا يجوز رهنه في كل الاحوال لعدم ولايته
 عليهم وان كانوا غيبا جملتهم فان رهن بدين على المبت جاز
 رهنه فان رهن بدين عليهم لم يذكر ذلك والصحيح عدم
 الجواز لانه تصرف على الغايب ولا ولاية له عليه وان كانت
 الورثة مختلطين وكبارهم حضور فان رهن بدين على المبت
 جاز عند الامام رح لانه يملك في حق الصغار فملك ذلك
 في حق الكبار كذلك لان اصله ان الوصي اذا ثبت له ولاية
 نوع من التصرف التركة ثبت له ولاية ذلك التصرف في
 كل ما على مامر غير مودة ولا يجوز **رهنه عندها** لعدم ولايته
 على الكبار ومتى لم يصح في حق الصغار ايضا لمكان الشيوع
 مقارنا للنفقة ولو كانت الكبار غيبا يجوز رهنه في حق

الكل لان له ولاية على الكبار في هذه الحالة فان رهن
الوصي بدنه استدانه عليهم او على صفاءهم فقط لا يقع
في حق الكل اجماعا حضورا كانت الكبار او لا اما اذا استدان
على الكل فلانه لا ولاية له على الكبار منهم في مثل هذا
الموضع فيبطل في حقهم قلنا في حق غيرهم لولا ان الفاد
للمقارنة قلت وهذا كما تتركى نص على عدم جواز رهنه
بدنه على الكبار فنقله فيما سبق لم يذكر ذلك متلوا
فيه الى ان وضع المسئلة في دين يستدنه على الورثة
والله سبحانه اعلم قال **واما اذا استدان على الصفار**
منهم فقط فلان ولايته عليهم لا تستتبع الولاية على
الكبار قلت يعني في مثل هذا الموضع بطلان حق
في المني الموهونة فيبطل رهنه في حقهم ويسري الى حق
صفاءهم ايضا والله سبحانه اعلم قال **ولو كان الرهن**
بدنه استدانه على التركة فاجواب فيه كاجواب فيها
اذا رهن بدنه على الميت لانه لصاقة تركته فكون
في المني واقعا للميت وفيه **لو ايجر الصفار** ما ذن الوصي
قرهين وارلقت جاز قلت لانه من لوازم التجارة فلا
تخلوا عنها والله سبحانه اعلم **فصل في الابرار في صلح**
المسوط وقوليد صاحب الخط والخاتمة والولاية
ابرار الوصي المديون او اجل دينه او حظ عنه شيئا منه
ان وجب الدين بقدره مع عند الامام الى ح ومحمد رجهما
الله تعالى ويضمن الصانع للورثة ولم يصح عند ابى يوسف
رحمه الله وهو الاستحسان فالدين على القرض كالأما اذا
وجب الدين بقدر غيره او كان يورثه كالم يصح وقفا
لانه بمنزلة الوكيل بالقبض وهو لا يملك قلنا هذا

وذلك

وذلك لان هذا كله يتبع في حق الغير فلا يجوز وذكر في الولي
لا يجوز للوصي ما خردت الصفار لان ما خير يتبع فلا يملكه
الوصي في امواله وذكر في الخلاصة ان هذه فرع مسئلة
ابى الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن وابداه عنه قبل قبضه
معيه فندها او يلزمه الضمان وبطل عند ابى يوسف كذا
هذا ذكره في كتاب الوكالة معروا الى فتاوى البقالي وفي
مسوط الحاكم **ولو ابرار الوصي** المستاجر عن اجرة دار الغير
صح ان ما شتر العقيد ويضمن الوصي للصفار ما استأجر
فانه يبرأ فعلا لادبائه وفي التوازل والخاص في الفتاوى
وصي باع شيئا من مال السيم فادرك السيم فابرار المشتري
عن الثمن قال بعضهم ان كان الوصي مسلما غير مفسد وقال
لما انت برك من اد انك وصي من مالي جاز وتري وان قال
انت بركي مما لي عليك لم يبرأ لانه ليس له على المشتري شيء
اصل الوكيل اذا باع شيئا فقال الوكيل للمشتري انت بركي
مما لي عليك لا يبرأ لانه ليس له على المشتري شيء ولذا الواراد
استنفا الثمن منه لا يكون له ذلك وانما الدين على المشتري
للكيل ومثله في الخاتمة قال نجم الدين الخافعي قال انقبضه
ابو الوليت هذا قول اصحابنا لكن لا نأخذ به بل نقول يبرأ المشتري
بالقول الثاني ايضا في كل من المسئلة لان الدين للوصي
واكمل وانما الوصي والوكيل حق المطالبة قال **ولا يقرض**
في براءة المشتري كون الصبي مسلما ايضا لانه مدار الحجة
التي الكوازي اعتبار اقواله وما لم يجر يعتبر وكذا في الخاتمة
قال القنينة ابو الوليت رحمه الله تعالى ليس هذا قول اصحابنا
بل يصح الابرار عنده في الوهم وفي الولوية **وصي باع** شيئا
من مال السيم فادرك وابرار المشتري عن الثمن يبرأ المشتري

سنة
الصبي

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

لأن التركة ملكه وليس للوصي إلا المطالبة والحفظ فيعمل بها
 المالك وكذلك الموكل مع الوكيل وفي البنية **أما** المصبي بعد
 البلوغ عن عت ماباع الوصي من التركة نرى كما لوكل وفي
 الميراث والذخيرة ودعوى الخلاصة **ميت** عليه لرجل ألف
 درهم وللميت على آخر فمضي مديونه الدين إلى الدين
 بهير أمر الوصي أو الوارث قال محمد رحمه الله تعالى إن قال
 حتى القضاء هذه الألف التي على لفلان الميت من
 الألف التي لك عليه برت ذمة المدون عند الميت ولم يكن
 للوصي مطالبة بالدين بعد وإن لم يقل ذلك تكون متبعا
 في القضاء براد ذمة الميت عن الدين ويسمى الألف عليه
 فكان وعلى الوصي مطالبة به ومثله في الخاتمة وجاء مع
 الفتاوى وكل من المنة والفنية والفتاوى **المصري أنه**
 إذا دفع غريم الميت الدين إلى الوصي بيرا إما إذا دفع الوصي
 بعض الورثة فإنه لا يبرأ إلا عن نصيبه لاخذ خاصة حتى
 لا يكون للورثة أن يطالبوا المدون بالدين في الفصل الأول
 ولو ضاع عند الوصي أما في الفصل الثاني يكون لقبول الاخت
 منهم أن يطالب المدون بحصة منهم فيرجع المدون به
 على الاخت وذلك لأن اخت الوصي للوصي ولو دفعه
 للوصي في حياته لا يكون للورثة المطالبة به مما تكة هذا
 أما الوارث فأغنا بآخذة لنفسه نيابة عنه فلا يكون
 خصما في حق غيره فلا سقط بآخذة حق المطالبة عن
 البنية ومثله في المنة والفنية وفي الخلاصة عن الحكم
 الكبير **أحد الورثة** إذا قبض بيا أو دعية للميت فضاع
 في يده بضمن يميني خصصا غيره من الورثة عن عدم
 استرقاق التركة بالدين والكل عن استرقاقه في جامع

الفتاوى

الفتاوى وإذا شهد الشهود على وصايته فقبض دين القوم
 ثم وجد الشهود غيبا إبرا القوم لأن نصب القاضي إياه قد
 صح **فصل في الهبة في الخاتمة** ليس للوصي أن يهب مال
 اليتيم بمومن وبغير عوض ومثله الأب وفرأ **أقول الوصي من**
 مال نفسه شيئا ووجهه للمصبي وقال فثبت من نفسي لليتيم
 وأشهد عليه لم يكن قابضا من نفسه إجماعا **أما الوهب** الأب
 لمصره شيئا وقال فثبت لابني فلان يصير قابضا إجماعا
 وفي الاختلافات القديمة **وهب** لليتيم شيئا فالوصي باختيار
 أن يسا قبل وإن شارد وفي المصري **وهب لمصبي** في حجرته
 أو أمه أو اخته شيئا وله وصي من جهة أبيه فقبض النعم أو أم
 أو الاخت الموهوب قبل لم يحز قبضهم إنما قبضه لوصيه وقيل
 يجوز والمصري على الجواز أما إذا لم يكن في حجره فلا يجوز لهم
 القبض وفي الذخيرة محال إلى الأصل قال محمد رحمه الله
ليس للمصري الأب والجدة والأوصياء قبض الهبة على
 الصغير إن لم يكن الصغير في عيالهم وكذلك إذا كان في عيالهم
 والأب ميت أو غايب عينة منقطة قياسا ويجوز استحباتا
 قال ولا فرق في هذا بين كون الصغير عاقلا للقبض وبين
 كونه غير عاقل **أما** الأب والجدة فيجوز قبضها عليه سواء
 كان هو في عيالهم أو لم يكن **واختلفوا** في صحة قبض من
 يقول من الجدة والام والعم والزوج عند حقة الأب قيل يصح
 وأيه مال الحزب السلام الزوج وقيل لا يصح لغیر الزوج كما في
 الاخبني واليه ذهب الإمام الرضا ثم لا يخرطني صحة
 قبض الزوج كون الزوجة ممن يجامع مثلها في الصحيح وفرأ
وهب للصغيرة زوجت ولم يكن بها الزوج فقبض عليها
 الزوج لم يحز قبض على الولي وهو الأب ووصيه ثم الجدة

شبهة

لك الجدة ووصيه ثم القاضي ووصيه كالوجوه قبض
 الاب وان كانت في عيال الزوج وفي فتاوى كافي فظهر
 الدين والخاتمة **وهب للصغير** شيء ليس لوصيه ان
 يعوضه من مال الصغير ولو عوضه منه لم يجز ويكون
 للوصي حق الرجوع بعده كما يكون قبله ومثله الاب
 قلت لان القويض هبة وليس لهما ولا هبة من
 ماله وفي الذخيرة **وهب لقصي** او معنوه اخوة فقبطه
 له ووصيه يحرق ويعتق وهذا بخلاف شر الوصي اياه
 حيث تغذ المقدر على الوصي لا على الصبي فلا يعتق
 ومثله الاب قال **ولو** هب له النصف من اخيه فقبطه
 الوصي استحق جوازه واعتقه عليه كذا لا يفهمه الصبي
 للشرك في بل يبي في العبد وفي عتق البعض من القباية
ولو قيل الوصي الهبة للصبي في نصف ابنه سعي ولا ضمان
 وفي الخاتمة عن العيون **وهب** الوصي من الصبي غيره
 الموقوف حجاز وبطل الدين ثم لو اراد الوصي الرجوع
 في هبته هذه روى في عام عن محمد رحمه الله انه ليس
 له الرجوع لان العبد قد ازداد خيرا بتعوط الدين له
 عنه وروى هو عنه ايضا ان للوصي حق الرجوع قال
 في الخاص والاول خلاف ظاهر الرواية وقال القاضي
 فريهرا لدنيا في فتاوى **عبد** عليه دين يتييم وهب صاحبا
 العبد العبد للتييم فقبل الوصي الهبة فقبطه له سقط
 الدين فان وجب الواهب عاد عليه الدين وفي الظاهرية
 والخلاصة عند الزباني **صلى** له على مملوك وصيه
 دين فوهب الوصي المملوك للصبي حجاز وسقط الدين
 ثم اراد الرجوع في هبته عن محمد رحمه الله ليس له ذلك

وفي

وفي ظاهر الرواية يرجع وفي فتاوى كافي رتب الدين اخيه م
 زرع في ارض الصبي لاجل الصبي ثم انكر ذلك كما قام الوصي
 بسنة على اقراره بانه زرع لاجله يكون للوصي ان
 يأخذ ذلكم الزرع والله سبحانه اعلم **فصل في المضاربة**
 في الاصل والخاتمة **للموصل** ان يضارب في مال الصبي وان
 يدفعه لآخر مضاربة وله ان يبضع ويحرق وان
 وان يدفعه للمضاربة والتجارة والشركة وله ان يفعل كلما
 كان خيرا للتييم فلا يعمل شيئا مما ذكر ان اضرب بالصبي كان
 لا يكون الطريق امنا لكنه يتركه على المقدر وقت العقد
 فان لم يتركه على نفسه انه يضارب به يكون ما شاء كله
 للتييم ولا يصدق القاضي في دعواه ذلك لانه يدعي لتحقيق
 بعض الدين في مال الغير وذلك لا يكون بدون الشرط هـ
 والشرط لا يثبت له بدون البينة فإلم يثبت لا يعطى له
 شيء من الدين وفي الاولوية **واما** لزوم الاشهاد فلان
 الوصي قد يعمل بمال الصبي مضاربة والبيع تبع مال
 الصبي فلا يثبت الوصي الا بحجة تثبت عند القاضي
 وفي البينة **تصرف** في مال التيمم ورجع ثم قال كنت لخصته
 مضاربة في الدين حصته لم يصدق الا بسنة ومثله
 في القباية في حال في مجموع النوازل **وان نوي** المال لم يثبت
 وفي شرح الطحاوي **تصرف** الوصي والاب في مال التيمم
 قد نزع فقال كنت مضاربا لا يكون له من الدين شيء الا ان
 يتركه عند التصرف انه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا
 في القضا وما في الديانة يحل له اخذ ما شرطه من الدين
 وان لم يتركه عليه قلت ويجوز عليه ما في غريب الرواية
 ومجموع النوازل من انه اذا **رجع** الوصي في مال التيمم

الشيخ

فقال اخذته مضاربة ولي من المربع حصته لا يصدق والمربع
 للبيتم وان تولى المال لا يضمن ويدل عليه قوله لا يصدق
 يعني اذا لم يشهد عند العقد وفي شرح الطحاوي **ولنا** يشهد
 اذا شاركه ورأس ماله اقل فانه اذا لم يشهد على ما شرط
 من المربع يحمل القاضي المربع بينهما على قدر ما لهما اما يحل له
 ان يأخذ المشرط من المربع فيما بينه وبين الله تعالى
 وان لم يشهد وفي جامع الصغار ذكر محمد رحمه الله **ان مضاربة**
 الوصي بالنصف او بأكثر منه جائزة لانه تصرف نافع للبيتم
 وليس هذا بيعا لمصلحة نفسه من الصبي حتى يجوز من
 الوصي بمثل القيمة وفاقا وبأقل منه علي راي كما في بيع ماله
 منه بل هو شرك في نفسه في ماله وهو عليك اشراك الغير
 فيه فلا يملك اشراك نفسه كان اولى واحرب وفي كلام
 كتاب الوهت لشمس الائمة الحلواني والحافظية **ان اخذه**
 علي ذلك من المربع عشرة مضاربه فاسلقة فانه عمل فلا
 اخر له قال وهذا امكلا فان فساد المضاربة يودعها الي
 الاجارة الفاسدة والفاسدة فيها يجب اجراما للكل ولا يرد
 علي ما عرفت علي كسبي قال في الحافظية وجوابه ان المانع
 تقوم اليه الا في العقد الصحيح لورود النص فيه والوارد
 فيه ليس بوارد في الفاسد قلت وفيه نظر لانهم اجمعوا
 علي ان الفاسد باخذ الحكم من الصحيح وانه هو الاصل هو
 وانفسد تبع له فيكون هذا القول حقا لاجماعهم ومما
 يولد هذا النظر ما ذكر في الاصل من انه **لو شرط الوصي**
 او الاب عمل الصبي مع المضارب ففسد المضاربة وعمل
 الصبي للمضارب اجر مثل عمله لما ان العمل وقع له اللهم
 الا ان يخص عدم لزوم الاجر بالوصي بناء علي ما ذكره

الاستروثني

الاستروثني في احكام الصغار من ان حاصل هذا العقد
 راجع الي ان الوصي يواجر نفسه من الصبي وانه لا يجوز علي
 ما هو المختار علي ما مر في فصل الاجارة والله سبحانه اعلم
 وفي فتاوى المتأني **لاب** ان يدفع مال الصغير مضاربة
 في الخز والبز وان يأخذ ماله لنفسه مضاربة وان يأخذ
 للصغير مالا للمضاربة وهو يعقل فان عمل الصغير حرام وان
 عمل الاب بغير اذن الصغير فمقت قال وكذا الوصي اذا اخذ
 مال الصغير مضاربة جاز ولو فسدت المضاربة ففي
 اجرة الوصي يعني لزومها وان كان وفي الاصل **دفع الوصي**
 مال الصبي لآخر مضاربة وشرط ان يعمل الوصي مع للضارب
 ويكون المربع ثلثه له وثلثه للمضارب وثلثه للصبي فهو
 جائز والمربع بينهم علي ما شرط لانه تصرف نافع للصبي قال
 ثم هو في المصنف دفع مال الصبي الي نفسه واي الاضي ولو دفع
 الي نفسه او الي الاجنبي كما في ذلك يجوز دفع بعضه الي نفسه وبعضه
 الي الاجنبي وكذلك الاب وهذا لان تصرفات كل منهما وانفة
 للصغير بطريق النسابة فصارد دفعه كدفع الصغير وشرطه
 كشرطه وشرط فيه التخلية من قبل الصبي لانه رتب المال
 وفي مجموع التوازل **أخذ الوصي** مال الاجنبي مضاربة للصبي
 بالنصف وشرط ان يعمل نفسه للصبي وعمل يكون النصف له
 ولا شيء للصبي منه لان هذا من الوصي عقد للمضاربة
 لنفسه الا بركة انه شرط العمل لنفسه ثم قصد الا ان
 يكون المربع للصبي لكن لا يكون ذلك الا بالمالك او العمل
 وقد عديم كلامهما في حق الصبي فيكون شرطه بالكل مردودا
 عليه وقال **ولو اخذ** الوصي ذلك المال علي ان يشترط
 به الصبي ويبيع فباع واستترك يكون النصف للصبي

شبكة

على ما شرط لوجود العمل منه فلو عمل فيه الوصي بغير امر المصبي
 يكون الوصي ضامنا لان رب المال لم يرض نعمته وانما رضي
 بعمل المصبي فيصير غامبيا ويكون الوصي له لا للمصبي
 ويتصدق به بحيث في سببه كما هو الحكم في الفصب
 والاب في هذا كله كالوصي ومثله في مضاربة الاصل
 وفي جامع النفع للمصابي **ولو اعطي الوصي مال احد الايام**
 لعبد م مضاربة بالنصف بعد ما اذن له في التجارة فنصف
 الذبح لرب المال منهم والنصف الاخر شركة فيما بينهما
 وفي الملقط للسيد الامام الاجل الي القاسم السريده
 رحمه الله تعالى قال ابو نصر رحمه الله تعالى **الاربي للوصي**
 في هذا الزمان ان ياخذ مال المصبي مضاربة ولا للمقيم
 ان ياخذ ارض الوقت مزارعة وفي ثم الطحاوي **لان**
 للوصي ان يجر مال التيم وللضمان عليه ان اصيب ذاك
 قلت وهذا اذا كان الطريق امنا على ما سأل الان
 وفي الخاتمة **ولا يجر الوصي لنفسه** مال التيم او المست
 وان فعل وبيع ضمت راس المال ويتصدق بالتكليف عند
 الطريق وعن ابي يوسف رحمه الله يعلم له الذبح فلا
 يتصدق به وفي جامع الصافي **ان يجره** من مال التيم
 فقال ضاع المال صدق ان قال الوصي كانت تجارته بامر
 صبي وفي الهواية ومعارات النوا **ان يجره** لان
 الموصي اليه المخط ووف التجارة وذكر في الزهري منها
ان الاول ان يجر لان التجارة تسمى مال وتقريره وفي
 الوديعه منها ان للوصي ان يسافر بمال التيم بامن الطريق
 وفي الغنية **للوصي** ان يجر اذا كان فيه خيرا للتيم وقيل
 ليس له ذلك مطلقا وقيل لم يجره في الغاصي ولم يجز

بدنه

بدنه وفي الاصل **ولو اخذ الوصي** او الاب للصغير مالا من
 رجل مضاربة بالنصف على ان يعمل فيه للصغير الوصي
 او الاب وعمل فربح فالربح بين العاقل ورب المال ولا شيء
 للاب منه لانه اخذ المال لنفسه حيث شرط عمل نفسه
 لكنه قصد مع ذلك ان يكون الذبح للمصبي وهذا قصد
 باطل لان الذبح لا يستحق الاعمال وعمل وقد عدا في حقه
 ولو كان الصغير مازونا لم يبيع ويترك فاخذه من
 الرجل على ان يترك به الصغير نفسه فالمضاربة حادثة
 والذبح بينه وبين رب المال على ما شرط لانه تصديق نافع
 للصغير وكذا العمل الوصي والاب له بامره لانه يبيع
 امه فيكون عمل ماموره كعمله نفسه اما لو عمل فيه
 بغير امره يقتضيان المال فانه يعمل عمل في مال اخيه بالارضه
 لان رضاه ليس الا لعمل الصغير فتكون غامبيا فتكون الذبح
 لهما فيتصدقان به كما هو حكم الفصب وفي الخاتمة **ان**
سافر الوصي بمال التيم فصاع لا يقسم اجماعا قلت
 اذا كان الطريق امنا وفي الغنية **ولو مات** المضارب
 فبيع العروض الي وصيه وان لم يكن له وصي فالي الغاصي
ومصل في المزارعة في قتال وكذا في الغاصي عن التوازل
 يختلف المباح في حوازاخذ الوصي ارض الصبي مزارعة
 فمنهم من يجوز مطلقا وجملة كما اذا دفع الي اخرا فان
 ذلك يجوز وفاقا ومنهم من فصل فقال ان كان السيد
 من الوصي يجوز وان كان من المصبي لا يجوز لانه في الاول
 متاجر للارض وله ذلك لا يري انه له استجار نفسه
 المصبي وهذا اولي وفي الثاني يكون مضطرا له حالا
 لان التباين بعد فساد المذوق لا يجوز في الاصل على العكس

في احكام الصغار وانه مثل قال القاضي والمختار انه ان
 كان ما يصيبه من الزرع المروط له خيرا من اجزئ الارض
 وضمنا نقص المزارعة وضمنا البذر في صورة كونه
 من البذر مخولا المزارعة والا لا قال في جامع الصغار عليه
 عامة المشايخ وفي الامالي عبد الله يوسف **ان الوصي**
 اذا اخذ بذرا كسب وزرعه في ارض السيم واسره على
 نفسه المزارعة وانه اخذ البذر فزرع في الارض اجارة
 فان كان المهر غير السيم فله المهر وان كان الاجر خيرا
 فله الاجر والزرع للوصي وان كان الزرع خيرا للسيم فله
 الزرع قال في المشتكى وهذا **الوصي** يشترى لنفسه عبد
 السيم فانه ان كان البيع والتمت غير السيم جاز البيع والا
 لا ثم كمال **ولو استقرض** الوصي بذرا السيم فان زرعه
 في ارض نفسه يكون الزرع للوصي ويصدق في دعواه
 ذلك كما لو زرع بذرا نفسه في ارض السيم وقال ردعها
 لنفسه **وان زرع** بذرا السيم في ارض السيم ورجح يكون
 الزرع كله للسيم ولا يصدق في دعواه انه زرعه لنفسه
 وامر هذه المسئلة وليك على ممالك الوصي الاستقراض
 من مال الوصي وفي الخلاصة **واذا اخذ** الوصي ارض السيم
 مزارعة قال الفضلي في الفتاوى ان كان البذر على
 السيم لا يجوز اما لو خفله الوصي على نفسه فليقيا
 ما قال الامام في حواشي بيع مال السيم من نفسه يشترى
 ان يجوز وفي المسئلة وليك على ان الوصي يملك استقراض
 مال السيم وفي الشبهة **استاجر** الوصي ارض السيم من نفسه
 وبذر بها بذرا السيم فرضا عليه فان كان خيرا
 للسيم وان كان الزرع خيرا للسيم وكان الاجر وكس فركه

يعني

يعني الزرع للسيم ويصدق اذا قال استقرضت البذر وبذرت
 في ارضه ومثله في الفتاوى المتأخرة وفي فوايد ابن خنص
 الكبير رحمه الله **الوصي** اذا اخذ ارض الامام مزارعة لمكان
 وان بذرها الي غيره ويشهد عند العقد حتى يكون الزرع له
 قصدا كما يكون له ديانة مطلقا وفي فتاوى القاضي طهر الدين
مكرر زوجة واولاد اصغار منها او كما دامت غيرها وكذا الاولاد
 في عيالها تنسب هذه احوالهم فعملوا الحراثة في ارض مشتركة
 للورثة او صاروا اكره لميراث علي ما هو العادة وجعلوا القلان
 في بيت واحد وانفقوا منها حصة فهل يكون القلان مشتركة
 بين الورثة كلها او تكون للمزارعة فقط قال ما رت هذه
 واقعة وانفقت الاجوبة على انه ان زرعو مشتركا باذن
 من لم يزرع منهم ان كانوا كبارا كلهم وباذن الوصي ان كان فيهم
 صغير تكون القلة مشتركة وان زرعو من بذرا أنفسهم
 كانت القلة للمزارعين خاصة قال صاحب احكام الصغار
وان زرعو بغير اذن الوصي والباقي كس الحكم فيه ينبغي
 ان تكون القلة للمزارعين لانهم غصبوا بذرا وزرعوها
 فليكون الخارج لهم وفي الفتاوى **لا يجوز** للوصي اخذ ارض
 السيم مزارعة ان كان البذر للسيم ويجوز ان كان لنفسه
 لانه في الاولى موخر نصيبه من السيم وذلك لا يجوز
 قال في الكواحج لانه مقابلة المال بالمتفقة كما صلت من
 الوصي ومنفعة الادبي صفقة له وليس مال فله اصفته
 الا ان الزرع اعطى له حكم المال للحاجة ولا حاجة هنا فليكون
 هذا العقد مقابلة المال بمالكين عال فلا يكون في **الثانية**
 مستاجر ارض السيم لنفسه فيخرج ويشتجر مال
 السيم لنفسه جائزا بخلافه لا يجزي قال كنت الوصي يشهد

عند المقدّم له باخذه من أربعة وفي الثانية ان قياس قول الامام
رحمه الله تعالى عدم جواز الاولى الا ان تكون خيرا لليتيم واما
في الثانية من أربعة ومذهبه فيها عدم الجواز قلت والمأمل
الآن علي قولهما رحمه الله تعالى **فصل في الشفعة**
ذكر في الثانية ان الخصم عن الشفعة في طلب الشفعة لهم وعليهم
الا بالاولاد والجداد والحكام واولادهم واولادهم واولادهم علي
التزيت السالف في فصل البيع وفي الاصل **الوصي** يطلب
الشفعة لليتيم ويعوم في كواثرها كالأب والجد وأد لم يكن
واحد منهم فهو علي شفخته اذا درك ولو كان له من هؤلاء
لمتوك طلب الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة حتى
لا يكون للوصي حق الاخذ بعد البلوغ عند الشجنى وقال
محمد رحمه الله تعالى لا يتطل الشفعة وبعد وعلي الاخذ
بعد البلوغ فاذا بلغ وقد ثبت له خيار البلوغ واختار رد
الذكاء وطلب الشفعة فابها قدم جاز هو وبطل الباقي
فاحلة في ذلك ان يقول طلبتها الشفعة واخبار وعلي
هذا الخلاف اذا سلم من هؤلاء الشفعة وسوي في تسليم
مجلس القضاء وعنده عند الامام رحمه الله تعالى وفي
فتاوي الفقيه الي السب **اشترى** الوصي لليتيم دارا وتوصي
في الشفعة هل يكون له اخذها قال ان كان الاحد
تافيا لليتيم بان كان سواها بغير سبف كان يرتفع
الفن باخذه من الشفعة يكون له الاخذ بها علي قياس قول
اي خيفة رحمه الله تعالى واحدي الروايتين عن ابي
نوسفة وان لم يكن في اخذه منعة لليتيم وذلك بان
كان سواها بغير القمية لم يكن له الاخذ بالاتفاق
والوصي كان له الاخذ بغيره حتى الشرا اشترت وطلبت

الشفعة

الشفعة برفع الاموال القاضى فينصب عن اليتيم قبيها
فاخذ الوصي منه الدار بالشفعة وسلم اليه المئتم ثم هو سلم
ما اخذه من الوصي الي الوصي فيمنعه الوصي للوصي وعن
سداد **ان الوصي** يشهد علي الطلب ويتركها الي اذراك
الوصي فعنده يطلب الشفعة قال الفقيه هذا في الوصي
اما الاب فانه باخذها بالشفعة في الوصي قلت لعدم
لزوم الخبرة للوصي في تصرفاته والله اعلم وفي الثانية
اشترى الوصي دارا للوصي والوصي صغير فله ان
ياخذ بالشفعة اما علي قول من يقول يجوز شرايه مال
اليتيم لئله يقول اشترت واخذت بالشفعة فتصير
الدار له بلا حاجة الي القضاء كالأب واما علي قول من لا
يقول يجوز شرايه مال اليتيم لنفسه برفع الامر بعد قوله
ذلك الي القاضي فينصب عن الوصي وصيا الي اخر ما ذكره
الفقيه في فتاواه وفي الفتاوي عن ابي بكر ان الاب لا ياخذ
بالشفعة الا بعد ادراك الوصي او ينصب الحاكم خصما عنه
فاخذها منه بهذا **اما لو** اشترى الوصي دارا لنفسه والوصي
صغير فانه لا يشهد ولا يطلب الشفعة حتى يدرك الوصي
فاذا ادرك يطلبه كذا ذكره الامام السرخسي في موطه
وهذا اذا كان القدر في سخره محالا الي نوادر الي نصف
رحمه الله **ولو اشترى** الاب دارا والصغير صغير فلم يطلب
الا في الشفعة لاجله لم يكن له الاخذ بالشفعة بعد ادراك
ولو باع الاب داره والصغير صغير فسكت الاب عن طلب
الشفعة له لا سقط به شفعة الصغير حتى يكون له الاخذ
بعد الادراك وفي ههنا عن محمد في الاب اشترى دارا له
لنفسه ولا يطلب الشفعة فيها لصغيره كالأب في قياس

قول الى حنفية رحمه الله فلا شفعة للصغير ويجب ان يكون
 الخواص على التقصيلة ان لم يكن الاخذ صار للصغير بان
 يكون شراؤا لا بتمثل القيمة او باكثر قدوما تباين فيه
 لا يكون للصغير فيه الشفعة بالاتفاق اذا بلغ وان كان
 شراؤا لا بتمثل القيمة مقدار لا يتباين فيه كان
 الصغير على شفعته اذا بلغ وفي المدخوة من هذا
 السوط انه اذا اشترى الوصي دار لنفسه والصبي
 صغير فلم يطلب الوصي الشفعة الى بلوغ الصبي فان
 كان الاخذ نفعاً للصبي فلا شفعة له عند الامام
 اذا بلغ وهو احدي الروايتين عن ابي يوسف لان الوصي
 اذا اشترى شيئا من مال نفسه للصغير وفيه نفع ظاهر
 للصغير يحوز شراؤه فيكون الوصي متمكناً من الاخذ
 بالشفعة فاذا سكنت يكون له الاخذ بها اذا بلغ بالاتفاق
 لان الوصي في هذا الوجه ليس متمكناً من الاخذ ولا
 يكون سكنته مطلقاً **ولو باع الوصي** داراً وبني المسكنة
 بها لم يكن للصغير الشفعة اذا بلغ وفاقا وكذا الا ب
 اذا باع داره وابنه صغيراً وسكنت الا ب عن الطلب
 باخذها الا ب اذا بلغ وفي الخاصة **اشترى الاب**
 لنفسه داراً وصغره صغيراً فليس للصبي اذا بلغ ان
 ياخذها بالشفعة ولو باع داره كان للصغير ان ياخذها
 بالشفعة اذا بلغ وفي السوط سبب الامة **اشترى اخي**
 داراً باكثر من قيمتها ولصغره شفعة فلم يوه الشفعة
 لا يمنع تسليمه وفاقاً وهو الصحيح حتى لو بلغ يكون على
 شفعته وفيها ايضا **قال الوصي** اشترت الدار للصبي
 بالالف فقال الشفعيع اتق الله تعالى فانك اشتريتها

بخمسة

بخمسة فصدقه الوصي فانه لا يصدق في تصديقه قول
 الشفعيع فياخذها الشفعيع بالالف الا ان يقيم بينة على
 الشراعية ومثله الا ب وفي الخانية **اشترى الاب**
 الصغير داراً فاراد صغيراً الاخذ بالشفعة واختلف
 في المثل فالقول قول الاب لا تكاره حق المالك بما
 ادعاه الشفعيع من المثل الاقل ولا يحلف الا ب لان قابلية
 الاستحلاف الاقرار ولو اقر الاب بما ادعاه الشفعيع لا يصح
 اقراره على الصغير فلا يحلف وفي المستثنى جعل عدم الاستحلاف
 قول محمد رحمه الله وقال لان الشفعة ليست من البيع
 انما تحدث بعده والوكيل انما يمينه في البيع قلت والوصي
 كالاب لانه ادب من الاب وفي الجامع **الاصغر باع الوصي**
 داراً لليتيم وهو صغيراً يبطل حقه ولا يتمك من الاخذ
 بالشفعة اما اذا باعها وكيل القاضي يكون للوصي حق
 الاخذ بالشفعة وفي الخانية **ومن باع داراً** وهو صغيراً
 به اراخري فلا شفعة له فيما باع باعها بنفسه او بوكالة
 في البيع او وصاية على التيم او تولية على الوقف
ولو اشترى الوصي داراً لليتيم لا يملك اخذها لنفسه
 بالشفعة اما لو اشترى اياها الا ب يكون له الاخذ بالشفعة
 عندنا وفي **ان الاب** اذا باع داراً لنفسه والصغير صغيراً
 لا يكون للا ب الطلب للصغير بالشفعة لانه باع فيكون
 الصغير على شفعته يطلبها اذا بلغ قلت ومثله الوصي
 والله سبحانه اعلم وفي الفتاوية **لو باع الاب داراً** فلم
 ياخذها لانه الصغير من نفسه يطلب عند الى حنفية
 رحمه الله بخلاف الوصي اذا باع داراً لم يطلب الشفعة للصبي
 حتى يبلغ وفي جامع الفتاوى **دار بيعت** بالكر من ميث

شركة

المثل عننا فاحشاً وسفهاً صبي لا تثبت للصبي السقعة
 حتى ان الوصي او الاب اذا اراد ان ياخذها للصبي
 بالسقعة لا يكون له ذلك وفي المنتقى **صبي** طلب السقعة
 فجعل له القاضى وصياً فكت الوصي عن طلب السقعة
 شهراً بطل سقعة الصبي والله سبحانه اعلم **فصل**
في الاذن والحر ذكر محمد في الاصل ان للوصي ان ياذن
 للصبي في التجارة اذا كان تمت بفعل ان يتبع للملك
 سالت وان الزاله جالب ويعرف لسر القين واحة
 ويعرف بني الدخ والحوان يعني اذا كان يقدرات
 يجر كسائر ابا القين العاقلني والافكل صبي لقت له
 هذه العبارات يتلقونها ويعبر بها ويعرف بين كل منهما
 فاذا اذن له تكون تصرفاته معتبرة قال **وكذا** ان
 للوصي ان ياذن لعبده وكذا يكون ولاية الاذن لكل
 منها تمت له ولاية التصرف والتجارة في امواله كالاب
 وفي ثم الطحاوي **والجد** يعني اب الاب لعدم الاب
 ووصيه والقاضي او ما بينهما **لا اذ في الام** والعمر
 والاخر والحال لانه ليس لهم التصرف في امواله والاذن
 منه وفي المتأبية **ولا يملك** وصي الام اذن الصبي في
 التصرف ولو في تركة الام وفي المحبط والمذخوة مات
 عن ابن صغير او موال واوصت الى رجل فاذن الوصي
 لعبده من القيد الذي ورثهم الصغير منها لم يصح اذنه
 وفيها ايضا **ولو اذن** القاضي لعبده التميم في التجارة
 وليس للتيميم وصي الاب جاز اذن القاضي وفي
 جامع الفتاوى **ولا يجوز** اذن الرطبي والوالي الذي
 ليس له تقليد القضاء وفي الهداية **وكذا** عبد الصبي

يكون

يكون ما ذوناً باذن الوصي وكذا باذن الصبي لما ذون له
 من ابولي **ولا** يكون كل منهما ما ذوناً باذن من لا ولاية
 له في التجارة في امواله كالام والعمر ووصيهما قال **ثم** اذ
 صار الاب ما ذوناً له لا يصدق وصيه في اقراره عليه
 ببيع او شراء او جارة او حرة في يده او رهن او ضمان
 او جناية او غير ذلك مما في يده اذ الله به الصبي وكذلك
 لا يصدق اذا اقر على عبده اما ذون له ولا يصح من
 هذا الصبي الاعناق ولو على مال ولا الكتابة ولا تزويج
 عبده وفقاً وكذا تزويج الامة عند الطرفين رحمهما الله
 تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وفي الفتاوى
 الصغرى وما ذون شيخ الاسلام خواهر زاده **وصي**
 راي الصبي يبيع ويشترى فسكت ولم يمنع لم يكن
 سكوته اذنا وفي الكفاية والهداية **ان** الصبي يصير
 ما ذوناً له بالكلية قال في الهداية **لان** العبد يصير
 ما ذوناً سكوت مولاه وقد حل له ان سكوت فاولي ان
 يكون الصبي ما ذوناً له سكوت وليه ولا يجزله ان سكوت
 على الصبي وفي الكفاية **والقاضي** ان ياذن للصبي
 ولعبده في التجارة اما لوراي احدهما يجوز فكت لا يكون
 سكوته اذنا له فيا ومثله في الفتاوى الصغرى وما
 ذون شيخ الاسلام خواهر زاده وفي ثم الطحاوي **لا بد**
 في ثبوت الاذن للصبي من علم الصبي بالاذن ذكورة
 في الزيادات قال وكذا العبد فانه لو قال اذنت لعبدي
 في التجارة والعبد لا يعلم باذن لا يصير ما ذوناً له
 كما لو قيل لا يصير وكذا بدون العلم بالتوكيد قال **وفي**
 كتاب المادون ولو قال بالمواعيد في اذنت له

شبكة

في التجارة فباعوه والعبد لا يعلم باذن المولى يصير ما دون
قال ثمن اصحابنا من قال في العبد بالرواية ومنهم
من قال بالعرف بينه وبين الصبي فقال بالزوم في
الصبي وبالعبد في العبد والفارق كون الخرجي الصبي
حق نفسه لنفسه فان عقله فلا بد من علمه كيلا يفتري بعد
الزوم بالصبي اما في العبد فهو حق المولى وهو بالامر
بالمبايعه معه تسقط حقه فستبد في امره ولا يحتاج
الى علم عبده والله سبحانه اعلم وفي الذخيرة **الصبي**
المأذون له اذا باع من الوصي يسير القني او بمنزلة القني
او باكثر بعد ولا يتغاب فيه الناس يجوز له مال وقالوا
يجب ان يقال في الجواب ان كان البيع في القني البشير او
بمنزلة القني يجوز عند الامام رحمه الله وفي رواية عنه
لا يجوز وان كان باكثر يجوز عنده وعند ابي يوسف رحمه الله
ولا يجوز عند محمد بن نص على خلاف في هذه الصورة في
الجامع الكسري **ولو اقر** هذا الصبي بقضي الثمن الذي
وجب على الوصي قبل بيعه اقراره وقيل لا يفيح كمال وقال
الامام خواهر زاد رحمه الله تعالى يجب ان يكون هذا
على قول الامام ابي ج رحمه الله تعالى واما على قولهما رحمه
الله تعالى فلا يجوز اقراره على الوصي رواية واحدة هذا
اذا باع من ابيه فبيعه بمنزلة القني او باكثر او باقل بقدر
تغابن فيه الناس يجوزنا جماعا واما بالقني الفاخص
ذكر في بعض النسخ انه لا يجوز عند الامام وفي بعضها انه
يجوز عنده كمال فصارت في المسئلة عن الامام روايتان
واما ببيعة من الاجنبي بقني ببشر في نزد عند الامام
باتفاق الروايات ولا يجوز عندها وفي القناية وبيع الصبي

المأذون

المأذون له من ابيه جائز ومن الوصي كذلك عند الامام اذا كان
فيه نفع ظاهر وعندها لا يجوز بيعه من الاجنبي ولو لماعض
القني عنده خلافا لهما ويجوز اقراره له اما الواقر لا يبيعه
اولويه فقيل لا يجوز وكذا لا يجوز اقراره بقضي الثمن فلا
بد من ممانعة الشهود وهو الصحيح وفي **الواذر** لا يبيعه
جائزا اقرار احدهما للاخر خلافا للوصي الواحد باذن
للصبي وفي الذخيرة **للوصي والاب** ان يجز علي الصبي
الذي اذن له وكذا علي عبده الذي اذن له وهو اما لو
ادرك الصبي وقد كان اذن وصيه فعبد له لا يجز له العبد
بل يبقى ما ذوقه لان فعل الوصي كفعل الصبي بنفسه
وفي القناية وكذا عموت الاب بعد ادراكه اما لومات
الصبي وورث وارثه العبد يتجر العبد كذا الوصيه اجنبي
من الصبي ومثله في جامع الفتاوى وفي القناية ايضا
وفيها وفي القناية **ان المأذون** له من جزئه القاضي لا يتجر
يموت القاضي الاب والوصي وجنوبها مطمعا قال فاذا
اريد حو الاول برفع امره الى القاضي الجديد فيتجر لان
ولاية المأذون كولاية الاول وفيها ايضا **راي القاضي**
ان ياذن للصبي او لعبد الصبي او لمعتوه والى الاباء و
الوصي فان اباها ما طلق قال في الذخيرة لان الاذن
في التجارة من الصبي قبل الولي فاذا طلقه من الاب او الوصي
واسا مارا عاملا في فتنتقل الولاية الى القاضي قال
في القناية **وكذا الواذر** لهما القاضي فخرهما / الاب
او الوصي تكون حرة باطلا وفي جامع الفتاوى للقناي
واذا حقت الصبي المأذون له ديون بالتجارة فوات
وله عروض وعقار فانه لا يكون للاب او الوصي بيعها

للفرع ما وإنما ذلك للقاضي وفي الذخيرة **ومتي** اذن
 الاب او الوصي او القاضي لعبد التيم وكف العبد دين
 به يتبع رقبته في دينه **عندنا ولو** قال القاضي للعبد
 ان تجر في الطعام او في البر خاصة يصير ما ذونا له في
 التجارات كلها وفي العتامة والاذن في نوع اذن
 في الانواع وفي ثم الطحاوي والاذن في الاجارة اذن
 في التجارة وبالكس لان الاذن لا يقبل التخصيص قال
 في الذخيرة **واذا صح الاذن** للصبي يصير به كالحال البالغ
 لكن فيما يدخل تحت التجارة حتى لا يملك الاعتراف
 ولو على مال ولا الكتابة ولا تزويج أمته عند الامام
 خلافا لابي يوسف رحمه الله وفي مختصر العدوي
اذا اذن ولي الوصي في التجارة فهو في البيع والشرا
 كالعبد المأذون به اذا كان يفعل البيع والشرا وفي ما ذون
 العتالي والجاع في الفتاوى **اذا اجاز الوصي** او الاب
 بعبد الى السوق وقال هذا عبد التيم وعبد ابني الصغير
 وقد اذنت له في التجارة فبايعوه فاشترى بعد ما كتبه
 الديون بصير الاب غارا ونفرد الاقل من قيمته ومن
 الديون وعامه في ما ذون ثم الطحاوي وفي البوط
للوحي ان ياذن للصبي بان يكتب عبده وليس له
 ان ياذن بالعتق ولو على مال حتى لو اذن له به
 فاعتقه على مال لا يفتق العبد وقد مر الوجه
 في فصل العتق والاب فيه كالوصي وفيه ايضا **للوحي**
 ان ياذن للصبي في قبول ولائهم نوالية لان الوصي
 قبوله عليه لانه يملك الزام الاعلى منه اعني والاه
 العتاق بالكتابة فله الزام والاه العاقدة واذا كانت

له

له ذلك يكون اذنه للصبي في ذلك انا به في القبول
 من باب نفسه فيجوز وفيه ايضا **اسلم صبي** على يد رجل
 ووالاه لا يجوز ولو كان الصبي ما ذونا له في التجارة
 لان عقد الوالاة ليس بتجارة بل هو تبرع فلا يكون الاذن
 في التجارة اذنا في الوالاة فلا يصح قال ولم يذكر انه هل
 يملك العاقدة باذن اميه التيم وينبغي ان يجوز والله
 سبحانه اعلم **فصل في القسمة** ذكر في الذخيرة
 والحنانية والخلاصة والكافية ان قسمة الاب ووصيه
 ولو توارث ما ينز على الصبي في كل شيء ما لم يكن با حصر
 الفين **وكذا** اعلى المفتوه لانه صبي حكما ولا يجوز بيعه
وكذا قسمة الجدة الصحيح ووصيه عند عدم الاب
 ووصيه وكذا قسمة وصي القفاين ان عمو وصاينه ولم
 يختص بنوع من انواع التعريف **وكذا** يجوز قسمة هولا على
 الكبير الغايب في غير المقار **وكذا** قسمة وصي نحو الام
 من الم وابنة والاخ وابنة ان كانت في عروضة تركية
 الوصي ولم يكن هناك من هو اقرب منه من الاوصياء
 لا يجوز له قسمة ما يملكه التيم من غير جهة الوصي
 مطلقا ولا في المقار الذي ورثه من جهة الوصي **وكذا**
 لا يجوز للوصي قسمة عقار الكبير الغايب ولا القسمة بين
 الصغيرين **وكذا** لو كان لكل من التيمين وصي فاقسما
 ما لهما لا يجوز قسمة **وبالحيلة** اصل الفصل للبيع لما في
 القسمة من معنى المبادلة والافراز فكل من يملك من
 الاوصياء بيع شيء من التركية يملك قسمة واقراره ضرورة
 وكل هذا لا يملك بيع شيء منها لا يملك قسمة ذلك الشيء
 والوصي لا يملك بيع عقار الغايب الكبير ولا بيع مال

شبكة

احد الشئيين من الآخر فلا يملك قسمة تلك الاشياء وكذا
 احد الوصيين لا يملك البيع من الآخر فلا يملك ان القسمة
 بين الشئيين يترفع مع هذا الوفاء فضاء ما في يده لم يضمن
 ذكره في القسمة وسياقي ايضا وفي الموطأ **واذا كان**
 في الورثة صغير وكبير تقاسم الوصي مع الكبير واعطاه
 حصته وامسك حصته الصغير فهو جائز حتى لو هلك
 حصته الصغير لا يكون للوصي ان يرجع على الكبير
 وفي الخاتمة **قسم الوصي** التركة بين الورثة فان كانوا
 صفارا كلهم لا يجوز قسمته وان كانوا كبارا وغائبين وصفارا
 حاضرا تقاسمهم الوصي فذلك لا يجوز قسمته وان كانوا
 كبارا كلهم وبعضهم غائب تقاسم الوصي مع الحاضرين
 برضاهم وامسك انصبا الغائبين حازت قسمة وفي
 احكام المنار والخلاصة والحاظية نقلنا عن شيخ
 الاصل للإمام ابي بكر خواجه زاده رحمه الله تعالى
ان قسمة الوصي التركة وغزله الانصبا على ستة اقسام
الاولى ان تكون الورثة كلهم صفارا ففيه لا يجوز قسمته
 اصلا حتى لو هلك احد الانصبا هلك على التركة
 والباقي يبقى على التركة وذلك لانه متول القسمة من
 الطرفين فيكون قاصدا ومتقاصدا فلا يجوز قسمه
 مال احد الشئيين من الآخر وفي الواو الحكية لان القسمة
 في معنى البيع والشرا والوصي لا يملك البيع والشرا من
 الجاهل بخلاف الاب حيث يجوز له ان يقاسم مال
 اولاده الصفار كما يبيع **الحبيبة** فيه للوصي ان يبيع
 حصته احد الصغيرين من رجل بالشيوخ فقا سمر
 معه حصته الصغير الآخر بتركه منه ما باعه

من

من حصته الصغير الاول بالثمن الذي باعه به فتغيبها
 المقاسة ويمتاز كل من الحصتين ويجوز حتى اذا هلك
 احدهما هلك على الذي هي له هذا اذا لم تكن الورثة
 اكثر من اثنين فان كانت يبيع حصته ما عدا الواحد منهم
 فيقاسم معه حصته هذا الواحد فتمتاز حصته ثم يترك
 منه لكل صغير حصته واحد بعد واحد مفرزا قيمته
 يعقبية الحصص ايضا ويجوز كمال في الشرح لان القسمة
 في حق ذلك الواحد الذي لم يبيع حصته قد جرت بين
 الاثنين وهما الوصي والشركي فيجوز ولا يلغيه ان
 يبيع حصته واحد من الصغار تقاسم لان القسمة
 فيما بين الصغيرين انما يتولاها الوصي لا غير وان لا
 يجوز فلا بد فيه من شرا نصيبا كل منهم على حدة او يبيع
 كل التركة ثم يترك لكل من الصغيرين والصغار حصته
 من التركة مفرزا حصته من الثمن الذي باعه به كل التركة
 فتقع المقاسة ويمتاز جميع الحصص فهذه الوجه كما ترى
 يعم جميع المراد **الوجه الثاني** ان تكون الورثة كلهم
 كبارا وبعضهم غيب ففيه يجوز قسمته وافرازه انصبا
 الحضور فيما سوى المقار اذا رضي بها الحضور اما لا يجوز
 قسمته في عقار الغيب لان القسمة كما يبيع وليس للوصي
 ولاية بيع العقار على الغيب الكسار بخلاف المتول **الوجه**
الثالث ان يكون الورثة مختلفين في عقار ومبارا وكل
 الكسار غيب ففيه لا يجوز قسمته اما في انصبا الصغار
 فلما مر وما في عقار الكسار الغيب فلا تله ليس للوصي
 ولاية القسمة عليهم فيه كما يبيع وما في العوض فلانه
 لما كان له ولاية القسمة فيهم صاروا كما هم صفارا

شبكة

فصارت المسيلة كان الورثة متاد كلهم وفيها لا يجوز
 قسمة لما مر فلا يجوز هنا ايضا **الوجه الرابع** ان يكون
 الورثة مختلفين وكلهم حضور فعزل الوصي انصب
 الكبار ودفعها اليهم وافوز بها ما للصغار حصة بلا غييز
 حصص كل واحد منهم فقيه يجوز قسمة لان القسمة
 لم تجز بين الصغار حتى يكون الوصي مؤليا لها من الطرفين
 فلا يجوز اغاها قسمة بين الكبار والصغار فيكون الوصي
 مؤليا لها من طرف الصغار فتكون القسمة قسمة
 بين الكبير والصبي وهي قسمة بين اثنين فيجوز ذلك
 بشرط رضا الكبار والظهور الشرط لم يذكره شيخ الاسلام
 في شرح الاصل والله سبحانه اعلم **الوجه الخامس**
 ان يكون الورثة كذلك قد فزع انصب الكبار وقدره على
 حصة ويأخذ حصص الصغار حصة واحدة بترقيم فيما
 بين الصغار ثانيا فقيه يجوز قسمة فيما بين الكبار وبين
 ما ذكرنا نقا وتفسد فيما بين الصغار لما مر في الوجه الاول
الوجه السادس ان يكون الورثة كذلك ويميز الوصي
 نصيب كل فرد فرد من الورثة كلهم فقيه لا يجوز قسمة اصلا
 لقسادها في حق الصغار قلت ولكون القسمة واحدة
 يسري هذا القساد اليها بين الكبار بخلاف الوجه الخامس فان
 القسمة فيه قسمة حقة فلا يسري ساد احدهما الى
 صاحبه والله سبحانه اعلم **وجه سابع** وهو ان يكون الورثة
 صغيرا واحدا وكبيرين احدهما حاضر فعزل الوصي نصيب
 الصغير وقاسم الكبير الحاضر قال فعلى قول الامام يجوز
 قسمة في كل التركة عموما كان او عقارا وعندها يجوز في
 العروض ولا يجوز في العقار كما في البيع قلت وقد كنت

من الخاتمة ما يكون **وجه ثامن** وهو ان تكون الورثة صغيرا
 واحدا وكبارا غنيا فراجع اليه والله سبحانه هو المبرر
 لعباده وفي الذخيرة **قاسم الوصي** ما لا مشترك بينه وبين
 الصغير لم يجز الا اذا كان الصغير ذميا فنعى ظاهره هذا عند
 الامام رحمه الله وقال محمد لا يجوز وان كان الصغير ذميا
 منقعة ظاهرة قال ويجوز للاب ذلك وان لم تكن فيه الصغير
 منقعة ظاهرة قال ويجوز للاب ذلك وان لم تكن فيه هـ
 للصغير منقعة ظاهرة قلت ما لم يكن حصرا له لان
 العبرة في حق المورر عدمه كما في البيع وفي الجامع
 الصغير **ان الوصي** اذا قاسم الوصي له بالملك فان كانت
 الورثة صفار كلهم او غايبين فقا سمة واعطاه الثلث
 واحك الثلثين للورثة صغار تقاسمته حتى لو هلك
 ما في يد الوصي نصفا او كلا لا يرجع الورثة على الوصي له
 بما هلك وان كان بعضهم صفارا او غايبا يجوز تقاسمة
 الوصي فيما سوى عقار الغايبين اما لو قاسم الورثة الوصي
 له بان يكون الوصي له هو الغايب فامك له الثلث لم يجز
 تقاسمته حتى لو هلك ما في يده كلا او بعضا شارك الوصي
 له الورثة الى ان يكون له الثلث التركة الموجودة وذلك
 لان الوصي وكيل الورثة ونائب مناب المورث فينفذ هـ
 تقاسمته عليهم اما هو غني من الوصي له فلا ينفذ عمله
 عليه ومثل في الولو الحقة واسدل على حوازي الاولى
 بان قال لان الوصي قائم مقام الوصي والورثة خلف عن
 الوصي فكان الوصي قائم مقام الورثة فصح تقاسمته
 الوصي له عن الورثة ثم اذا جازت القسمة يكون المالك
 نصيب الوارث واذا هلك نصيبه عند الوصي لا يرجع على

احد لانه كالمهلك عند نفسه وعلي الثاني بان الموصي له
ليس بخلف عن الموصي فلا يقوم الوصي مقامه فلا يجوز
مقتا سمته للورثة عن الموصي له ككونه احببا عند الموصي له
ولما لم يصح القاسمة يكون المالك هالكا علي الكل فيرجع
الموصي له علي الوارث بذلك ما قضى وهذا معنى ما في الحكم
الصغير والعقدية والراحية والخلصة والمنية والقبضة
والبنية وغيرها من ان مقتا سمته الوصي الموصي له علي الورثة
جائزة ومقتا سمته الورثة علي الموصي له باطله وفي قول ابي
ما ت غايبا وخلف ما لا وبين وبنات متعار وكبار يرثون
العتمة وليس فيهم وصي للميت قال لا يستلمون العتمة
الا ان ياتوا القاضي فنصب للصغار وصيا قاذ ان نصب
لهم وصيا قتلوا وان كان بعض الكبار غيبا قاتلوا الحضور
للعتمة لا يستلمونها حتى ياتوا القاضي فنصب
للمصغار وصيا وللكبار الغيب وكذا قاذ افعلوا ذلك قتلوا
وفي الذخيرة محال ان يقاتلوا في الله **قسم الشركاء** فيما
بينهم وفيهم غايب او صغير ليس له وصي لا تصح وصيتهم فان
فعلوا ذلك بامر القاضي جاز قاذ ارفعوه الي القاضي
يحل عن الغايب وكلا وعن الصغير وصيا وبامرهم بالعتمة
ثم فيما اذا لم تجز وصيتهم اذا قدم الغايب او بلغ الصغير واجاز
ما فعلوه صدقنا بالمول او دلالة بالفعل جاز لا تنه
عنه له محذور مال وقوعه فان الغايب يجوز وكذا اب
الصغير او وصيه **كل تصرف** وعقد يكون له بمجرد حال
وقوعه يتوقف الي الاجازة فان مات الغايب لواله
واجاز وارثه عملت اجازة الوارث عند ابي ح واني
يوسف رحمها الله تعالى ولا تقبل عند محمد رحمه الله

فيبطل

فيبطل العتمة ثم انما يعمل الاجازة من القادم او البالغ او الوصي
الوارث اذا كان المتوفى قايما وقت الاجازة اما اذا كان
هالكا وقت الاجازة فلا تقبل كما في البيع الموقوف وفي
الهداية **حضر وارثان** وبرهننا علي موت المورث وعدد
الورثة وطلبنا قسمة دار في ايديهم وفيهم غايبا او وصي
قسم القاضي بطلبها وينصب وكلا يحفظ نصيب الغايب
ووصيا يقض حصص الصغير لزوجهم سنة الوفاة هـ
فتعوله ابي ح رحمه الله تعالى وقال لا تقسم مجرد الاعتراف
وان كانا للمعار كماله او شئ منه في يد الغايب او يودعه
الحاضر او الصغير لم تقسم قضا علي الغايب والصغير للحكماء
يوهمنا عن خصم حاضر وامني اخم ليس يخصم عنه فيها
تثبتت عليه والقضا من غير خصم لا يجوز وان حضر
نوارث واحد لم يقسم لانه لا بد من حضور خصم لان
الواحد لا يصح محاسنها ومقاسمها وتقاسمها ولو
كان الحاضر صغيرا وكبيرا نصب القاضي وصيا عن الصغير
وقسم اذا قمت السنة وفي الهداية **والقاضي** علي
الوصي في المالك من التركة لانه امين وله ولاية حفظها
فكون كما في البعض هلك قبل العتمة وفي القابضة **تصرف**
الوصي انه قائم وقبض نصيب الصغير وهلك قاذ
بلغ لم يرجع علي الكبير قال فلو قال للكبير ان دفنت الي كل
واحد منكم حصة فماتت فماتت لانه قسمة وقسمته بينهما
وهي حاضرات لا يجوز قال ولو قال للوارث والموصي له
بالثلث قسمت ودفنت اليك لم يصدق علي الموصي له
ويضمن له الثلث لانه صدق علي الوارث في ثلثي
الثلث وفرد دفع الوصي الي احدي الموصي له بالثلث نصيبه

شبهة

حتمية وهكك الباقي في دمه لم يرجع الورثة على أخذ
 الحتمية لأن قسمته على الورثة جائزة ويرجع الوصي
 له الآخر على الذي أخذ بنصف ما أخذ لأن قسمته الوصي
 على الوصي له غير جائزة أما الوضاع ألفا أخذ الآخر خمس
 الباقي لأن حقه في ألف وحق الورثة في أربعة الأسس
 وقرأ أيضا **ولو كان ثلثا لورثة** ثلاثة واحد ثم صغير
 والاخر ثلثا فأعطى الوصي للكبيرة الحاضر الثلث فملك الباقي
 الثلث الغائب القابض بثلث ما قسم لأن قسمته على
 الصغير جائزة وفي الكافي عن فتاوى الفاضلي وإفراز
 فتاوى الصغري **صبي اقرب** بانه بالغ وقاسم الوصي ثم
 ادعى انه ليس بالغ قال كان مالهما نصفًا حازت ولا يقبل
 قوله وإن كان غير بالغ وإن لم يكن مراهنًا ولم يعلم ان مثله
 لا يحتمل عادة لم تجز قسمته ولا يقبل قوله انه بالغ لأن
 الظاهر يكتد به **قلت** المسئلة على ان بعد بلوغه الي
 اثني عشر سنة لم يلحقه اقدارة بالبلوغ ان لا يكون
 بحال الاحتلم مثله عادة **فصل في الانفاق**
 ذكر في الذخيرة انه ينبغي للوصي ان لا يصدق على الصبي
 في النفقة بل يوسع بلا اسراف فيه وذلك لتفاوت
 بقلة مال الصبي وكثرته فنظر الى ماله ونفق بسبب
 حاله كمال في التوازن وهذا هو تمام النظر في حق
 الصبي وفيه انه روي عنه شريح رحمه الله انه قال
 اسبقوا على التاممي اموالهم كان ما لو اتفقوا على
 اموالهم وان عاينوا فسد زعم الله تعالى من فضله
 ومنه حكايه **وهي** ان على ابن حزم قال كان وصي
 يعطي كل يوم ثلثي درهم فأميت ابا يوسف وقلت

له

له انه لا يكفني فنعوا وصي وامره بان يعطي كل يوم درهما
 وهو رواية فقد رفقوا لهي كل يوم خمسة دراهم وقال
 هذا في مال خسر لم يقل قال علي كنت ايجب ابا يوسف
 في صغيرا قال الفقيه اسنادا لا مام بقوله هذا في مال
 خسر لم يقل الى ما ذكرنا من اعتبار قلة المال وكثرته
 ومثل المسئلة في الخانية وفي كتاب الخصال **اذا كان**
 للصغير مال وله وارثه معا سير لا يجب على الوصي
 ان يعطيهم النفقة وفي فتاوى الفتاوى **ولو انفق** الوصي
 على أحد الصغيرين أكثر من الآخر ثم هلك الباقي اتبع
 صاحب الأقل على صاحب الأكثر بنصف الفضل اذا قامت
 السببة قال **ولو كان** صغيرا وكسيرا فانفق على الصغير
 مائة من الألف مثلا فوضاع الباقي يرجع الكبير على
 الصغير بخمسة وذكروا في البنية ولا تنفق الوصي في
 النفقة ولا يقتر ويكون بين ذلك قواما وفي البنية
ويومر الوصي بختان الستم واعطاء احنة الخائن ونحوه
 السببة في زفافها يفعل ذلك بغير امر الحاكم وذكر
 في ويخير السرخسي انه **يصدق الوصي** في سبعة مؤلفين
 في الاتفاق على الصبي ومما ليكه ودونية وفي هلكهم
 وفي اباق عبده وفي اذ جعل من انق منهم وفي سلا السيد
 للصبي وفي اذ اعزهم وفي اذ اخراج اراضهم وكلها يصدق
 يصدق بيمينه **وفي** فتاوى الفتاوى الاصل فيه ان
 الوصي يصدق فيما سلف عليه ولا يصدق فيما لم
 يسلف ومثله في الجامع الكبير قال فانه قال الاصل
ان الوصي متى اقرب تصرف في مال الصغير بعد بلوغه
 والصبي متكر ينظر ان كان تصرفا فهو مسلط على ذلك

من جهة الشرع فإنه يصدق فيه ويقبض قوله بهينه وإن كان
تصرفاً لم يكن هو مسلطاً عليه من جهة الشرع فإنه لا يصدق فيه
ولا يقبل قوله بدون البينة فلو قال أنفق عليك مالك
في سفر أو النفقة نفقة مثله في مثل المدة وأنكر الصبي
صدق الوصي بهينه لأنه مسلط على الاتفاق بنفقة المثل
سرعاً أما لو لم تكن النفقة نفقة المثل وكان زائد عليه
بكثر لا يصدق في الفضل لأنه ليس بمسلط عليه سرعاً
لأنه أسوأ فلا يصدق بهينه وكذلك لو قال أنا أناك
أنكر لك رقيقاً أو قال استترت لك رقيقاً وانفقت
عليه كذا أكد أدبها والمغفر منك والرفيق قائم أو
هالك يقبل قوله في نفقة المثل بهينه لأنه مسلط عليه
سرعاً لأنه أصلاح لماله وحفظ له فمصلحة الوصي ما يكره
أصلاح نفسه قال **ولو قال الوصي** أفلام في يد رجل إلى
استترت لك هذا أفلام من فلان بكذا أنت هالك وقتنه
وانفقت عليه من مالك ألف درهم فها هو الرجل وغصبه
من وادي الرجلان العبد له وأنكر الصبي سؤال الوصي له وانفقت
عليه من ماله صدق الوصي في حق الصبي بهينه حتى
لا يقبض له شيئاً من المثل والنفقة لأنه أقرب مما هو مسلط
عليه سرعاً ولا يصدق في حق صاحب اليد وأفلام فلا يكون
للمغفر ولا يلزم على ذي اليد دفعه للصبي لأنه في حق
أما سأل هذا ومبدع وفي كائنات **قال الوصي** أنفق ما لك
عليك صدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل فيما
يكذب به الظاهر يعني في الزائد وفي الأحكام **أدعي**
الوصي اتفاق كذا أكد أدباً من مال اليتيم على اليتيم بطل
إن كان ما يدعيه مما انفقت مثله على مثل تلك المدة

صدق

صدق ومثله في البينة عن السراجية وفي نوادر شيخ الإسلام
نظام الدين عن أبيه صاحب الهداية **انفق وصي القافر**
على اليتيم ماله ثم استقرض وانفق عليه قال لا يطالب
الصبي بهينه بلوغه وكذا الأب استقرض وانفق عليه
فإنه لا يرجع على الصبي بعد البلوغ وفي قسمة الزاهد
عند جمع العلوم **قال الوصي** أو الأب بعد بلوغ اليتيم بعث
أرمنك وانفقت عنها عليك قال الوصي صدق في المالك
وبه قال أبو ذر رحمه الله وذكر في المخرقة وفي الخلاصة
أيضاً نقلاً عن النوازل **انفق الوصي** على اليتيم من مال اليتيم
في تعليم القرآن والأدب إن كان الصبي رشيده أصلاً لنكح
حاز وصار الوصي ما جوز فيه والأفعلى أن يتكلف في
تعليم قدر ما يوافق صلاحه ومثله في الكائنة والسراجية
وكذا في الولاء الحقة والبينة ومنها **ويومر الوصي** بليمه إلى
المكاتب وعطاء المعلم وفي مختارات النوازل **يجوز للوصي** أن
ينفق مال اليتيم في تعليم القرآن والأدب إذا كان الصبي
صالحاً لذلك وألا يتكلفه قدر ما يجوز به الصلاة وفي القسمة
للزاهد لا **يفض الوصي** ما انفقت في المصاهرات بين
اليتيم أو التهمة وغيرها في طلع الحاطب أو الخطبة وفي
المنافقات المكفدة والهدايا للمهودة في الأعياد وغيرها
من مال اليتيم أو البينة مما هو متعارف وإن كان ماله كيد
وقال عن الأئمة الكراسي **والوصي** اتخذ مصانعة من
مال الصغير كحنه للأخارب والكبرياء والحجاء مما لم يرف
فيه ومثله عن القاضي أبي حامد رحمه الله **ولذا** أنه
اتخذ مصانعة لمودبه ومنع عنه من الصبيان وكذا العبد
وقال أبو يوسف التلاي وحيد الدين الوصي أنه لا يجوز

له انما اذ الصنافة للمودب ولا اعطا العبد لله له حتى لو فعلها
 يضمن وفي الوجيز **قال صغير بن** قاذركا وطلبنا من الوصي
 الشراي وقال الوصي كانت التركة القدرهم فانفقت على
 كل منها النصف منها فصدقه احدهما وكذبه الاخر وكذا
 عند الامام انه قال يرجع المكذب على المصدق بنصف
 نصيبه وهو الربع ولا يرجع على الوصي وقال ابو يوسف
 لا يرجع المنكر على احد لان الوصي مصدق في الاتفاق
 على المنكر بيمينه وفي سبب الاصل تنسخ الاسلام خواهر
 زاده رحمه الله تعالى **سبب المنكار** وابوهما وصيه في
 قوله انفقت عليكم من اصل مالكم كذا كذا درهمها وقالوا
 انك كنت تنفق علينا من الربح او مالنا كان يتبع لها
 فلان يجب على الوصي اليمين على دعواه اما اذا ادعوا
 عليه وكذبهم الظاهر فيه كان يدعو كونه تنفقة شيئا
 قليلا لا يكفي مثله لئلا يفي مثل المدة في الغالب لا يلتفت
 الى قولهم ولا يكون على الوصي اليمين وهكذا اذا كانت
 التنفقة التي يدعي الوصي اتفاقا تنفقة المثل ولزيد منها
 بسبب ما تواتر في زيادة ممتلك الاجترار فيها فانه لا يصدق
 الوصي ويجب عليه القصاص الا اذا فرغوا من غوايمهم
 محتمل كان يقول كنت استنزلت لهم ثانيا فذلك فلو كنت
 لهم ثالثا فانه يحصد في قوله بيمينه لانه امنيا
 وفي معاصرتا وكرسيه الدين يقول قول الوصي فيما
 اتفق بالعرف ولم يسرف وكذا في الخراج لانه امنيا
 من جهة الملت او القاضي والقول للامن مع اليمين
 فيما جعل امنيا وفي ادب القاضي للمصدر الشريفة
وتقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق على السليم

وعلي

وعلي ماله من العبيد والصناع والدواب وكوفي كذا اذا
 ادعي ما تنفق على مثلهم في مثل المدة لانه قائم مقام
 الموصي او القاضي فكما يقبل قول القاضي فيما يكون
 محتملا فكذا يقبل فيه قول الوصي ومثله قيم الاوقاف
 ومسولها وفي المزاج **قال الوصي** انفقت عليه من ماله
 او استنزلت شيئا لليتيم او ساجرت صدق في تنفقة
 مثله وان قال كضي القاضي تنفقة ذي رحم محرم منه
 من ماله فانفقت لم يصدق الا بيمينه وان قال ادست
 خراج ارضه او جعل عبده الايق ولا يعرف ذلك الا بقوله
 صدق عند ابى يوسف رحمه الله تعالى ولا يصدق
 عند محمد رحمه الله تعالى وفي جامع الفتاوى **ولو انفق**
 رجل على الصغير وقال اخوتي الوصي بذلك صدق الرجل
 وفي الوجيز **وصي عليه** القدر ما لا خوف فيما ادركا
 طلبا منه المال فقال الوصي لو اخذ منها دفنت اليك
 نصيبك منها فكذبه المدعي اليم لم يضمن الوصي بل يكون
 الباقى بين الاخوين نصفين وفي زيادات القاضي
 ابى حنيفة الاستروتنى رحمه الله **سبب المنكار** وطلبوا
 من الوصي المال فقال انفقت عليكم منه لكذا درهمها
 وذلك تنفقة مثلهم في تلك المدة وكذبه الورثة
 قالوا قول الوصي اجماعا وان كان الحاكم اخوجه عن
 الوصاية وفي الخلاصة عند الاقضية **سبب المنكار** فاخبرهم
 الوصي ما دخل واخرج صدق فيما يحتمل ويحلف على كل
 حال قال وفي المحيط وكذا القيم في الاصل منه ان القول
 للقاضي في مقدار المقتضى وكما ان الخصام لا يقبل
 قول القيم لما ان له الحفظ لا غير فكون مدعيه في

شبهة

عهدته وقد جرى في فصل البيع وفي الخانية **بلى الصبي** وطلب
من الوصي ماله فقال قد ضاع مني صدق وحلف كما لو
ادعى اتفاق ما نفق عليه مثله من ماله في تلك الخانة
ولا تقبل قوله فيما يكذب به الظاهر وذلك لأنه أمني
في حفظ ماله ملط على الاتفاق بنفقة أمثاله
والقول في الأمانة قول الأمني مع المني إلا أن يدعي
أمر يكذب به الظاهر حينئذ نزول الأمانة وتطهر كخانة
فلا يصدق كذا في الولوية وكذا ومثله المسئلة في النفقة
عند السراجية وفي الكافظية أيضا وفي النسبة **يصدق**
الوصي في النفقة والصناع باليمين لا في النفقة من
ماله لا يرجع وفي الأحكامات انفق الوصي على الصبي
من مال نفسه ترجع به في مال الصبي ولو لم يشرط الرجوع
وفي متصرفات قوايد صاحب المحيط **استغرض الوصي**
من مال الصبي ورجع ما نفق عليه مدة من هذا المال
الذي تصرف فيه فإنه يكون متبرعا حتى لا يكون له
الرجوع بحساب ماله لأنه ما من متبرعا فلا يخرج عن
العهد مالم يرجع الأمر إلى القاضي وإلى منصوبه
قال ومثله المتولي وأيضا في أدب القاضي المصدر
الشهيد **ادعي الوصي وقيم الوقف** الاتفاق من حال
نفسه وأراد الرجوع لم يكن له ذلك إلا بالاشهاد لأنها
به عيان لنفسه دينا على الستم فلا يستغناه بحرد
الدعوى وذكر في الملقط ما يدل على صحة رجوع الوصي
بلا رفع إلى الحاكم فإنه قال **إذا انفق قيم الوقف في**
الوقف من ماله ليرجع في غلته فله الرجوع فيها وكذلك
الوصي قال لكان إذا رفع الأمر إلى الحاكم وادعي لا يكون

القول

القول قوله ولا بد له من إقامة البينة وفي قوايد صاحب
المحيط **انفق الوصي** على الصبي من مال نفسه له الرجوع
وإن لم يشرط كالقيم على الوقف بنفق على عمارته من
ماله ومثله في القعدة وقفاويك رئيس الدين **سورة المسئلة**
في جندع له لا يدخله في دار الوقف ليرجع بقيمته في القعدة
ثم قال الاستروثي ووليت في بعض الفتاوى **أن القيم**
التمار يرجع أن اشهد وألا لم يرجع بخلاف الوصي أو الوارث
حيث لا يكون متطوعا بشرط الرجوع أو لا وقال صدر
الاسلام طاهر بن محمود في قوايده **ينبغي** للمتولي إذا أراد
ذلك أن يرفع الأمر إلى الحاكم فأمروه بالاشتراض والاتفاق
وفي العدة في مسئلة الجندع قال لا حوط أن يبيع الجندع
بم ينزبه للوقف وفي النسبة عند السراجية **لا يصدق**
الوصي فيما يقول بعد البلوغ انفق عليك كذا كذا أدبها
من مال لا يرجع به عليك ومثله في الخانة وذكر في
الواقعات والخانية **لا يكون** الوصي متطوعا بشرط نفقة
الصغير أو كسوته من ماله نفسه وفي فتاوى الفصلي
أوصي إلى زوجته وله منها أولاد صغار وكبار فاحتاج المصارف
إلى النفقة لتزاد في القسمة فانفق الأم على المصارف ليرجع
في مالهم بعد القسمة رجعت أن اشهد في عند الاتفاق
وألا لم يرجع لأن الغالب من نفقة الوالدين الاتفاق على
الأولاد للبر والصلة لا للرجوع أما لو كان الوصي اجنبية
لا احتياج في الرجوع إلى الشهاد قكت لعدم تقاريفه
البر فهم قال والرواية في الولد حيث قال لا يرجع بلا اشهاد
على الرجوع ومثله في قوايد صدر الاسلام في الشروقال
المدر ولو كان وليا عنه أو وصيا رجع مطلقا يعني رجع

شبكة

بما ادي من المهر اسره او لم يشهد قال القاضي رحمه الله
 اذا ادي الاب ثمن ما استتراه له من مال نفسه ليرجع
 في ماله فانه لا يرجع ما لم يشهد عند النفقة ذكره في
 التوازل وفرق بين الوالد والوصي وهكذا الفرق بين
 الوالدة ان كانت وصيا وبين ان يكون الوصي امرأة غيرها
 من النساء ذكره في جامع المقار وفي العدة ويوقع الخاتمة
 والخلاصة عن الاحساس **الاب اذا استترى** خادما لانه
 الصغير ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع عليه الا اذا
 شهد انه استتراه ليرجع عليه قال وان لم ينقد الثمن
 حتى مات ولم يكن اسره اخذ من تركته لانه دين عليه
 ولا يرجع عليه بقبلة الورثة **واختلفت الروايات**
 في اعتبار وقت الاثر في بعضها يعتبر وقت الشراء في
 بعضها وقت النقد وفي الوصي يرجع اسره او لم يشهد
 قال وفي المحيط عند محمد رحمه الله تعالى **انوكي الاب**
 الرجوع ونقد الثمن على هذه النية وسعه الرجوع
 فيما بينه وبين الله تعالى اما في العضا فلا يرجع ما لم
 يشهد ومثله وفي المنتقى وفيه ايضا **لو شري الاب**
 لطفله شيئا يجبر هو عليه كالطعام والكسوة لمفقره
 الفقير لم يرجع اسره عليه او لم يشهد لانه واجب عليه
 وان شري له ما لا يجب عليه كالطعام لابنه الذي له مال
 والدار والحادم رجع ان اسره عليه وان لم يشهد لم يرجع
 وعندنا في حنفية رحمه الله تعالى في خوالده ان كان
 لابن مال رجع ان اسره والا لا وان لم يكن له مال لم
 يرجع اسره اولا وفي الخاتمة **ولو شري لطفله شيئا**
 وضمن عنه ثم نقده من ماله يرجع قيا سالا استحانا

امالي

اما لو كان حيا فعليه انما نقده لا يرجع عليه وفي الخلاصة
 عند الايمان **استري الوصي** من مال نفسه طعنا للنفقة
 او الكسوة كان له الرجوع في مال الصبي بشراة الشرود
 قال وانما استرط الاسر لان قول الوصي وان كان مسترا
 في الاتفاق كله لا يعتبر في الرجوع في التركة الا بالبيعة
 ومثله عند الامام خواهر زاده وفي المسوط **استري**
 الوصي من ماله طعنا للتميم او كسوة يرجع في مال التميم
 اذا كان له على ذلك بيعة ولا يصدق على اذ او خراج
 ونقد الثمن من ماله اذا انكر الورثة حتى يقيم بيعة
 على ذلك وهذا بخلاف ما اذا قال ادبت الثمن من مال
 التميم الذي عندي فانه يصدق فيما قاله من غير
 بيعة وفي المنتقى **انتق الوصي** من مال نفسه على الصبي
 وللصبي مال غائب فهو متطوع في الاتفاق استحانا
 الا ان يشهد انه قرض او انه يرجع به عليه لان قول
 الوصي لا يقبل في الرجوع في شربة لذلك وفي القاسية
 ويكفيه النية فيما بينه وبين الله تعالى وفي الوجيز **ولو**
قال الوصي ادبت ثمن عبيدك او خراج اراضيك من مال
 نفسي يصدق بيمينه وفي المحيط ان في الرجوع اي رجوع
 الوصي بلا اسره للرجوع اختلف في المكاتب رحمه الله تعالى
 وقد كرتي الا بضاوح وواقعات الناطقي والخاتمة والخلاصة
 انه **لو نقد** الوصي ثمن المكاتب من مال نفسه يصدق
 اذا كان المكاتب اى كتمن المكمل وكذا الوارث وفي القاسية
 وكذا في اجرة القتال والعتق وهذا كما لو سلم بنقد الثمن
 من مال نفسه وفي الخلاصة وكذا لو كفنه الوصي من مال
 نفسه يمين بيباب نفسه واراد الرجوع فانه يصدق

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ويرجع بعينه في مال الميت وفي الخاصي ولو شراه الاجنبي
 لا يكون له ان يرجع بالقيمة وفي الوييزان الوصي لا يصدق
 في عت كفت المثل الا بالسنة قال كذا الوتقده من التركة
 وذكر الامام خواهر زاد **ان كفت المثل** على ما ذكره نصير
 هو مثل ما يلبسه الرجل في الاعياد ومثل ما تلبسه المرأة
 في زياره ابوبها ومحارمها وقال الفقيه ابو جعفر هو مثل
 ما يلبسونه في غالب احوالها وفي الخانية والقبابنة
 والخلاصة والخاصي **علم الوصي** بعد الدفن عيبا في الكفن
 يرجع بالتقصان وكذا الوارث اما الاجنبي فلا يرجع وقيل
 يرجع هو ايضا ذكره في الخانية وقال والجميع انه لا يرجع
 وقال في الخاصي ايضا وبالاول بقى والغرف ان الاجنبي
 مشتر لنفسه وفيما يشترى منه الميت لتمامها بمقامه
 فتكون الكفن باقيا على ملك الميت فيمكن ان يرجع
 ما نقصان اما الاجنبي فقد خرج عن ملكه بالتلف
 فلا يتمكن من الرجوع وفي القباينة **ولو شراه اجنبي**
 وكفنه به ثم ينسئ وعاد الكفن اليه برده بالهيب وذكر
 في الخانية والخلاصة عن الواقعات **والا يضاح ادب**
الوصي او الوارث دين الميت من مال نفسه يرجعه في مال
 الميت وان لم يقبل عند القضا ابقى لا يرجع ومثله في الوكيلة
 وذكر الحاكم في مسروده **ان الوصي** او الوارث اذا قضى دين
 الميت من مال نفسه ان شرط الرجوع يرجع اما اذا لم يقبل
 سنيا وقت القضا لم قال قضيت لا يرجع لم يصدق وفي
 جامع الصغار **اذا قضى** الوصي دين الميت من مال نفسه
 يرجع به ومثله في القباينة قال وكذا الوارث ويصدق
 انه قضى ليرجع وفي الخانية **اذا اتضا** بلا امر الوارث

واشهره

واشهره عليه لا يكون متطوعا قلت شرط هو في الرجوع
 الا شهاده ولم يشترطه في النوازل قال وهو المختار فانه
 ذكر **ان الوصي** اذا انقذ الوصية من مال نفسه يرجع به
 في مال الميت وهو المختار فتكون الرواية في الوصية رواية
 في الدين لانه مقدم عليها وجوب قضائه كذا من لزوم
 انفاذها والله سبحانه اعلم وروا في الخاصي **ان الوصي**
 اذا انقذ الوصية من مال نفسه فيلزم ان كان وارثا يرجع
 في التركة والا لا وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع وان كانت
 لله تعالى لا يرجع لانه في الاول مضطرا لان لها كاتبا من
 العباد فتكون لقضا الدين وقيل له الرجوع على كل حال
 وهو قول ابن سلمة رحمه الله تعالى **وبه يفتي** لانه وكيل
 عن الميت والوكيل اذا ادى الثمن من ماله يرجع به على الموكل
 رواية واحدة فكذا الوصي وفي الوكيلة **نفذ الوصي**
 الوصية من مال نفسه ليرجع بذلك في التركة فله ذلك
 سواء كانت الوصية لله تعالى او للعباد وسواء كان الوصي
 وارثا او غير وارث لان الوصي لسان نفذ مثل هذا كق
 نفقة اليتيم وغیره في السراجية **ولو انقذ** الوصية او الاب
 الوصايا من مال نفسه فهو مستبرع لى له ان يرجع في التركة
 غروها من مال نفسه فلو اجاز الاب او الوصي ياز والا وفي السنة **واذا انقذ**
 الوصي الوصايا من مال نفسه يرجع في التركة وارثا كان
 اولي والوصية قربة اولي وفي الخلاصة عن النوازل **الوصي**
 اذا انقذ الوصية من مال نفسه يرجع في التركة وهو
 المختار ذكره في واقعات الناطقي وفي الاصل **ادعي عليه**
 الوصي اذا اضمن شي اسره ملكه في صباه وماله هو ما

قال الامام في هذا الموضع
 انما هو في قوله
 في قوله

قال الامام في هذا الموضع
 انما هو في قوله
 في قوله

استركت شيئا في صباي **او قال الوصي** قد فرض القاضي لاختك
 الزمت نفقة في مال له كل شهر كذا فاذا ديت له منذ عشرين
 سنة وكذا به **الوصي** **او كان** في ارضه ما فقال الوصي
 فزت الان وقد اديت خراجها منذ عشرين سنة وقال
 الابن لم يزل كان في هذه الارض ما مدت حان الي قال محمد
 رحمه الله القول للوصي مع ميمنه والوصي ضامن حتى تقوم
 لها البينة لان الوصي يتكبر ما يدعيه الوصي من التاريخ السابق
 في موت الاب وقال ابو يوسف القول للوصي مع ميمنه
 لانه ينكر ما يدعي عليه الابناء وجوب تسليم المال
 على الوصي اذ في مال الوصي والامني متى اخرج غير
 محتمل للصدق يجب تصديقه ذكره في الولو الجنية وانما
 قال او كان في ارضه ما لانه لو لم يكن في الارض ما يوم
 الخصومة فالقول قول الوصي مع ميمنه اجماعا تحكما
 للمحال على ما عرف في موضعه وفي الخاتمة **قال الوصي**
 فرض القاضي لاختك الا عني هذا نفقة في مالك كل شهر
 كذا وروها فاذا ديت اليه ذلك منذ عشرين سنة وكذا به الابن
 لا يقبل قول الوصي اجماعا ويكون من مال المال ما لم تقوم
 بينة على فرض القاضي واعطا المفروض للاخ قلت
 وهذا كما ترى يخالف لما في الاصل فعمل في التواخيصة ورايتني
 وفرا في الخلاصة والولو الجنية وكافضية **بلغ الصبي**
 فادعي عليه الوصي الاتفاق او ادا الاراضي متدمات
 الاب وهو عشرين سنة وجماد الصبي انما مات الي منذ
 سنتين فالقول للوصي عند محمد وللوصي عند أبي يوسف
 على ما مر ومثله في الاصل ايضا ومثل الاخير في المثنية
 وغنية المثنية وبينة الفنية وذكر في الفتاوية ولو ادعي

خراج

خراج ارضه من مال نفسه يشهد انه يرجع وكذا لو قال الوصي
 انفتت علي عبيدك المورثين وهم عشرة عشرين سنة
 الكل وانكر الصبي ذلك وهو في موضع اخر من الحافضية
 ان كان مثل ذلك الميت عليك مثل هؤلاء العبيد صدق
 وان كان لا يعرف ذلك الا يقول الوصي ولم يكن مثله ملك مسلم
 صدق الاب قلت والظاهر ان الاستحلافية ثم انما شرط
 في الاولى موت العبد لانهم لو كانوا احياء يصدق الوصي في
 نفقة الكل بلا خلاف فيه وفي جامع الفتاوى **بلغ الصبي**
 فقال الوصي انفتت مالك فيك اوفي كذا عدد امس
 اركابك الزمت ورثته او استرثتهم انا وكان نفقة الكل
 كلهم ما نزل او هم هو لا صدق لانه استرثهم هو لا عليه
 وفيه ايضا **الشكري الوصي** خادما للضعيف باقل من قيمته
 واستقرض من ماله فكساه كسوة مثله واعطه طعام مثله
 لم يضمن الطعام والكسوة لان الخادم نزل عن ملك الصغير
 ولم يملكه بالسر الوصي الا ان يستحده او يحكي فيه ما يضمن
 فملكه بالقبض فيضمن الطعام والكسوة وكذا **وقال الوصي**
 ادبت لجل من ابق من عبيدك الف درهم وانكر الابن
 اباق عبيده فهو على الخلاق السابق ايضا ومثله في الوجز
 حال في الخلاصة ان الصدر الشهيد لم يذكر في ادب القاضي
 في كلام من هذه المسائل الا اربعة الخلاف بل قال القول
 للابن حال وقيل الكل على ما ذكرنا الخلاف انتهى قلت
 والصحيح يثبت للخلاف وهو المذكور في عامة الكتب على
 ما نقلناه وفي الاصل والخاتمة واجمعوا على انه **قال**
الوصي ابق عبيدك ال انام فاستأجرت رجلا بمائة درهم
 لخدمته فاديت له فانكر الصبي ذلك يكون القول قوله لانه

هذا الموضع
 في قوله

يدعي ما هو سلب عليه لانه ادعى المال بالاستحجار وله ذلك
 لان الاستحجار من باب التجارة ذكره في الولو اجية وفي
 الفتاوية قال **الوصي** كنت دفعت جمل ابق لك لم يصدق
 الا ان تقول استاجرت رجلا ليرده فيصدق اما لا يصدق
 في قوله امرتك فاستاجرتك انت ودفعت الاجرة الاتجة
 كمال في الاصل وغيره **ولو قال الوصي** في هذا وامثاله ادبت
 من مال نفسي لارجع بعقلك لم يصدق الا بالينة ومثله
 في الوجيز وفيه ايضا وفي الجامع الكبير **قال الوصي** ادبت
 خراج اراضيك او جعل من ابق من عبيدك او ضمان شئ
 اسرته في سترك او نفقة اقرار بك بعد القرض لهم او كن
 عبد استرته لك من مال نفسي لارجع عليك لا يصدق
 بيمينه وعليه اقامة البينة **وكذا** لو قال انتقت عليك
 كذا وهو نفقة مثله وفي الفتاوية **وكذا** لو قال قدبت
 كناية عبيدك فلان او قال اسرته لك انت مال فلان قادت
 ضمانه من مالك او قال اذنت لك بالتجارة فركبك اليرين
 فقصير او زوجتك امرأة فاعطيتها المهر ومات وهو
 وليه او قال ادبت خراج ارضك والارض في المال لا تصح
 للزراعة لم يصدق اما لو كانت الارض ملكة للزراعة
 يصدق في انهما لم تول كذلك ثم في كل موضع لا يصدق بيمينه
 تقبل بينته **ولو قال الوصي** ان خلف الصبي علي العلي لو قال
 في جميع ذلك ادبت من مال نفسي لارجع به في مالك
 لم يصدق الا بالينة وفي الحافضية **استدعي الوصي** خادما
 للصبي وتعد الثمن من مال نفسه يرجع به علي مال الصبي
 اسره وقت الشرا والتقد او لم يرده وفي الجامع الكبير
وصي الي برجل وقال كنت استرته من هذا غلاما

للصبي

للصبي بالغ ودم وقبضت العبد فذلك عندي والثمن باق
 الي الان وطلب الرجل الثمن ان كان الحاكم يصدق الوصي
 ويلزمه باء الثمن من مال الصبي اما لو اتى به وقال انه
 عا قبيد ابق للصبي من مسرة ثلثة ايام وطلب هو باليصل
 كان الحاكم لا يصدق الوصي ولا يلزمه باء الجعل الا بسينة
 علي الا باق والرد وفي التوازي **جدار** بني داريا بصفرين
 لها علم مملوكة منها وصي هم فوهي الجدار وخيف سقوطه
 فطلب احد الوصيين بناء الجدار ومروته وامسح الآخر والي
 يرفع الطالب الامر الي الحاكم فينصب الحاكم امنا فان راى
 في تركه ضررا عليها اجبره ان يعلو البناء صاحبه وهنخل في
 ما اذا كان الجدار لها لغني فامسح احدهما عن المرومة حيث
 للبيير بالبناء لانه رضي بدخول الضرر علي نفسه فلا يجوز علي
 دفعه اما في الصورة الاولى فمدخل الضرر علي الصبي الوصي
 فلا يملك منه لاني الاضرار مدقوع ومثله في الولو اجية والحائنة
 عن فتاوى الفضلي وفي جامع الصغار **وصي امرتي** راكفت
 في خانة رسيده واعمارت كند يا غله **دار** خانة يتيم راكفت
 نادوان خانة عمارت كند واوكر دهل يرجع بما التقى في
 الهارة علي اليتيم بدون شرط الرجوع عليه كمال ينبغي ان يكون
 علي الاخلا في الذي ذكره فيما اذا مال لغده انتفق هما وه
 دارى قال الامام الرضى يرجع من غير شرط الرجوع
 ويحال الامام خواهر فاده لا يرجع بدون الا شرط وفي
 ادب القاضي للصدر الشهيد **انهم القاضي الوصي** في شئ
 هل يستخلفه اخلف فيه المتأخرون فمنهم من قال يستخلفه
 اذا ادعى عليه شئ معلوم اما اذا لم يعلم المدعي به فلا
 يستخلفه واكثرهم علي انه يستخلفه وان جهل قدر المدعي به

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

لان هذا استخفاف للنظر والاحتياط في امر الدين فمضى أحسن شيء
من الحيانة بحياط با استخلافة ومثله القيم للوكف قال وهذا
الحكم مختص بالانبياء والاولياء حيث يخلف فيها بالتمتة
اما في سائر الدعاوى فلا تخلف بدون معرفة ذلك المدعى به
وفيه **انه ينبغي للقاضي** ان يحاسب الامانة على ما جرت على
اليدين من اموال المتأمنين وغلا فثم فان احس بخيانة
عزله واستبدله بغيره وان وجبه اسبا فترده وفي محل ضرر
تأوى رشدا لدين **ما ت عن ابن كبر** واولا دفتار والكبير
وصيهم من الميت او القاضي فانفق على الصغار في صغرهم
فلما كرم ان يحاسب الوصي فلو امتنع الوصي عن اعطاء الكفا
فلا يجبر على الحساب لانه امني من جهة الميت او القاضي
والامتنع مصدق فيما هو امني بميمه وفي شروط القاضي
جلال الدين **للوصي** ان يحاسب وصيه اذا بلغ لمعرف
انه هل انفق بالمعروف او لا لكن لو امتنع الوصي لم يجبر
على ذلك وصدق مع ميمه لانه امني الميت او القاضي
وفي التهادية **كبر الورثة** واختر وصيهم بانة انفق كل
مختلف ابيهم عليهم وعلي عبيدهم وعلي ضياعهم او قال لهم
ما بقي عندي منه الا هذا القدر ولم يقسم اكال قارادوا
محا نسته وبيان مصروفه شيئا فليعلموا انه هل انفق
بالمعروف وطلبوا من الحاكم المتأسبوا وطلب الحاكم نفسه
ذلك فلمهم ذلك وكذا الحاكم كلفوا امتنع عن اعطائه لم
يجبر عليه ويكون القول قول الوصي فيما انفق وفي الصرف
لانه اما امينهم او امني الحاكم فيثبت قوله فيما هو امني
فيه وفي الخلاصة والكافضية **هذا** ان يعرف بالا ما منه
وان لم يعرف بها اجبر على التفسير **ومعني** **الخبير** ان يحضره

مطلب
للقاضي ان يحاسب الاضامن
من اموال المتأمنين
وغلا لاهم

مطلب
للوصي ان يحاسب
وصيه اذا
بلغ

مطلب
للمحكمة ان يحاسب
الخبير ان يحضره

يومني

يومني او ثلاثة وخوفه فان لم يفسر بحسبه بل يكتفي بميمه
ثم قال **وينبغي** ان يحاسبه سنة فسنة وفي الاولوية **ترك**
ابني ووصي الى احدهما فاراد الاخران يعلم قدر الوصايا
والمال له ان يجبر الوصي به كليا يضييع المال وفيها **وهي** في حجة
يتمان استنزي لهما امتعة وانفق عليها فلما طلبا منه
تفصيل الحساب حتى يعلم كل منتق على كل واحد منهما ان
امكن له ان يفصل والا فالقول له في نفقة مثلك ولا يجبر
على البيان اما لو بين كان احسن لانه انفي للتمتة عن
نفسه **فصل في الضمان** قد سبق في الفصل الثالث
عن سرح الاصل لئلا سلام خواهر اذ ان الوصي يضمن
الفصل فيما انفق على الصبي زيادة على نفقة المثل قد لا
يملك الاحتراز عنه يعني اذا اسرق وذكر في المستقي للمحكم
الشريد انه **لوما** الوصي بجهل لمال التيمم لا يضمن
وكذا اذا خلط ماله بماله كذا قال ابو يوسف ومثله
في قنية الراهدية عن الامام برهان الدين صاحب
المحيط قال في الذخيرة والخلصة سنة وذلك لعدم الاختراز
عنه او لمفسره وفي المحيط روى المعلي عن ابو يوسف
انه **لو خلط** ماله مال التيمم يضمن اذا ضاع قلت فيجمل
اما علي ان مجرد الخلط لا يكون هنا سببا للضمان كما يكون
في المودع ويدل عليه قيده الضمان بالضياع او علي ان
الضمان قول غير اني يوسف كما ذكره صاحب الذخيرة
وفي القنية للراهدية **ان للوصي** خلط النفقة المفروضة
للوصي في ماله ان كان خيرا للوصي اذن له القاضي
فيه او لم ياذن **وكذا** خلط نفقة الانعام ببعضها ببعض
وانفاقرها عليهم جملة واحدة اذا كان ذلك خيرا لهم اتحد

مورد لهم او اختلف ومنها ايضا **انفق الوصي على الصبي من**
 مرقه وجبزه حتى ادرت فوضع ذلك على الصبي ليس للوصي
 ذلك الا اذا كان انفق عليه ليرجع به عليه وفي جامع
 الفتاوي **والوصي** ان يخلط مال الصغير بماله نفسه وفي التوال
 للفقهاء **رح ان للوصي** ان يخلط طعامه بطعام الصغير وله
 ان يأكل من مال الصغير بالمعروف اذا كان فقرا استحسانا
 لقوله تعالى ومن كان فقرا فليأكل بالمعروف وفي مجموع
 التوازل **ان للوصي** ان يخلط طعامه بطعام اليتيم وبأكل منه
 بالمعروف ومثله في الولو الحجة والقياس ان لا يأكل العموم
 قوله تعالى الذين يأكلون اموال اليتامي ظلما انما يأكلون
 في بطونهم نار ومثله في الخلاصة ثم قال الفقيه رحمه
 ولكل الآية الاولى يعني قوله تعالى ومن كان فقرا فليأكل
 بهذه الآية يعني قوله سبحانه ان الذين يأكلون الالبسة
 قلت فكانه عييل الى اختيار عدم جواز الاكل له وفي
 مختارات التوازل **ولو كان الوصي** محتاجا فله ان يأكل
 من مال اليتيم باذن القاضي بقدر ما يستغني به ولا يجوز
 اكثرها وقوله تعالى فليأكل بالمعروف مستوف بقوله تعالى
 ان الذين يأكلون اموال اليتامي ظلما وفي **الرابعة للوصي**
 ان يأكل مال الصبي بالمعروف اذا كان محتاجا اليه بقدر
 ما يستغني وهو اختيار الفقيه ابو الليث **ومختار الطحاوي**
 انه ليس له ذلك ولو كان محتاجا وفي البنية **ان كان الوصي**
 محتاجا يأكل من مال اليتيم بقدر ما يعجز له وفي **النفق**
للوصي ان يأكل من مال اليتيم بقدر ما يعجزه بقدر ما يعجز
 له اذا لم يعجز الصبي وقيل ليس له ذلك مادام في المصير
 فاذا خرج في ضياع له او تقاضي دين انفق واليتي وركب

بالمعروف

بالمعروف فاذا رجع الى المصير والالبسة قلت وهو
 قول ابو يوسف ذكره في القنية ثم قال وقيل يأكله قريب
 ثم رده في القنية للزاهد وهو اختيار الطحاوي وقيل
 لا يأكل من اعيان ماله ويبيع من البان المواشي ولما لا يشار
 ماله يضر باليتيم وقيل يأكل ولا يكتسب ايضا **وقال الامام** ان
 يأكل ولا يأخذ فقهنا غنيا كان او فقرا قيل **والصحيح قول**
 الامام ان الوصي سري في الوصاية مشرعا فلا يوجب له
 ضمنا وفي شرح الطحاوي للاستحسان **لا يجوز للوصي** ولو
 فقرا الاكل من مال اليتيم ولو بعد الحاجة لا اذا كانت
 له اجر معلوم فبالقدر **ولا بأس** للاب في اكله من
 ماله بعد رجائه محتاجا فلا يفت ما اكله بخلاف الوصي
 وفي هبة فتاوى القاضي فظهر الدليل **لو كان الاب** في قلة
 وله مال فاحتاج الى طعام ولده يأكله بغيره لقوله صلى
 الله عليه وسلم الاب احق بماله ولده اذا احتاج اليه لميراث
والمعروف ان يتأوله مجانا فقرا وبالقنية غنيا محتاجا
 وفي فتاوى رشيد الدين **الام** ان يخلط ماله بماله مال الولد
 واستترت طعاما فاكلت مع الصغير ان اكلت ما زاد على
 حصة الامحور لا ينها اكله مال اليتيم وفي الخلاصة **الوصي**
الوصي او القيم ان الحاكم المزيل استأجره للوصاية كل شهرا
 كذلك الاخذ المولي وان صدقه المزيل اما لو برهن على ان
 المزيل استأجره في حال فقنايه كذلك اقبلت بينته بتم
 ان كان المقدار الذي تدعيه اجره مثله او اقل منه بنفذه
 المولي وان كان اكثر قدر له قدر اجر المثل وبطل الزيادة
 فان كان الوصي قد استوفى الزائد امره برد الزيادة
 الى مال اليتيم وقال رشيد الدين في فتاواه **واذا ضمت**

القاضي الوصي او الاب ينصب وصيا ويأمره ببعض ما يختاره
 او لا يتردد عليه ثانيا لان الواحد لا يصلح مملوكا ومملوكا
 معا وفي الخاتمة والخلاصة عن ادب القاضي للخصافي
طع السلطان الكبار والاعلام المتقلب اي علي كذبة في مال
 اليتيم فحاشا له الوصي بشي منه ان يحزنه دفعه بلا دفعه
 لم يضمن ولا ضمنت وفي الخاتمة قال نصير **ليس للوصي** ان يدفع
 شيئا من مال اليتيم فان دفع يكون ضامنا مطلقا قال وذكر الفقيه
 في التوازل انه **ان خاف الوصي** من القتل او القطع او خاف
 من اخذه كل حاله او مال اليتيم كله فدفع المصنف من مال
 اليتيم لدفعه لا يضمن وان خاف من العرق او القيد او
 اكله او اخذه ببعض ماله وابتاعه وقد اختلفوا في لاسمه
 الدفع حتى لو دفع ضمن وفي جامع الصغائر عن التوازل
ان حسن لا يخذ ماله كله فلا ضمان عليه ان دفع مال
 اليتيم قال في الولو احيى لانه في الفصل الاول يجوز في
 الدفع وفي الثاني ليس بمكره فيكون مضيا فيضمن ومثله
 في الخلاصة وفي الخصافي والخاتمة **ان الفتوي** علي ما اختاره
 الفقيه في التوازل وفي الفقيه عن السراج **طع السلطان**
 في مال اليتيم ان امك دفعه للوصي بلا اعطاء طائفة
 من مال اليتيم لاكله الا اعطا ويضمن به والاكل له ولم
 يضمن وفي الخاتمة **سلطان** طمع في مال اليتيم فاعطيه له
 شيئا منه ان كان مملوكا من الدفع يعني بدونه يضمن
 والا لا وفي التوازل والخاتمة والخلاصة **من الوصي** بمال
 اليتيم علي السلطان جابر وخاف ان لم يبره بشي منه نزع
 ماله من يده فبره منه لا ضمان عليه **وعنا** **الوصي** في موضع
 غير مال المضاربة وفي جامع الصغائر **ولا يت** في موضع

مملوك
 المضارب اذا امر على
 السلطان جابر
 فهو منه
 لا ضمان
 عليه

ان الحكم

ان الحكم في وصي في التركة يطعم فيها السلطان كذلك قال قال
 ابو بكر الاسكافي وهذا ليس بقول اصحابنا انما هو يطعم
 فيها السلطان كذلك قال ابو بكر الاسكافي وهذا ليس
 بقول اصحابنا انما هو قول محمد بن سلمة وهو اسكن منه
 وعن النقيية الي اللبي ان محمد اخذ هذا القول عما روي
 عن ابي يوسف انه كان يكون للملا وصيا العائقة في مال
 الايتام ويوردها في مال الايتام ويورده في مال الكتاب
 العزيز من قصة خرق الخضر خضعة المالكين لسلطانها
 الملك عسما ومثله في الخلاصة والظهيرية ثم قال فيها
 فاختلف فيها فمنهم من اختار الافتاء في التوازل وكثر منهم
 افتوا بقول ابن سلمة قال في الظهيرية والخصافي قال النقيية
 ويقول ابن سلمة فاختد وفي الظهيرية **وبه** يعني فخذ هذا
 قلت الاولى قول ابن سلمة وان قال في الخاتمة والخصافي
 في السلسلة الاولى والفتوك علي ما اختاره الفقيه في التوازل
 فاما مدنية حق التام والى سبحانه اعلم **والوصي** جميعهم هذا
 الذي ذكرناه فيما **اذ دفع الوصي** الي السلطان نفسه اما
 اذا ابط السلطان والمتقلب يده فاختد بنفسه او امر
 اعوانه فاختدوه من الوصي فلا ضمان عليه اصلا وفي
 القضية للزاهد **الحكم** الدانون بقدر معين من التركة دفعه
 الوصي من مال نفسه بدون اموال الورثة ليرجع به عليهم
 فان كان كلهم كبارا حاضرين لا يكون له الرجوع والا فلا
 ان يرجع لان دفع الحكم صار من حيلة حوايج الصغار فسابه
 سائر المصروف وكذا الكواب فيها اذا ارشع من مال
 نفسه لدفع ظلم خصمه وفي ايضا **لو صرف** الوصي شيئا
 من مال الايتام الي ظلم سائل منهم لم يكن لهم ان يرجعوا به

المانعة

انه بل المتلف بان يقول له هو كان لليتيم علي كذا وكذا اما
 استري هذا له ففصير فصلها ويرا من الدين اما تجرد
 القرض لليتيم لا يبرأ لان قرض مال نفسه له لا يجوز وقيل
 لا يبرأ ما لم ترفع الاموال للحاكم فاحذ الحاكم منه ذلك القدر
 ويدفعه اليه ثانيا الا ان يتعذر عليه الرفع لعدم وحدان
 الحاكم او خوفه من ظلمه في استري لليتيم شيئا ويدفعه منه
 من مال نفسه فيبرأ ومثله في الخائفة قال القاضي
وبه نفي وذكر في التنتي والوازل **وصي عليه الميت** دين
 فنفذ من عده وصايا الميت او ادى دينه من ماله
 او يقول عند القاضي اقضى من مالي لارجعوا شهد عليه
 يبرأ مما عليه وفي الخاص **ينفي** ان ينوي ذلك حتى القضا
 فيقول اقضى من مالي لارجع في مال اليتيم حتى يصير
 قصاصا في البتة **وان** كان الدين عليه نفي على الوصي
 فطريق براءة ان يستري للصغير ويعطي يعني الثمن من
 مال نفسه في فتاوى ريسيد الدين ومثله الاب فلا يبرأ
 من دين صغيره بالانفاق عليه من مال نفسه او غيره
 ولا بالكساة من نوبه الا ان شهد فيقول سئمته لو ادى
 لا يقضي ثمنه من دين له على اذ المدعيون لا يصدق قضا
 في الاداء في العدة **واجمعوا** على انه ليس للوصي قضاء دينه
 من مال الصبي وفي الصغير والاب ذلك لانه بمنزلة
 بيع مال الصبي من نفسه ومملكه الاب بكل القيمة بخلاف
 الوصي حتى يلزم في بيعه الخديعة على ما مر قلنا
 والريادة هناك باقلا يجوز وفي الخائفة والخلاصة
 والتحفة **للوصي ان يعطي** كلاما من صدقة الفطرية
 لليتيم وعبيده وان يعطي عنه من ماله عند الشك في

استحسانا

استحسانا وقال التلميد ان ليس له ذلك اصلا وهو القياس
 حتى لو اعطي او ضحي يضمن وان ضحي من مال نفسه يكون
 متبرعا ومثله الاب والمجنون والمفتوه كالصبي ومثله
 في الولو الجبة وفي احكام الصبيان من فصل الاحكامات
 من الفصول العادية انه قيل **لا يجوز للوصي** والاب التفتحة
 من مال الصغير لعدم تمكنه من اكل جميعه كمال الاصح الكواز
 فياكل منه ما استطاع ان استطاع ويستري له بما لم ياكله
 ما يتنفع هو بعينه ذكره القدر في وذكر شمس الائمة
 السر كحسي ان من امكانات قال على الوصي ان يعطي
 عن الصغير من ماله عند الامام روح والاصح انه ليس عليه
 ذلك وفي القصة للزاهد ك قال الامام رضي الله عنه
بودي الوصي وقوة الصبي ويعطي له من ماله ان كان له
 مال وفي الذخيرة اذا كان لليتيم مال فني طاهر الرواية
 انه لا يجب على الاب او الوصي ان يعطي عنه من ماله فاة ضحي
 عنه الاب او الوصي تعاض قول محمد وزفر على ما رواه الحسن
 يجب عليها الضمان اما على قول الشك في فلا يضمن الاب
 بلا خلاف على كل حال **اما الوصي** في وجوب الضمان عليه
 اختلاف المشايخ قيل ان كان الصبي يحك ياكل منه فلا ضمان
 عليه والا فليضمن الضمان لان تصرفات الوصي نظرية ولا تنظر
 فيها فيما اذا مال الصبي منه بخلاف الاب لان عدم نفاذ
 تصرفه على الصبي فيما اذا كان متاراه ولا مرد هنا
وقيل الوصي كالاب لا يضمن في الصورتين **وعليه الفتوى**
 وفي محالس القاضي حنفرا الاستروثي يجب على الوصي
 الصبي الاضحية في ماله تقوم به الاب او وصيه او اخذ
 ولا يطعم منه غير الصبي وخادمه واستحق لابوين الاكل

ويجوز ان يشترى بذلك اللحم مطعوم للصبي ولا يشترى به
 شي اخر وان ضحك الاب عنه من مال نفسه فيجوز ما
 يفعل بقربان نفسه وفي فتاوى الكفاي **وصي للفقراء**
 فاعطى الوصي للفقراء وهو لا يعلم غناهم يضمن في قولهم
 جميعا لانه مخالفة للوصي لا الى خبر ومثله في ائمة
 وفي جامع المتأني **قال الميرزا الوصي** يضع نكته حيث
 يشاء وفي سبيل الله تعالى لم يصرفه الا الى الفقراء
 ولو دفع منه الى فقير بالعتري فهو كالزكاة يعني يضمن
 لو لم ير الفقير غنا وفي الكفاي **وصي** تقربق مائة فقير
 حنطة بعد وفاته تغرق الوصي عشرة منها في حياته
 يضمن ما فرق ويفرق ما ضمن بعد الموت بامر الحاكم
 حتي لو فرق بعد الموت بدون امر الحاكم لا يبرأ عن الضمان
 لان ما ضمن فهو في ذمته وما في الذمة فهو ملكك
 الورثة فلا يجوز له ان يصرف ذلك مما اوصى به الوصي
 فلا يجوز ذلك الا بامر الحاكم كذا في الولاة الجدية وان كان
 بثبوت الوصية بافراد الورثة والمسئلة كما لها تعرف
 ما غرمه من العشرة بامر الورثة ان به يخرج عن الضمان
 وهذه اذا لم يكن في الورثة صفدا ما لو كان فلا يكون امر
 كبارهم بالتقربق في حصة الصغير **قال بعض** انما يخرج
 يخرج الوصي من الضمان بمجرد التقربق بعد الموت لما ان
 الفقراء كما لو كلاً عن المست فيكون قبضهم قبضه فلا يحتاج
 فيه الى امر الحاكم او الورثة **والفتوي** على الاول وفي الثاني
 الظاهرية **فكر** الفاضل احمد يعني عليه الفاضل
 الوصي اليه قضاء الدين بفقر قضا قلمو المست وانكره
 الدين على ابيه يضمن الوصي ما دفعه الى الفقير ان لم

يكن

يكن للفقير بينة عليه قلت ولم يكن للوصي بينة على ثبوت
 الدين وحلف الوارث حتي حلفه الوصي على عدم علمه
 بدين المورث فانه ذكر مولا فانظام الدين في فوائده
ان الوصي اذا ادي ديناً على الميت وانكر الورثة بثبوت
 على المورث فلو وصي اقامة البينة عليهم ان لم يكن للوصي بينة
 فله ان يحلفهم قال في الظهيرية وكذا **الوجاهة** اخبر
 واشت عليه الفاضل الوقوع الاول بلا حجة ولو كان للفقير
 الاول بينة فلا ضمان على الوصي للوارث اما يضمن
 للفقير الثاني نصف الالف لانه حقه وقد دفعه للفقير
 باختيار من صاحبه وفي الجامع الكبير وهل يرجع الوصي
 على الاول بما ضمن ان كان في ذمته ان الثاني سطر
 في دعواه واقامة البينة لا يرجع لانه مظلوم في زعمه
 ومن ظلم له ان يظلم وان كان في زعمه ان الثاني
 يحق في دعوته ان وقبها اقام من البينة يرجع على الاول لانه
 يصير غاصبا حيث دفع نصيب الثاني الى الاول فيضمن
 ثم ضمانه لاجل الاول ويرجع عليه بما ضمن لاجله ذكره في
 وصايا الذخيرة وفي المسوط ان الفقير الثاني يخر ان شاء
 ضمن الوصي وان رغب بشارك الاول ان كان المال موجوداً
 عنده او يتبعه حتي يضمن حصته مما قبضه ان هلك
 اما لو كان دفع الوصي للاول بامر الحاكم فالوارث يرجع
 على الفقير في الصورة الاولى والثاني على الاول او يركب
 في الصورة الثانية وفي الفتاوى القاسية **يب علي**
المستدين وقضا الوصي ثم ظهر دين اخر فان قضى
 الاول بامر القاضي فالثاني يضمن القاضي حصته
 وان دفعه بفير امر القاضي فالثاني باختيار وفي الولاة الجدية

ملك الوصي
 انما هو
 على ما
 في الفتاوى

اشترى عبدا بالف درهم وقبضه ولم ينقد الثمن وعليه لآخر
 الف دينار فمات ولا مال له سوى العبد من اجبي بالف
 درهم ودفعه الى البائع بدنه له من الثمن ثم جاء الغريم
 الاخر وهو خزانة شاصت الوصي نصف الالف الذي
 دفعه الى البائع وان شاتبع البائع وشاركه فيما قبض
 لان الوصي لما قبض الثمن من الابن فقد تعلق به
 حق كل من الغريمين فاذا دفع كله الى البائع فقد دفع
 نصف حق الغريم الاخر اليه بغير اذنه والحق في ايجاب
 الضمان بمنزلة الحقيقة فضمن وفيها كفاية **وفي**
الوصي دينار الميت بالشرود لم يضمن لاحد **وكذا لو ادرك**
التركة كلها لغضاد دين بعض الفرما بالمرحاكم **فان**
المباقون للمقايضين فيما قبضوا بعد انفسابهم كما لو قضى
 لمرحاكم فانه يضمن للمباقين ما يخصهم من التركة
 وفي الموطأ ان شاتباقون ضمنوا فيه الوصي ذلك
 وان شاتباوا سادكوا الاخذين بعد الخصم وفي الفتاوى
 الغتابية **وليس للوصي** ان يقضي الدين حتى يقضي الدين
 عليه به ولو علم بالدين **فالحكمة** في ذلك ان يبيع عينا
 من التركة من ربح الدين بمثل دينه فيقاسن ثم يحج
 ربح الدين **او** يودعه مكد دينه ثم يحج فيقاسن
او يقول للمقاضي انا اعلم ان فلان على الميت دين فللمقاضي
 ان يقول له بعه بدنه ان كنت صادقا وفي الاولو الحيلة
 والقنية **والحيلة** للوصي في دفع الضمان عن نفسه
 في قضاء الديون ان يبيع مما اثبت على الميت الدين
 من عروض التركة بعد الدين فتعوبه المقامة **ولا**
 يضمن الوصي لمن يظهر عبده من الفرما ومثله في المشقة

الحيلة للوصي في قضا
 الدين بعه

وفي القنية

وفي القنية **وصي اراد** قضاء الدين من التركة ويحاف ان
 يظهر غريم ويضمن نصيبه ببيع شي من التركة لدينه
 اذا كانت عروضها في الذخيرة انفق **الوصي** التركة كلها
 على الايتام فما غنم واثبت دينها على الميت يضمن الوصي
 للغريم ما اثبت ان انفق بغير امر القاضي لان الدين مقدم
 على الميراث وعلى حق الورثة وان كان اتفاقه عليهم
 بامر القاضي فلا ضمان على الوصي وبالحيلة جواب هذه
 المسئلة مثل جواب ما قضى ديناً ثم ظهر دين اخر فمرد
 اتفاقا قلت ثم الوصي هل يرجع على الايتام اذا تمولوا بسني
 ان يكون على التفصيل السابق وانته اعلم وفي المشتري **باغ**
الوصي عدا الميت في دين غرما به وقبض الثمن فضاء
 عنه ومات العبد قبل التسليم يضمن الوصي الثمن للمشتري
 ثم يرجع به على الفرما امره بالبيع بالبيع او لا لانه عامل
 لم يتخلف مالواستحق العبد حتى يرجع المشتري على
 الوصي ولا يرجع هو عليهم اذا لم يأمروه بالبيع لانه ليس
 بعامل لهم اذا لا تعلق لهم بالبيع كمت اما اذا امره بالبيع
 فهم بان تمولوا له بيع عبده هذه او بيع هذا العبد من التركة
 فانه يرجع عليهم لان تخصيصهم ذلك العبد بالبيع اغتراله
 منهم والمفروض يرجع على القار فيرجع عليهم بغير الدين
 من الثمن لانهم في الذاب احاب فلا يعمل فوقهم الا في قدر
 الثمن **وكذا** لا يرجع عليهم بشي فيما اذا كانوا بيع عبده
 فلان الميت واقض ديننا من عتقه اذا لا اغترافه من
 جهنم ولو لم يكن على الميت دين فباع عبده واستحق
 قال ان كانت الورثة كلهم كبارهم كالفرما في كل
 الاحوال وان كانوا صغارا لا يرجعون على الوصي

من الامر وعلمه ومن
الموت والاختلاف
سهر

مطلقا استحقاقا هذا ولو باعه القاضي فاستحق يرجع المشتري
في الوجوه على الغرما اذ لا رجوع على القاضي على ما بين في موضعه
فكانت الغرما يقولوا لبيع بانفسهم وفيه ايضا **مد يوفى ترك**
عبد لا يعرفنا عه الوصي بلا اذن الحاكم واخذ الثمن فضاء
عنده واستحق العبد قال محمد رحمه الله ضمن الوصي الثمن
للمشتري ولا يرجع الوصي بما ضمن على الغرما الا ان يقول له الغريم
بع عبدك الميت واقضى ديني منه ثمته فانه يرجع عليه
لا عذر له بقوله بع قلت فرق بين هذه وبين التي مضت
لما ان العبد متعدي هنا بخلافه ثمه فكون قوله تبع عبد الميت
هنا لقوله بع هذا العبد هناك ثم انما لم يكن له الرجوع هنا
لادون قوله بع واقضى ديني منه ثمته لانه الغريم لا يعلق
له بما ليس للميت اولان اخذ الدين ليس بمتعدي فلهذا يسامح
به الغريم تبلا لتواب الاخرة فيعطى هذا الاحكام لا يكون
الوصي في بيعه عاملا له فهو راء من جهة بدون قوله ذلك
فلا ينتقد له سبب الرجوع عليه والله سبحانه اعلم ثم قال
في المنتقى **ولو كان** له غريمان حاضر وغائب فباع الوصي
العبد بامر الحاضر يرجع عليه ما لكونه عاملا لهما قال **ولو باعه**
الوصي بامر الغرما وطلبوا منه قضا الدين واستعدوا عليه
الى القاضي فقضى دينهم من الثمن ثم استحق من يد المشتري
ضمن له الوصي ورجع به على الغرما اما لو باعه بعد
الاستعداد عليه بامر القاضي ودفع اليهم الثمن بامر
فاستحق لم يضمن الوصي بل يرجع المشتري على الغرما
وفي الذخيرة **اوصي بتصدق** ثمن عبد له فباعه الوصي
وقبض الثمن فضاء في يده قبل التصديق واستحق
العبد من يد المشتري ضمن الوصي للمشتري الثمن ورجع

بما ضمن

9

بما ضمن في جميع التركة في ظاهر الرواية قال الفتاوى وهو قول
الامام اخراوتي مناجنا ان الامام كان يقول لا يرجع الوصي
في التركة بشي ثم يرجع ويال يرجع في مال اليتيم بالثمن قال
وقوله انه قولها قال الكل وعنه محمد انه يرجع في ذلك ولا يرجع
على الصغير فقط قال في الذخيرة **فلهذا** التركة كل ما لم يرجع
الوصي على احد من الورثة والفقر ان استحق كما بعد ما
تصدق وفي المنتقى انه يرجع على الفقرا ولا يرجع في مال اليتيم
وهذا على خلاف ما في الجامع الصغير وفي الفتاوى والوارث
كالغريم وفي الذخيرة **قسم الوصي** التركة فاصابا للصغير
منها عبد فباعه الوصي وقبض الثمن وهلك عنده واستحق
العبد من المشتري يرجع المشتري على الوصي وهو على الصغير
وهو عهده على سائر الورثة لبطان التهمة باستحقاق
العبد وفي السراجية **الوصي** اذا باع عبد الصبي ثم استحق رجوع
المشتري على الوصي بالثمن والوصي في مال الصغير والصغير على
الورثة ولو كان البائع امين القاضي او رسوله لم يرجع عليه
المشتري وفي الفتاوى فضاء الثمن على الغريم وان كانا من الغريم
بالباع قال فتاوى رواية الكفاية وابن سميعة لا شيء على
الغريم ان لم يطلب البيع من القاضي انما ضمان الثمن في التركة
وفي جامع الفتاوى **ولو باع الوصي** شيئا من التركة لثمن الغرما
قبض ثمنه فضاء المبيع والثمن في يده ضمن الثمن للمشتري
ولرجع على الغرما في ظاهر الرواية ويدوي انه انما يرجع عليهم
اذا اقلوا ثمنه لنا او باعه بامر القاضي يطلب الغرما فلو لم
يطلبوا منه الباع يرجع على التركة اجماعا وفيه ايضا **ولو كان**
الدين الفاقرا القاضي ببيع العبد للغريم فباعه بالغريم
وضمان الثمن رجوع الوصي على الغريم بالف وضمن من مال نفسه

بما ضمن
مد يوفى ترك
عبد

الفا وفي الاخيرة غصب الوصي عبد رجل واستقله في
 حاجته اليتيم هنالك في يده بعت الوصي ثمنه لنفسه
 منه ثم هبل ترجع الوصي بما ضمن في مال اليتيم لارواية
 فيه عن اصحابنا وقال الشافعي ينبغي ان لا يرجع ذكره في
 احكام الصفار والخلصة وفي العتابة **قال الوصي**
 استرنيك العبد الذي في يد فلان وتقدت الميت
 من مالك وفلان بجاهد صدق الوصي على الصغير حتى
 لا يضمن ما دفع من الميت باقراره وفي الولوية **ريض**
اعتقل لسانه وله في يد وصي له فالتفت عليه الوصي
 من ذلك المال قال الوصي ضامن لما انتفق الا ان يكون
 انتفاقه عليه بامر القاضي ثم لا يضمن الا لو كان وكسلا
 له في التفقة في جال صحتة فالتفت عليه بعد مرضه
 فانه لا يضمن وفي البنية **ريض** اعتقل لسانه فما انتفق
 وصيه يضمن وما انتفق وكسله في صحتة لا وفي المحيط
 عن النوازل سيل ابو القاسم **عن مريض** اوصي امرأت
 بكنها بمقدار سنتين درهمها فكنفت شأبا ساوي ثمنها بية
 درهم قال ان لم يفعل ذلك باذن جميع الورثة وهكبار
 صفت حملة الشأب ان كان الكل رقيقا وان كانا لحيين
 رقيقا والبعض كفت مثله فما كان منه كفت مثله لا يضمنه
 وتضمن ما ورا ذلك في المنية والولوية عن الراجية
زاد الوصي في عدد الكفت يضمن الزيادة ولو زاد في
 قيمته يضمن الكل لانه مشترك لنفسه لعدم كونه خيرا
 لليتيم والميت وفي الشية يضمن ما زاد في عدد الكفت
 والكل ان زاد في القيمة وفي الخانية والكفاي **اوصي**
 بان يحل جسد الى موضع كذا ويدفنه هناك فحمله
 الوصي

الوصي والتفت فيه شيئا من التركة فان عمل باذن الورثة
 وكلامه كما روي اذن القرما والتركه مستفرقة لم يضمن
 ولا لا يضمن ما انتفق لان هذه وصية باطلة لانها ليست
 بقربة ولا غيرها فائدة فلا يعتبر ومثله في المحيط والولوية
 قلت **ومثله** كل وصية لا يحسن تنفيذها في الشرع وفي
 الظهيرة والكفاي والخانية **اوصي** باخذ الطعام للام
 واصطفا منه للحاضرين للقرية قال النقيبه ابو جعفر رح
 يجوز الوصية من الثلث ويحل كله لكل من يطول مقامه
 عندهم وكذا الكل من تجي من مكان بعيد غنيا كان او
 فقيرا ولا يحل للذين لا يطول مقامهم عندهم ولا للذين
 يصر مساقمتهم ومثله في الولوية **قال ابو جعفر**
 الطول والتصر عدم البيوتة في بيته والبيوتة فيه
 قال فان فضل شي من الطعام ان قيل لا يضمن الوصي
 لتقدر الخبز عن القليل او تقسره وان كثر ضمه لا مكات
 الاحترار عنه وفي البنية **وفي الوصية** بالطعام ان فضل كثيرا
 ضمن الوصي وقليلا لا يعني لا يضمن وفي الكفاي وعن ابي
 بكر الاسكافي **ان الوصية** باخذ الطعام بعد الموت ثلاثة
 ايام باطلة وفي الخلاصة وهو الاصح قال الكفاي قال
 استاذنا ان عتي الذين يجمعون الطعام يحسن تنفيذ الوصية
 قلت فلو لم يبيعهم الوصي واتخذ الوصي يضمن لبطان
 الوصية وفي الولوية انه ذكر في بعض المواضع ان هذه
 الوصية باطلة وذكر في بعضها انها صحيحة وفي القصة
 عن الراجية **وتعريف في زمانا** الوصية للاطعم بعد
 الموت فيحل للعتي والتقدير انه مقصود الوصي تبعا
 للعرف لان العرف معتبر في الشرع الا ان يبني المصنف

وهذا ان كان الوصي هو الذي كان
 ان الوصي باخذ الطعام للام
 اياهم بعد الموت باخذ الخبز

كذا في نسخة المصنف
 كله مكررا لا
 يخفى

فيقضي قال ولو اوصي بان يتخذ طعام بعد وفاته ويكفم الذين
 يتحصرون القرية جازت من الثلث لعرف الزمان
 ولا يتحصن هذه الوصية بصنف من الاصناف كالعلماء
 والفقراء بل يعالج جميع قال ولو اوصي بان يتخذ الطعام لم يحضر
 على موته ليتخذ لكل من حضر من الرجال والنساء والصبيان
 وقيل للمحوان ايضا كالكلاب وهذا ليس بصحيح قلت
 والمدار فيه على ما سبق العرف والعادة لان القاعدة قاصية
والعرف عرفا كالمنصوص نصا لعدم دخول الحيوان لعدم
 شمول من يحضر بخصوصه بالعملا وانما العرف حتى لو
 وجد العرف في الكلاب للزم اطعامها في المسيلة الاولى
 دل على ما قلنا في البنية من قوله وفي بعض البلاد يطعم
 متبعي من مكان بعيد والاغنيا والفقراء فيه سواك اكله
 من خضر في عرفنا حيث جعل المدار العرف والله سبحانه
 اعلم وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية **ولو اوصي**
 بان يتخذ طعاما بعد وفاته ويكفم الناس يجوز فالفقير
 والغني في ذلك سوا فيه عندنا وكما فصلنا **ما ع**
ابن صغير وبنت كبيرة هي الوصية فتصدق بغير
 التركة وحملت بغيرها للابن فرائت في منامها ان والدها
 يوتخا ويقول لها لم فعلت كذا قال فان لم يكن الوالد
 امرها بالصدقة يعني الوصي بها فأتصدق فتفهم من
 مال مشترك بينا وبين الابن فعملها ضمان حصصه الصغير
 لا تلازم عليه قال ولعل رويها الابن موثقها لها
 لهذا المعنى فانه قد ورد في بعض الاخبار ان اعمال
 الاحياء ترض على الاموات فما وجدوه خيرا نروا به وما
 وجدوا شرا اعتقوا وفي المنعرجي رجل الى رجل عال وكان

العرف عرفا
 كالنصوص
 نصا

ان هذا

ان هذا الغلان مات وقد جعلك وصيا في ماله فقال له الوصي
 اعمل مضاربة فضاع المال في يده فانكر كساد الورثة وصاية
 الوصي ان اقام الوصي بنية على الوصاية تضمنت حصصه
 الكسار وعند الصاحبين ولا يتضمن شيئا عند الامام رحمه الله
 تعالى ويضمن العامل ومثله في جامع الفتاوى ثم قال في
 المنعرجي **لو لم** يعالج الوصي بنية علمها لا يتضمن اجماعا وذلك
 لان الامر بالمضاربة لا يعمل الا بعد ثبوت الوصاية ولما
 ثبت ثم المال لم يصل اليه لان الوضع فيه فلا يتضمنه الا العامل
 وفي العمدة **كثير** **ودية** عند رجل قام الوصي المودع
 بان تعرضها او يسلمها او يهبها ففعل المودع لم يكن على الوصي
 الضمان قال الفتاوى انما الضمان على المودع **لو كانت** الميت
 ودية او كان له غصب عند انسان فقبضه الوارث تضمن
 للغرماء اما لا يتضمن الوصي اذا قبض وفي الذخيرة **قبض الوصي**
 المال من منزل الميت لورده على الورثة فلهذا لم يتضمن
 الوصي ما هلك لما ان له من ولاية التركة للرد على الورثة
 وكذا لو كان على الميت ويوث تستغرق التركة فقبضها المتضا
 الدينون وفي الزيادة **مال حابط الصبي** فاشهد على ابيه
 او وصيه فلم ينقض مع القدرة فقط وتلف شيئا فضمنان
 المتلف على الصبي دون الاب والوصي وان افراطا في القبض
 فان بلغ الصبي بعد التقدم قبل السقوط ومات الاب والوصي
 قبله فلا ضمان فيه على احد لان الموت وبلوغ الصبي
 ينظر حكم الاسراء الى ان يقف فان تقدم على الصبي بعد بلوغه
 فابن فقط وتلف انسانا فادبته على عاقلة الصبي
 لودونه في ثلاث سنين وروى عن ابن ابي يوسف في **وصي**
 اخرج جبا حات دار اليتيم فالتف ان نأ انه قال يتضمن

انما يتحقق في نفي من العرف
 جبا حات دار اليتيم
 جبا حات دار اليتيم

الجحيم المال وكل
 ما لا يتحقق في
 الارض

الثالث لما روي مغان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو واس
 المعلم اياك ان تصوب فوق النلك فأنك ان ضربت فوق الثلاث
 اقتض الله منك وفي المحيط **ان القصاص** او الحجام او الختان
 اذا قصد الصبي او جرح او خنن باذن الوصي او الولي فمركب
 الي النفس لا يضمن الكولي ولا هو لانه بلا خلاف فيه وذكر
 في المحيط والذخيرة **ان الوصي** لا يملك استيفاء قصاص وجب
 للضيف او الممتوه في النفس بخلاف الاب اما فيما دون
 النفس فذلك في بعض الروايات اما في عامة الروايات
 فان للوصي له ولا ية استيفائه حال وان اراد الوصي
ان يصالح عن قصاص وجب للصبي فان كان في النفس فعلي
 رواية صلح الاصل لا يجوز له ذلك وعلي رواية الايات
 منه يجوز له ذلك وان كان فيما دون النفس فعلي رواية
 تمكنه الاستيفاء يجوز له الصلح عن ذلك وعلي رواية العدم
 وهو القياس يجب ان يكون فيه روايان واما ان اراد الوصي
 المنوع عنه فليس له ذلك مطلقا **قلت** الوصالح عن القصاص
 وحط سبعا من الالة فانه لا يجوز قتل كذا كان المحطوط او كثيرا
 وفي الاصل **ولو قتل** رجل خطأ وله ورثة صغار وكبار فآراد
 الكبير استيفا موجب القتل يعني الالة **فان** كان اباا و
 وصيا فانه يستوفي جميع الالة حصته نفسه حكم الملك
 وحصته الصغير حكم الولاية **وان** كان عما او لها ولم يكن
 وصيا فله ان يستوفي حصته نفسه لاحصه الصغير **ولو**
 قتل قيدا ان كان الكبير ابا يكون له استيفاء القصاص اجماعا
وان كان اخا او عما ففقد اي حصة له الاستيفاء ايضا وفقد
 ليس له ذلك **ولو كان** الكبير شريكا اجنبيا بان كان القاتل
 عبدا مشتركا بين اجنبيين احدهما صغير لم يكن للكبير

مطل
 في جواز صلح الوصي
 والاب عن القصاص
 والدية وعرضه

الاستيفاء

الاستيفاء اجماعا وفي المتن **للوصي** امكان العبد الجاني
 للميت والافتدانا الارش من مال اليتيم الا ان يكون بينه
 وبين قيمته ثفا وت ثم ان الوصي لو اختار الفداء واشهد
 عليه لا يكون له الرجوع الي الدفع فان لم يكن للميت مال سوى
 العبد يبيع الوصي العبد ويودك من ثمنه الارش وان
 مات العبد قبل البيع يكون الارش دينا على اليتيم يوديه
 اذا تمول وفي جامع الفتاوي **وصي** بان يفتق عند الة
 لجني العبد بعد الموت فللوصي ان يدفع العبد بالكتابة
 وفي الاولو الجنية **قلت** اعتقه الوصي فان كان عالما بالكتابة
 يضمن الارش بالغاما بلغ لان للوصي الدفع والقدان
 فاعتاقه اختيارا بعد العدم امكان الدفع بعد الفتق ولم
 يكن عالما بالكتابة يضمن قيمة العبد لانه باعتاقه اخبره
 عند هذا الدفع فيكون مسئلا للعبد كمن يضمن قيمة
 ما سرقه ثم الوصي لا يرجع بما ضمن على الورثة لكونه
 مخالفا للوصي في فعله ذلك لان الميت انا اوصي يفتق
 عبد غر حان وهذا عبد قد جاني فيكون ضمنا له لقصوره
 فلا يرجع بما ضمن على الورثة وفي المحيط **وصي** يفتق منه
 لجني القتل بعد الموت ان دفعه الورثة بالكتابة بطلت
 الوصية وان اختار الفداء بالالة تكون الالة في اولاهم
 وامضوا الوصية ولو اوصي كراشمة عينا واعتاقه عنه
 فتراها له الوصي لمحت قبل ان يفتق الوصي فاحكم فيه
 بما ذكرناه ثم اذا مضوا الوصية منهم متطوعون فيما اذوه
 من الالة فوق بين هذه وبين القتل الوصي بعد منه
 اذا جاني ففدوه فانهم لا يكونوا متطوعين فيما اعطوه
 بل يكون لهم الرجوع على الوصي له بالخدمة ان اراد استيفا

ان جاني الوصي

الحدة وهنا قال يكون متطوعين واذا صاروا متطوعين
 في صورة الابصار لا يكون على الورثة والوصي اعتاقه
 عند الميت وفي الخامسة **بلغ الوصي** وطلب من وصية وقع المال
 اليه قالوا انما يدفع اليه المال اذا ظهر ريشته في المال اما
 اذا بلغ سنه غير ريشته فلا يدفع اليه في قولهم ما لم يبلغ
 خمس وعشرين سنة اجماعا اما اذا بلغ ذلك المبلغ فنقد
 الامام روح يدفع اليه ماله وكالا لا يدفع اليه ما دام صغيرا
 وفي دعوى المتعاقب **اذا بلغ الوصي** ماله حتى ادرك
 وهو من حجر عليه كفساده كان دفعه جائزا ويراهون
 الضمان ومثله في الخلاصة عن الاقضية وفي جامع القائي
بلغ الوصي فاسد يدفع اليه الوصي ماله هازر في المدة
 والخلاصة عن الاقضية ايضا **الوصي** اذا دفع المال الى الوصي
 لا يضمن وفي ظاهر الرواية يضمن وفي السنة **لا يدفع اليه ماله**
 حتى يونس منه الرشيد فان دفع ماله قبل ان يونس منه الرشيد
 ضمن وفي اخر حجر الخامسة والكافضة ايضا **ادرك الوصي** م
 فسد امضيا للمال وهو في حجر الوصي والوصي عالم بالكمال
 سلم اليه ماله فقلقه يضمن الوصي ما سلم اليه لانه مضيع
 بالسلم الى المضيع اما لو كان الوصي مضيا سلم اليه المال
 قبل الادراك واقتله في التجارة قضاه في يده لا يضمن
 ومثلا الاول في الولو الجية قاله لانه دفعه الى من ليس له ان
 يدفع اليه وفي الخامسة **لا يدفع الوصي** ما لم يمسكه
 منه اثار الرشيد وفي الولو الجية **لا يجوز** دفع المال الى
 اليتيم ما لم يونس منه رشدا لقوله تعالى فان انتم منهم
 رشدا فلا تقواهم اموالهم فقد امرنا الله تعالى بالادفع
 عند انبائ الرشيد ولا يدفع قبله وفي ابواب **حكاية نصير**

ذكرها

ذكرها في الخلاصة وغيرها وهي انما قال جاء الى شداد رجل
 ومعه صبي فقال انا وصي هذا الصبي وقد ادرك اقل اربعة
 اليه ماله قال شداد لاحتي يونس منه الرشيد قد هبتم
 ثم عاد اليه وقال اردت ان اتخذ له موصيا فاني وكاله ان هذه
 الايام ايام الهد والكفاي يطلب لك اجرا كثيرا فقال شداد
 روح الله ادفع اليه ماله فانه قد صلي **فمن في تنفيذ**
الوصية في الولو الجية الوصي بما عليه من حقوقه تعالى
 ان وفي الثلث بالكل قال امره به وان لم ينف الثلث فان
 كان الكل تطوعا بيد الوصي في تنفيذهما بما نطقت به
 الوصي او لا ثم فيم لانه الكل في الدفعة او فخرج بذكر
 الوصي وتنفيذه عبدة بكلامه وكذلك لو كان الكل
 فريضة او اوصيات اما لو كان بعضها واجبا وبعضها
 تطوعا يبدأ بالواجب وان اخذه الوصي لانه اهم ولو كان بعضها
 فريضة وبعضها واجبا يبدأ بالفريضة لانه اهم من الواجب
 قال ولو اوصي مع ذلك بوصية لانه يضمنه خاصا وذلك
 في الثلث فتعطي له بقدر ما يصيبه من الثلث ثم يجمع بين
 هذه الوصايا ويفعل بها ما ذكرناه من الترتيب ثم قال
 والمعتبر في تنفيذ الوصية من الثلث القيمة وقت القصة
 لا وقت الموت ومثله هذه الاخترة في الفنية والخلاصة
 وتفصيله في المطولات وفي المحتاج **وصي بوصايا** لقوم
 باعيا لهم وبوصايا من حقوق الله تعالى مثل الحج والزكاة
 والكفارات وانواع الخيرات والثلث لا يبي بذلك
 بما اوصي لقوم باعيا لهم ثم بالواجبات ثم باليس بواجب
 فيقدم فيه ما قدمه الوصي وفي الفنية للزاهك الوصي
 بتلفه الى مصارف معينة وادركه غايب لم يكن للوصي

اخراج الثلث الى مصارفه الامن المكمل والموزون قلت وذلك
 لما ان للوارث حق في صورة العتيق فله ان يستخلص ما يخرج
 الوصي لنفسه فلا يكون للوصي ان يتصرف فيه الا في الثلثات
 منه والله سبحانه اعلم وفي التوازل **اوصي بوصايا** لقوم
 فني الوصي بقدر ما لكل منهم من الوصية نيتا في نفسه
 الوصي في ان يعطيهم كنعما شافا اذا نوا يطعمهم كيف شا
 لان في هذا تصرف الحق عند المستحق فان رضى به جاز ولا
 لا كذا في الولو احياء عند التوازل **اوصي بثلث ماله** للوصي
 ان يجعل ما على القاصب صدقة عليه وفي المحيط والخاص
 والخائنة **اوصي** بتصدق ثلثه فاحذره الوصي فقص
 رجل منه شيئا او غصب كله واستهلكه وهو مفسر فاراد
 الوصي ان يجعل المستهلك صدقة من الميت على القاصب
 قال ابو القاسم الصغار للوصي ذلك لان فيه قضا لمائة
 ومثله في الولو احياء والمحيط والبنية كذا في الفتاوى
 الظهيرية ثم قال في الظهيرية **وثلث الوصي** اذا جعل
 ما على القاصب المقرب من الدين صدقة عليه ويعتبره من
 الثلث في القنية وفي التوازل عذاب ثلثي **اوصي**
 لصبي بالفا درهم فقال اعطوها اياه اذا ادرك قال
 بعد موت ابيه قال يجب له الوصية بعد موت الوصي
 وللوصي ان لا يدفع الى الصبي اكل الى ادراكه اموت ابيه
 فان دفع الى قاض فان راي اب الصغير موصيا للاف
 ام الوصي بدفعها اليه ثم كآل في القنية وكآل بعضهم لا يجوز
 ذلك في الدين فانه لو **اوصي** بثلثه الى الصلوات هـ
 والصلوات وثلثه دونت على المعسرين فاراد الوصي
 ان يجعل ما عليهم لم يجز بل لا بد فيه من القبض منهم ثم

التصدق

المتصدق عليهم قال والفرق ان قبض النصب حصل بعد
 الموت فيتوب عن بعض الصدقة بخلاف قبض الدين
 ثم قال وقال استاذنا وهذا القول احب الي حتى لو وجد
 الرواية يعني رواية الجواز في الدين ايضا وفي المحيط
 والظهيرية والخلاصة **اوصي** بان يكفنه من ثمن هذا
 العتيق قال ابو القاسم للوصي ان يكفنه من ثمن عتيق اخر
 ولا يبيع تلك العتيق وتلك العتيق تكون للورثة وان وجد
 لما اوصي ببيعهم مشريا ولا يضمن الوصي وفي القنية
 للزاهد ان **اوصي** ان يعطي من كفارة الصلوات
 شيئا من الوصي ولا يات نفسه الفقير كآل ويجوز يجوز
 صرفه الى المحتاجين من الورثة ومثله عند الامام محمد
 ابن الفضل ربح وفرانه **اوصي** بان يعطي من كفارة صلوات
 لولد ولده وهو غير وارث يعطي له كما امر ولا يجزيه عن
 تلك الكفارة كآل قال في حاشيته لا يخرج عتيق عن مدبري
 فلانا عند كفارة عتيق فانه يقف ولا يجوز عن
 كفارة بيمينه كذا في الخائنة قال الزاهد في قفلي هذا
 ينبغي ان يكون الجواز محولا على ما اذا كانت الورثة غير
 الوالد والولودين وهذا بخلاف ما اذا كانت الوصية
 مطلقة لم يكن حتى يجوز صرفه للورثة مطلقا فانه
 ذكره شام عند محمد بن **اوصي** بثلثه لما كان هـ
 فا حجاج ورثته وهم كبار حضور كآل ان اجمعوا على ان
 يعلموا لانفسهم فلم ذلك وكذا اذا احتاج بعضهم
 و اجمعوا على جعله له اما ان كان في الورثة صغيرا وغايب
 او لم يرض بعض الكا صرين به كآل لم يجز للوصي صرفه
 للمحتاجين من الورثة قلت وسيا في حبس هذا في الفصل

وذكر صاحب المحيط **لو اوصي** بكفارة صلواته لم ينفى فلو وصي
 صرنا الى آخر **وكذا** لو اوصي بالحق لم ينفى **وكذا** لو اوصي بالحق
 في سنة معينة فان للوصي ان يخرج عنه في سنة غير هذه
 ومثل هذا عن العلل التاجري وقال الصمد الشهد حاش
 الدين والشرف المكي انه **ليس للوصي او القاضي** صرفه الي
 غير من عينة الوصي قال الزاهدني وهو الصحيح قال ولا
 يفتي الامة الكون لنفسه الزمان ولهم القضاة وغيرهم
 فيها وفي فتاوي اهل العراق **اوصت** الى زوجها بتكفيها
 من بعض المهر الذي لها عليه للزوج ان تكفيها بما مال
 يسا ولا يلتفت الى وصيتها تلك لانها باطله ومثله
 في الولو الحية لان قدر المكنت باق على تلك المكنت فلا
 ينفى التقيين وفي الحاصي **اوصي** بان يتصدق عنه كذا
 كذا او قرأ هذا كخطة وعني لئن تلك الخطة نوعا من
 امواله كمن داره فجعل الوصي من غير ذلك المال قال
 جاز له ذلك الا ان يكون فيما عينه دليل على التفسير
 كان يكون ما عينه معروفا بالطيب وسأيد بالحيث يخص
 الطيب بالوصية فلا يشرى من المال المكنت وفي المنتقى
اوصي يتصدق الف درهم ليس للوصي ان يتصدق دنائير
 ربا وفي الالف في القيمة وليس هذا كالتدراحي حيث يكون
 له التبدل وفيه **قال** تصدقوا بهذا الالف فتن محمد رحمه
 ان للوصي ان يتصدق بالفاخر من مال المكنت ويبقى
 المسنة للورثة وفي الوادية وكذلك **لو نصيب** الوصي
 من رجل الفاء وتصدق بها للفقراء دفع المسنة الى
 المنسوب منه جاز قال في المنتقى فلو ملك الالف
 المعني للوصية تبطل وقيل يضمن الورثة مثله ان كان

في الثلث

لو اوصي بالحق لم ينفى
 لو اوصي بالحق في سنة معينة
 لو اوصي بالحق في سنة غير هذه

في الثلث وقاد ومثله في التفسيرية قال وكل من اراد ان
 يخرج وقال في الخانية والمختار القول بضمها الورثة وفي
 المحيط عند الحاصي **اوصي** يتصدق الف من مال لم ينفى
 ان يتصدق بالفاخر من مال نفسه وفي المحيط **اوصي** بالصدق
 عنه الف درهم فتصدق الوصي عنه بخطة قيمتها الف او
 على المكنت فلي الاول لا يجوز ذلك وفي المكنت يجوز ان كانت
 الخطة موجودة فاعطى قيمتها درهم وقيل يجوز الكرامة
 عدل وهو اختيار الفقيه الى المكنت **ولم ينفى** قال في
 الولو الحية **لو كانت** الوصية بالدرهم فاعطى له الخطة
 اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز وبه اخذ الفقيه ابو
 الليث ذكره في النوازل لانه نفى لتخصيصه اما لو كانت المسنة
 على المكنت فانه يجوز لان اعطى الدرهم على الخطة مثنى يجوز
 ثم قال وهذا الفرق لا يتبع اذ لا فرق بين الفصلين من حيث
 التخصيص وفي الراجحة اذا اوصي بالدرهم فاعطى الوصي
 الخطة جاز وفي السنية **اوصي** بان يتصدق بخطة فاعطى
 يعني الوصي قيمتها درهم او لم ينفى جاز وفي الخانية ان جواز
 الكل قول ابن مقاتل وان الفقيه قال يعني قوله بالصدق
 بالفاخر انه اوصي بالصدق عنه الف درهم خطة
 فسقط عن الالف لفظة خطة قال فقبل له يعني لا يتناول
 فان كانت الخطة موجودة فاعطى الوصي قيمتها الخطة درهم
 قال ارجوا ان يجوز وفي المنتقى **اوصي** بالصدق لفظا لئلا
 ليس للوصي ان يسلك للورثة ويتصدق بغيره اما له ان
 يبيعه ويتصدق بغيره احسا نا وكذا **لو كان** تصدقوا بهذا
 العهد او بهذه الدرهم لئلا ليس للوصي ان يبيعه للورثة
 والصدق بالقيمة وله بيعه والصدق بغيره احسا نا

لو اوصي بالحق لم ينفى
 لو اوصي بالحق في سنة معينة
 لو اوصي بالحق في سنة غير هذه

وذكر في الخاصي والخاصة والمجيب انه ليس للوصي في مسألة التوب
 عند محدث سلمة الا التصديق بالعني وكذلك الملقطة **اما**
 لو قدر وماله على ان تصدق بهذا التوب فله ان تصدق
 بعينه وقال خلف بن ابوب ان ساء تصدق بعينه وان ساء
 بعينه وان ساء امسكه للتوبة وتصدق بعينه قال لا يقول
 خلف اخذ الفقيه ابوالسكيت وقال **هو الصحيح** فانه ذكر في
 الزيارات فمن **وصي** ان يبالغ هذه العبد ويتصدق بعينه
 على ما كان حازم التصديق بالعين العبد فثبت ان التصديق
 بالعين والتمسك على السوا بخلاف مال الوصي بهذا التوب او نهه
 التوبة لقولان المعني حيث لا يكون للوصي امسك الوصي
 به فاعطى القيمة وذلك لان الوصية للمعني عليه كـ
 فالوصي به ولذا يحتاج في لزومها الي قوله فلا يكون للوصي
 شئ بل ملكه بلا رمتاه اما الوصية للمنفرد فالمقصود منها
 العزبة والعزبة بدفع القيمة اليه من بدفع العني ولهذا
 المعني لا يحتاج في لزومها الي القول منهم وفي الوكالة
 ملكها في الخاصة والخاصي وصريح في الوكالة يكون مسألة
 العبد مثل هذه قلت مسألة الاداري ايضا كذلك والله سبحانه
 اعلم وفي المجيب عند خلف والكلامة **ولو قال** تصدقوا بهذا
 التوب ان ساء واتصدقوا به وان ساء واباعوه واعطوا
 بعينه وان ساء واعطوا قيمته وامسكوا التوب وفي الكا مع
 القناني **ولو قال** الكريمين ساءوا بهذا التوب واستروا
 بعينه تسعة يعني رقيقة واعتقوها فاشترى الوصي
 بعينه عبد او عتقه ثم استحق التوب فان اشترى والعتق
 عن الوصي وضمان التمسك على الكورثة لانه ظهر ان الوصي
 اشتراه بماله الغير لا بماله الكريمين ولو قال الكريمين اشترى

بالف

في مسألة الوصي
 في مسألة الوصي

٩٨

بالف درهم تسعة فاشترى الوصي واعتق ثم ظهر حرا ضمن الوصي
 اما لو استحققت التسعة فالوصي يرجع في التركة وفي السراجية
اذا اوصي بفضله التوبة يعني لم يكن للوصي او الورثة
 ان يتصدقوا بعينه بخلاف ما اذا قال اني لمساكنه فله ان تصدق
 بعينه قاله الامام ابوالسكيت وفي الكواهر **وصي** بملكه
 لم يكن للوصي التصديق في الثلث بخلاف مال الوصي به للتصديق
 حرك يكون له ان يتصرف فيه بغير اداء للقيمة ثم ذكر في الوق
 ما ذكرناه انما وفي المشتقي والكا فظية قال **تصدقوا** بملك
 مالي وله دور وعتا رات واراض للوصي بغيره والتصدق
 بملك غيرها قال ابو نصر رح وبه نأخذ بخلاف مال الوصي به
 بالتصدق بفضله التوبة حيث لا يكون للوصي التصديق
 بالتمسك ثم علمها بما ذكرناه من الفرق قلت وهذه بناء
 علي مذهبه كما مر وفي المجيب والخاصي **وصي** بالتصدق
 بتمسك دامت على الفقرا وعليه دون قال نصير للوصي ان يدفع
 التمسك الي الفقرا دون الفقرا ولا ضمان على الوصي بما فعله
 لانه مخالفة للوصي الي خبر عما اوصاه لان الواجب الدائمة
 بالدين ثم ان خرج من الدائمة من تلك الباقي بعد الدين
 تصدق بقدره والا فبغير ما يخرج منه من التمسك وفيه
 الخاصة **وصي** بغير التوب والتصدق به فاشترى الوصي
 حاز للوصي بغيره والتصدق بعينه كما حاز له ان تصدق
 بعينه وفي المجيب والخاصي والوكالة والبيعة والكلامة
 والسراجية **قال** بالفارسية ده يتيم راجاه كن فاعطى
 الوصي لكل يتيم كربة ساءتخذ منه التوب قال ابوالقاسم
 انه لا يجوز لان هذه الكلمة يعني قوله بجاهه يقع بين
 الناس علي المجيب دون الكربة ساء قال الخاصي وقال ليجازي

اذا دفع الوصي لكل منهم الكروبا وس واجرها الخياط ينبغي ان
 يجوز قال لانه خير للتيمم الا في موضع يتقدر فيه تحصيل
 الخياط فانه لا يجوز فيه الا اعطاء الخياط وفي الكسرى والولوية
 والمنية ايضا **اوصي** بان يشترى بثمن داره كذا كذا او قرا
 من الخطة وكذا كذا امناعا الخنز ولفرق به على الفقرا
 والمساكين فلم يبلغ ثمن الدار الى المعنى قال الوصي بكل القية
 من ثلك ما يكتفى لكميت من الاموال ان السمع الثلث كذا كذا
 لان الثلث محل الوصية وتفسيره ثمن الدار ليس كصبره
 فيه بل لظنه عدم الخبز فيه كما في ساير امواله فلا يقتصر
 عليه ثم ان عن المست الفقرا وامل الوصي بالتسليم في منازلهم
 قال الوصي يطي اخرج محل الوصي به من الثلث لان الامر
 بالتسليم الى الوصي لمع مع العلم بان ذلك القدر لا يحمل اليهم
 عادة مجازا اطلاق منه للوصي بالاستيجار دلالة فله
 انما ذلك من الثلث الذي هو محل الوصية وكذا اذا وصي
 بمحل ما اوصي به الي موضع معني كالمساحة اما اذا وصي
 به الي قوم غير معنيين ينبغي للوصي ان يسبقني في حمله
 من تجله بغير اجورم يدفع للمحال من ذلك قدر اجرة اما
 لو ادرك اجرا محال من ما لم يست يكون متبرعا في الاجرة
 ضامنا للمودي لم يكن من الاجرة والتصدق به في محل
 لا يلزمه التحميل كذا قالوا وفي المحيط والخاصي والكمانية
اوصي بان يشترى للتصدق عنه اربعمون تفترا من
 الخطة بمائة درهم فرخصت الخطة حتى صار توجد ذلك
 المقدار نصف المائة ففيه للوصي طريقان **احد**
 يشترى بالمائة الوصي به ثمانين تفترا وبقية على
 المساكين لان الوصية الربا بمائة وكذا الوارث في العوكان

بحيث

بحيث لا يوجد بالمائة الا عشرون تفترا يكون الواجب عليه
 ان يتصدق بما لم يثرن لا غير فكذا اذا رخص **واثناني**
 ان يصرف الزايد الى الورثة قال في الكمانية والمحيط قال
 ابو قلر رحمه الله وهكذا روي عن ابي يوسف وقال القاضي
 قال الأستاذ وبالثاني يوجب لان ذكره المائة انما هو
 لا اعتقاده ان الاربعين لا يشترى بها فتصدق بالاربعين
 ويرد الزايد من الدراهم على التركة ويألف في الولوية
 هذه المسئلة على وجهين **اما** ان يريد الوصي بهذا القول
 التصديق بالمائة ثم يقول اشترى بهذا كذا او ليردني لثري
 بها خطة ويتصدق بالخطة في الاول يشترى بالباقي خطة
 ويوفى حتى لو كان الاربعون بماتي درهم لا يجب عليه الا
 التصديق بالمائة فلا يتصدق الا بعشرين وفي الوجه الثاني
 يرد الباقي على الورثة لان غرضه هو التصديق بالاربعين
 وقد حصل قال هكذا روي عن ابي يوسف وفي النوازل والولوية
اوصي لرجل بخطة وستينها لاخر فان كان في ثلك الوصي
 شي فتفتت ثمن الخطة من الستين من ذلك ثلك تنفذه
 الوصي على الميت لان كلام الخطة والستين اسم للمخالص
 فيكون التخليص من الوصية وعلى الوصي الاتفاق من
 الثلث الى اكثر ورج لان مونة ملك الوصي وان لم يكن في
 الثلث شي يكون مونة التخليص عليها على قدر قيمة
 ما اصاب له من لا نه مونة ملكها فيكون عليها هكذا اركب
 عن الحسن بن زياد رحم **اما الوصي** لدهن ستمه هذا
 لهذا وبكسنة لذك ثمنه التخليص على صاحب الدهن
 قال في الولوية وفي التهريرة والكمانية **اوصي** بان يشترى
 له هذه الالف ضيقة في موضع كذا او توقف على الفقرا

فلم يوجد هناك صنعة ليس للوصي شراها في موضع آخر كما انه
 ليس له ان يوقف ما استرا في جميع ذلك الموضع الى غير
 ما امره به الميث ذكره في الخاص وقال الامام ابو نصر ررح
له ان يشترى في اقرب المواضع من الذي سماه الوصي
 ليس له ان يصرف المال الى وجه آخر من وجوه البر لمجرد
 المساحد وقول نصر هو المختار ذكره في الخاص وكما فيه
ولو ائلف الوصي ثمن الصغير فمؤم مثله ويشترى به الصنعة
 ومثله في الكافية والولوية وذكر في الكافية انه **اوصى**
 ببيع فقه هذا او المصدق بالثمن وان شأ بالبعد فلو استخف
 العبد بعد ما تصدق بثمانه يرجع المشتري بالثمن على
 الوصي وهو على من تصدق عليه من الفقرا والمساكين
 ولا يرجع في مال الميت كذا في المنتقى والكافية وفي النوازل
اوصى شرا عدا بكذا او عتاقه وفي التركة عبيد ساوي
 تلك الدراهم لم يجز للوصي ان يعتق واحدا منهم اما لو كانت
 الوصية لشرا قدر من الحنطة وتفرقها على الفقرا وفي التركة
 حنطة لم يجز للوصي ان يفرق ذلك القدر من تلك الحنطة
 وفي الولوية مثله قال لان العبد مما تتفاوت فيجوز ان
 يكون ما امره بالشرا احدا من عبيده ولادى منهم فلا يعينه
 الا الشرا اما الحنطة فالحق لا تتفاوت لانها مثلي ثم قال في
 النوازل **هذا اذا اوصى بشرا العبد وعتاقه** معا ولو قال
 اعتقوا عني عدا ولم يزد فقد كان ابو عبد الله القلاسي
 يقول **للوصي** ان يعتق واحدا من عبيد الوصي بخلاف ما تقدم
 فانه يعتق فيه ما يشترى من آخر **قال** الا ان يبيع الوصي
 عبيد الوصي من آخر ويملكه اليه ويشتريه ويعتقه فانه يح
 يجوز وكان ابو النصر ررح يقول **لا يجوز** للوصي ان يعتق
 الذي

الذي كان للوصي وقت الموت في الوجهين معا قال ابو بكر كنت
 اميل الى قول القلاسي الى ان حضرت وصية صدق لي
 قد كثر فيها عتاق عديت عنه وكان له عبد كان هو را ضيا
 عنه قام لي عبيده ذلك بان اذكره له فقلت له انك تشي
 علي عبدك فلان خيرا فلو حملته مكان احدها قال لا فعلت
 ان الصواب ما قاله ابو نصر ثم قال لخاصي وقال الاستاذ **الفتوي**
 علي قول القلاسي الا في تجوز شرا عبد الميث بعد البيع من
 آخر فانه لا يجوز للوصي عتاقه بعد الشرا لا يجوز قبل البيع
 لان امر المولى لشرا العبد مع علمه بوجود العبد في ملكه هـ
 كالتنصيص علم اخراج ذلك العبد من الوصية ولو نص عليه
 لم يجز للوصي عتاقه فكذا هنا وفي الولوية **قال اعتقوا عني**
 عدا او قال استروا عدا افاعتقوه عني وله في الفصلين
 عبد واحد ليس للوصي عتاق هذا الذي في ملكه وقت
 الموت لانه امره بعتق عدا منكر وهذا مقين وقال بعضهم
 اذا قال اعتقوا عني عدا فاعتقوا ذلك العبد هازما لو قال
 استروا واعتقوا لا يجوز وفي البنية ولو قال استروا عدا
 فاعتقوه لا يعتق من ملكه وفي الفتاوى الفضلى **اوصى**
 بان يعتق عنه امه بكذا او يعطي لها من ثلثه كذا ان عني
 الامة جازت الوصيان والامانة الوصية بالعتق
 ولم يجز بالمال الا ان نفوض ذلك الى الوصي ويقول ان احب
 اعطاها ذلك فيجوز بخ بالمال ايضا فانه لم يملك الوصي من
 الاعطاء عدا منه ثابته قوله للوصي ضم ثلثي حيث احب
 او حيث شئت ومثله في الولوية وفي العتق والمجيط
اوصى بالربي شرا عدا في الكوفة باللف درهم وعتاقه عنه
 فالمعتبر بلفه بله الوصي دون العبد وفي النوازل والمجيط

ان نعتق العبد في بلد الوصي
 دون بلد الميث

سبل هـ ام هـ ام **وصي** ان يتصدق بثلث ماله على المساكين وهو
 في بلد ووطنه في بلد اخر قال يعني ثلث ماله ثلث ما كان يملكه
 ووطنه وان اقطعي ثلث ماله لمساكين البلدة التي مات فيها
 جاز وفي الغاشية والحيط **وصي** بوصايا وفي البلد نفوذ
 مختلفة قال الفقيه نفوذها الوصي بما هو القالب في
 الباعث في ذلك البلد وان لم يكن بمقتضا اغلب نفوذها
 من اقل التافقة وفي النوازل والولوية **وصي** بوصايا
 لا شياص معين وفي البلد نفوذ مختلفة يستعمل كل
 منها في العقود نفوذها الوصي من اقل النفوذ مالية
 تكون الاقل هو المتيقن في امثاله على ما عرفت في الاصل
 وفي النية **اذ كانت** النفوذ مختلفة مساوية في
 الرواح نفوذ باقل النفوذ وان كانت متباينة انصرفت
 الى الاغلب يعني في الرواح وان استعمل البعض دون
 البعض يعني المستعمل من الوصية وفي الميوت والحيط
 والولوية **وصي** رازي لفقرا قزوينا بالالف درهم
 يعني لهم الالف من نفذ الذي فان لم يكون نفذ الذي
 في قزوينا ولم تنفذ الوصي اما ان يصرفها ما تنفق في
 قزوينا وان صارت اقل من الالف او يعطيهم الدنا بئر
ولو وصي لمعينة بالالف مكر فباع الوصي كل التركة بالعماع
 او كانت التركة ذراهم صحاح فان الوصي يترك بالعماع
 شيا ويبيعه بالكر ونفذ منه الوصية والاخرة في الكنية
 وفي الخاضع انه ليس لهذ الاخرة وجه اخر لا اولي
 وفي النوازل والحيط **وصي** بوصايا بعماد فانفذت الوصية
 بذراهم لينة قيل يجوز ذلك وقيل لا يجوز فقيل لهذا
 القائل اليس ليس ان يكون في المرفق والسلم والكتابة عمل

وفي جامع الفتاوي قال للوصي
 اعتق البهاشيت بعد موته فان
 قيل في الحيط فله ان يصدق اربعا
 بعد موته ولا يقبل او كمال لا
 انما البهاشيت الورثة على الحاجة
 البهاشيت وانما بالعتق فصحت
 لم في تبيينه لا بد من اجتماعهم
 حتى لو كان فيهم غائب يتنقل
 حضوره ولو كان فيهم صغير
 تعني التام في تمامه دون الوصي
 والكتب والارث والولد فيمن
 ذلك للورثة ثم اذا عرفت الورثة
 عبد لم ينفذ حتى ينفذ الوصي
 ولو وصي ينفذ عبد حركي
 فما عتق الوصي او الورث لم ينع
 وبقي العبد في نصيب الاجنبي
 وفي جامع الاصفه عند الصغار
 انه نفذها من الاخذ الاقل
 وكذا آخري هذا المثل فيمن الم
 الاخر بذراهم فانه يحمل على اخ
 ان نفذ ولو وصي لا قوام
 بذراهم متكره فباع الوصي
 التركة بعماع قال ابو نفوس
 يصار في تركي بالعماع
 شيا ويبيعه بالكر ونفذ منه
 بها الوصية قيل يجوز ذلك
 قال نعم اذ لم لها وجه الا
 هذا محيط

الحيلة

الحيلة فسكت قال الفقيه ابو الليث ان كانت الوصية باقوام
 تكون علي وجهين اما ان تكون باقوام باعهم عاظم فتأخروا
 بالزبوف مع علمهم بكمال الوصية فانه يجوز اجماعا لان الحق
 لهم فيعتبرت معهم مع العلم او تكون للفقرا بغير اعيانهم
 في يجوز اعطاء الزبوف ايضا على قياس قول الشيخين ولا يجوز
 علي قياس قول محمد بن علي يعني الفضل للفقرا اصلها
 خلافة اخرى هي اذا كان عليه جاد من دين او دكا
 قاضي بدلها الزبوف وشله في الولوية وفي الصوف **وصي**
لفقر امكة سرفها الله تعالى يعني فاعطاه الوصي لفقرا
 غيرها جاز عند ابى يوسف ويضمت عند محمد بن علي لفقرا
 ويقول ابى يوسف **نفي** لان الوصية جمل الوصي به لله
 سبحانه وكل الفقرا فيه سواء قال وفي الاخص ان الامام
 مع محمد بن واينه لم يذكر في الجامع الاخير خلافا في اخوان ومثله
 في الولوية وفي **ولو وصي** بالتصدق على فقرا الفزاة
 والماج جاز للوصي ان يتصدق على غيرهم من الفقرا حال وهذا
 قول ابى يوسف وفي النية **وصي** بالتصدق على مائة مئة
 لا يجوز لغيرهم بخلاف النفذ ويخص بالسخوة وفقرا وان
 لم قال نفذ هذا باسطر اوصى لفقرا معينة في الاول في التخصيص
 ويجوز في غيرهم وفي النوازل والولوية والخلاسة والراحة
وصي لفقرا **بلغ** قال الفضل للوصي ان لا يجاوز نفذ الخ لانه
 اوصي لهم وبه ينفذ وصية صورها ومثلها ما لو اعطي في كورة
 اخذها جاز وهذا قول ابى يوسف **وبعني** وقال محمد بن لا يجوز
 نفذها كذا في الخلاصة وفي التفتي **بذري** يتصدق هذا المال
 على هذا الفقرا وعلى فقر امكة سرفها الله تعالى يتصدق
 علي الغير صح اما لو قال لرجل يتصدق عني بهذا علي فقرا مئة

فتصدق الرجل على فقرائه ضمن المأمور وفي المحيط عند الانجاس
 عن نوادر أبي يوسف أنه ضمن فيه لو كان الأمر حيا وفي التهريرة
 والحاقطة أنه **لو قال له تصدق بها علي فقرائك فأعطاهما**
 الوصي لفقرائه مصرعنا أبي يوسف أنه يضمن وعنده أنه يضمن أن كان
 الأمر حيا وفي الثانية روى الحسن عن الإمام أنه يضمن الوصي بلا
 فصل بين حياة الأمر وفاته وفي المحيط وعنده أبي يوسف رواية
 أخرى أنه يجوز له التصديق على غيره وفيها وفي الحاقطة عن
 النوازل عن أبي يوسف في قوله للوصي **تصدق** على مرضى الفقراء
 وعلى السويح منهم أو على النساء فتصدق الوصي على أصحابهم وبناهم
 أو رجالهم أو تصديق على الأيام يضمن الوصي كآل في المحيط
 ولم يقيده هذه المسئلة بخاتمة الأمر وفي التهريرة **أوصي بالصدق**
 يعني على فقرائه الحاج قال الإمام أبو نصر للوصي أن يتصدق
 على غيره من الفقراء وفي الخاصي أن هذا قول أبي يوسف رحمه الله
 على قول التاميين فلا يجوز له ذلك كذا في الخلاصة وفي الولوكة
أوصي بالكوفة بملكه للمالكين ووطنه في البصر قال هشام
 بصرف إلى مآكن بصرة ولوصف إلى مآكن الكوفة جازلان
 الغرض اتصال البر إلى المآكن والكل في المسكنه سواء قال
 وذكر في بعض المواضع وعزاه في الخلاصة إلى العميون والنوازل
 أن ملك مآكن له من المال يصرف إلى مآكن بلد الوطن اعتبارا بالتركة
 ومآكن في وطنه يصرف إلى مآكن بلد الوطن اعتبارا بالتركة
 وفي التهريرة أيضا أنه **لو أعطى الوصي** الموصى به لغير الوصي
 لهم أو لأجانب ما لو أمر بالتصدق عليهم فتصدق هو على
 غيره يضمن المأمور وفي الخاصي **نذر أن يتصدق** بهذا
 المال لمالك مآكن أهل مكة أو على هذا الفقير فتصدق
 به على فقرائه بصرة أو على فقير آخر جازا ما لو قال له لغيره

وفي المحيط سبل أبو يعقوب فقال
 على قياس ما روى عن أبي يوسف
 فمن أوصي بالتصدق على فقراء
 حكمه أنه يجوز له التصديق على غيره
 على قول زفره في الخلاصة أنه لا يجوز
 لو فعل الوصي ذلك يضمن وفي الثانية
 حسن أنه قول الإمام أيضا ولم يفرق
 بين حياة الأمر ومماته والفقير
 هذه المبالغة على النوازل لأن الوصي
 إذا كونه لله تعالى وذكر المسئلة
 في السر الكبير ونص فيه بالجواز فيذكر
 من خلفا قال في المحيط لم ينظر أن كان
 في بلد الموت بروج في وطنه يبعث
 في وطنه من نقد بلد الموت وإن كان
 نفقه لا يروج فيه فلو وصى أن يبعث
 يبعث المهر إلى وطنه وإن هلك
 صارت أكثر من ذلك قال وكذلك
 لو أوصي بالتركة درهم وذلك النقة
 لا يجزي في وطنه فإنه يعرف وإن شا
 عليها لثانين محيط محيط

مخالف

مخالف قوله وأعطى الغير لم يجز وضمن وهذا قول محمد لا خير في
 الوصي وذكر في فتاوى رشيد الدين **قال المرخي** تصدق
 بملكي في سببان فتصدق الوصي في رمضان جاز في التهريرة
 والثانية **قال** تصدقوا بهذه العشرة على عشرة من الفقراء
 فتصدق بها الوصي على واحد دفعة جاز ومثله في الخلاصة
 عن النوازل **وكذا** لو قال تصدقوا بها على الواحد فتصدق
 على العشرة أو قال تصدقوا بها في عشرة أيام فتصدق بها
 في يوم واحد جازا لكان الخاصي في الأخيرة لأنه
 مخالفة أبي الخيزر ذلك لأن التجميع في البداية خير من
 البتة خير وفي الثاني الولوكة لأنه منفعة في هذا التقيد
 وفي النوازل والثانية **أوصي** بالتمام عشرة مآكن على كفارة
 بعينه فتدفع الوصي فالتوا قال محمد نفدي ويعني غيره
 ولا ضمان عليه وفي العميون قال **الطحاوي** يعني عشرة مآكن
 عند أهلك أو ثم يزد نفدي نفدي الوصي عشرة فالتوا
 معني عشرة أخرى وعن أبي يوسف أن الوصي نفدي
 عشرة أخرى ولعشرهم ولا يثبت استحسانا والقياس
 أن يضمن قال وبأشبه أن أبي يوسف رحمه الله ومثلهما
 في الولوكة أيضا وفي النوازل والواقعات والمحيط
 والولوكة والخاصي والخلاصة **أوصي بأن يتصدق**
 عن ألف درهم ويعطي لكل فقير درهمين أعطى الوصي الواحد
 منهم مرة نصف درهم وأخرى نصف آخر قال أنه سلمة أرجو
 أن لا يضمن الوصي لأنه لما أكل له الدرهم لم يكن مخالفا
 للموصي قلت أو تكون متداركا للمخالفة وسواء أعطى الثاني
 قبل استهلاك الأول أو بعده وللوصي أيضا أن يزيد
 للبعض على الدرهم لكنه لا ينبغي أن ينفقه لأن الواجب

ولو قال له تصدق على
 فقير مآكن ماله فله أن
 يتصدق على فقرائهم وفقر
 حسن بينه وبين المأمور وفي
 نوادرنا سمعنا عن محمد بن
 لله عا أن تصدق بهذا المال
 على فلان الفقير أو على أهل
 ببلد كذا لأن يعطى على غيره
 من المحيط في العمر الثاني
 من الفصل الرابع من

الانفاذ على ما وصي به الموصي ولا يجاوز عنه برأيه اما لو قال
 لا تعطى لكل فقير الا درهمي لم يكن للوصي ان يزيد على درهم
 كما اذا قال ولا تعطى لكل اكرم درهم حتى لو زاد يضمن
 الزائد للمخالفة وبدون هذه المقالة لا يضمن وفي
 الولو ايجابية لانه فاه عنه وما كان مهربا عنه لا يدخل تحت
 الوصية وفي القنية **وصي لزيد** بشرة ووصي بقدية
 صلوات معينة ولم يعم لها مصرفا فاعطى الوصي لزيد
 عشرة من القدية قال الخاص يكون لزيد العشرة الباقية
 وفي الثانية **وصي** لفقرا هذه السكة فلما اتاهم الوصي
 بالمال قالوا كلهم ليس لنا به حاجة ولا نريد به تبطل
 الوصية ويكون المال مورا حتى لو لم يدفعه الوصي الي
 الورثة يضمن وفي الواقعات والولو ايجابية **وصي للفقرا**
 بالف فدفعا الوصي الى غنى افتقر بعد موت الموصي
 حازا مالو خص الفقرا كان قال لفقرا هذه السكة فدفعا
 الي هذا افتقر بعد الموت من اهل تلك السكة لم يجز
 فيضمن الوصي قال في الخاص لان جرة الاستحقاق في
 الوجه الاول تجرد الفقرا فيعتبر ذلك وقت الموت الذي
 هو وقت الاستحقاق اما في الثاني ليس الا الفقير وقت
 الامتدانة والقيين لان قضية التخصيص وهو اذ ذاك
 من الاغنيا فلا يصح الدفع اليه وفي الولو ايجابية **قال الوصية**
 اخرج من مالي الثلث فتصدق على الفقرا بالف درهم
 وثلثه الفان لا يتصدق الا بالف اما لو قال **وصيت**
 بان يخرج من مالي الثلث ولم يزد يلزمه التصديق
 بجميع ثلثه لانه امره باخراج الثلث وتميزه من ساير
 امواله وهو لا يكون الا بالصرف الى موضع من المواضع

وموضعه

وموضعه ليس الا الفقرا لانه وصية بقرابن الاحوال ولا
 وصية بالاهل فكان امره ذلك امرا بالصرف اليهم دلالة
 قلت ثم لما كان تصديق الالف من الثلث ساكنا سببية
 اخراجه اعتبر تنصيبه عليه فلم يلزمه عليه صرف
 جميعه اعني الالف في الفصل الاول وابنه سبحانه اعلم
 وفي العموت **وصي** بثلثه للمساكين وورثته كبار فقرا
 فاراد الوصي ان يعطي للبعض منهم شيئا من الثلث
 حاز ان اجاز بعضهم وذلك لان نص الوصي كقبيين
 الموصي وفي نفسه لنفسه بشرط الاجازة كذا في قاضي
 الفضلي **وصي** الى قوم سماهم بالف درهم وله ورثة
 فقرا وزعم الوصي ان الوصي اوصي بذلك القدر للمساكين
 فطالب الورثة الوصي بذلك المال بنا على انه وصية
 للفقرا ولا يجدهم الوصي ولا يظفرونهم فان لم يجد هم
 ظلفقرا ان يثبتوا كون الوصية للفقرا فان اثبتوا المال
 وصية صالحة للفقرا ولا يكون ميراثا للورثة كذا لا يعطي
 منه شي لا احد من الورثة الا ان يرضي به الكل وهم
 فقرا فيعطى لهم كما يعطى لغيرهم من الفقرا قال في الولو ايجابية
 لانهم وغيرهم في الحاجة على السواء قال وانما اشترط
 رضا الورثة لان نص الوصي كقبيين الموصي ويعني
 الوصي الورثة في الابتداء يحتاج الى رضا الباقي فلذا هنا
 وفي الثاني **امره** بالتصدق بشي من ماله له ان يدفعه
 الى ولده الكبير واخوانه اذا كانوا فقرا اما ليس له الا
 ساكن لنفسه الا اذا قال له منعه حبس شئت قال في
 الولو ايجابية لانه لا مهمة في هذا يعني في دفع الصدقة
 الى ولده المحتاج بخلاف الوكيل بالبيع اذ باع من هؤلاء

شبهة

حيث لا يجوز لانه مبادلة فيمكن فيه الهمة ثم قال الفتاوي
في المسئلة قال وعن ابن سلام انه لا يجزي ان يعطي لولده
الصغير قال الولو الجية لان القابض لنفسه لنفسه
فيكون واضعا في نفسه قابضا لنفسه قلت والواحد
لا يتولاها وفي الظهيرية والكافضية **لوقال** اوصيت
الي فلان بثلثي يضمنه حيث سأل ان يضمنه في نفسه
واولاده انصارا وقيل ليس له ذلك وفي خلاصة هكذا
لا يضمنه في نفسه وقيل يضمنه في نفسه وفي اولاده انصار
اما لو قال للوصي اعطى ثلث مالي من سئتي لا يكون له
صرفه الي نفسه والي اولاده انصارا قال في الكافضية
فرق بين ههنا وبين ما سلف وهو ان الوصي ههنا يعرف
بالامانة الي نفسه فلا يدخل تحت التكره وفي الخاتمة
دفع المال الي الوصي وامره بالتصدق بثلثه لا يجوز
للوصي ضمته في نفسه وولده الذي لا يقبل القرض اما
لو وضعه في ولده الكبير او الصغير الذي يقبل القرض
فانه يجوز وفي **اوصي** يتصدق بثلثه او امر رجلا بالصدقة
بشي من ماله فتصدق كل منها على ابنه نفسه او على ابنه الصغير
الذي يقبل القرض جازا جماعا وفي الظهيرية واخلاصة
اوصي بالتصدق بثلثه للوصي ان يصرفه الي اولاده
الكبار والي امواته ايا ليس ان يصرفه الي اولاده الصغار
ومثله في السراجية وفي المنتقى **اوصي** بثلثه يضمنه ابن
ساجز له ان يضمنه عند نفسه ثم يجوز له بعد ذلك ان
يعطيه للوارث ولو غنيا وبلا رضا غيره من الورثة لانه
هبة لانه هبة مبتدأة منه اما لو اعطاه للوارث قرضا
بضمه عند نفسه او اعطاه للورثة علي سرامهم قبل الوضع

عنده

قال الامام قاض خان رجل
امر رجلا بان يتصدق بثلثي
من ماله ودفع اليه تصدق لأمور
لا بد نفسه او ابنه جازا جماعا
لا ف ماذا باع الوكيل بالبيع لا
دفعها دونه له لان في البيع
لم الهمة ولا الهمة في الصدقة
قال بعد ذلك رجل دفع المال الي
وصي وامره ان يتصدق بثلث
من ماله الوصي في نفسه لا يجوز
ودفع الوصي الي ابنه الكبير او
لصغير الذي يقبل القرض جاز
وان لم يقبل لم يجز خاتمه

عنده لم يجز الا باجازة كل الورثة ولو كان من اعطاه له فقيرا
محتاجا لانه تنفيذ للوصية ولا وصية لوارث بلا اجازة
البينة ومثله في جامع الفتاوي وفي البينة **مع ثلثي** حيث
سئلك له ان يضمنه وفي اعطى لا وفي قنية الزاهدي في البيع
برهان الدين صاحب المحيط **قال** لا خراص في ثلثي الي الفقير
فصرفه اليهم الورثة فللوصي ان يخرج اليهم الثلث مرة اخري
وفي النوازل **اوصي** لعرابيه مع وان كانوا لا يحصون وهو
قول محمد بن سلمة **وبه يفتي** وذلك لانها قريبة لانها صلة
الرحم وقال البخاري ان كانوا لا يحصون فالوصية باطلة ثم قال
ابو القاسم الاخن ان يتجوز الوصي فيفرق على المحتاجين
منهم وقال القاضي قال الاستاذ الامن ان لا يفضل فقيرا
لفقره بل يفرق بين الكل بلا تفضيل للبعث الارضاء
الاخريين لان صحة الوصية انما كانت بجهة القرابة وهم فيها
سوا في الولو الجية **اختلاف** في تغير الاحصاء وعدم الاحصاء
والصحيح ما ذكره عن محمد بن ابيهم كانوا مائة فادونها فانهم
تخصون وان كانوا اكثر من المائة فانهم لا يحصون وفي البينة
ولا تقدر الاحصاء وهو موكول الي رأي القاضي قلت
وهو الصحيح وفي العيون اوصي بوصايا وامر وصية باتفاقها
من طبيعة له فلم يجز الوصي من يتولى لها قال ينبغي للوصي
ان يقوم الضيقة على وجه الاستقصاء اذا قيل له فيه
هنا لقبي سبي بغير ثبوت القيمة من رجل وسلم اليه ثم يتجوز
الوصي منه ثلث نفسه وينفذ وصاياه من الثمن الذي
اعطاه من مال نفسه وكذلك يفعل مثل ذلك اذا اراد
الوصي ان تبقي الضيقة له ذكره في الولو الجية وفي العيون
مدون اوصي بوصايا يخرج من ثلثه بعد قضاء ديونه

وفي الجامع الفتاوي قال للوصي
منع للمخير حيث سئل ان اوصى
لأحد من اجتماع الورثة على تعيين واحد
فأخذ عنه نفذه الوصي أو القاضي
الوكيل الورثة كان سببه

فلم يخرج لذلك الا ببيع دارله والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان
 الدين ياتي على جميع الدار واكثرها لا يبقى منها الا شي يسير
 فلو وصي ان يبيع لا يسمع الا ذلك ان علم انه ان لم يبع الدار
 يبقى الدين على الميت زمانا طويلا واهل الوصايا شركاء الوارث
 ومثله في الولو ايجية وفي الخاصي والخاصة **اوصي** لمعني بعلية
 فباع الوصي من ذلك المعني شيئا من التركة بما ية او ما يملكه
 على شئ بوقت قيمته مثل المائة او اقل منها او اكثرها ان مالوك كانت
 الوصية للفقراء فصالح الوصي ثلاثا منهم على عشرة منها
 لم يخرج من القياس فيه ان يتردد منهما اعطاها لهم من العشرة
 لانه انما اعطاها لهم على شرط سقوط الباقي من المائة
 كما هو قسنية الصلح ولم ينفذ حيث لم يكنهم استحقوا وقالوا
 يودي الوصي للفقراء التفتي انما للمائة ولو ما حكمهم على يوب
 قليل القيمة لم يخرج ايضا كذا يكون له اخذ الثوب منهن لانه لم
 يكن من ضمن حقهم لم يخرج اعطاوه فلم ينفذ به حقهم حيث كانت
 الوصي من اخذ منهن بخلاف العشرة فانها لما كانت من ضمن
 المائة يكون اعطاوها لبعض حقهم فكل هو البقية ومثله
 في الولو ايجية والمجبط والفتية للزاهدي وفي البنية اوصي
 له بما ية فاشترى يعني الوصي له شيئا من التركة بما ية تلقاها
 حاز ولو اوصي بما ية للمكاتب فصالح يعني الوصي ثلثه من
 المكاتب بشي لا يجوز وفي المجبط **اوصي** في وصيه ببيعوا هذه
 الامعة للمعتق ممن يتخذها ام ولدا ويديرها فاني اجزها
 استحقا انهم شرط عتقها واتخاذها ام ولدا لا يكون في نفسه
 البيع ولكن يخلع بعد يريدها لانه سيعمل ذلك اذا سراها
 وان لم يوجد احد يريدها لذلك فانه يبيعها امة يعني لا يخط
 هذا قيمتها ويباع ممن يشترها ولا يريدها ماد كثرناه وفي

مطل
 اهل الوصايا شركاء الوارث

وفي المجبط عن نوادرهم ان يبيعوا
 ثمن هذا من ثمنه وانما يبيعوا
 ثمنه الذي درهم فباعوه بالثمن درهم
 قال محمد راجع بطون له الا انه وربي
 بعد ايجد عن المشتري فلو استحق
 الف فلا شئ للمشتري كما لانه
 قد رجع اليه ماله ولو كان قال في المسئلة
 اعطوه من ثمنه ضمانا فاستحق
 فان المشتري يرجع بالثمن
 التي نقدها مجبط

فأما

فأما الوصي والمجبط والظهيرية اوصي ببيع ثمنه هذا ممن
 احبه القن واذا ارادة يجيز الوصي والورثة ببيع ثمنه ان ارادة فان
 ابي من ارادة عن سواه بغيره يحط عن قيمته بمقدار ذلك
 قال الوصي ومثله في الولو ايجية وفي البنية اوصي
 بخير هذين العبدن اوبيا وكسها فذلك احدهما ولا يترك
 قال بيان الي الوارث فان لم يكن فلو وصي وفي الوثقات والمجبط
 اوصي ببيع عبده للعتق ببيع الوصي ويحط قدر الثلث
 ان لزم يعني بعد ارادة المشتري سواه بالقيمة اما لو اوصي
 بشرا عبد فلان للعتق لا يثريه الوصي بالثمن قيمته لان
 الاول بمنزلة الوصية يفتق عبده والثاني وصية يفتق
 عبد الغير وفي الخاصي مريض كمال ما ادعي على شي وراي
 الوصي ان يفعل ذلك فعل قال كان حاشا نقولون ان هذه
 الوصية باطلية وكان تصير رجع نقول هي جائزة يصير كانه
 قال ما توري الوصي ان يفعل فعل قال الخاصي والفقهاء
 على البطلان لكونه اقرارا للمجهول اما قول صاحبنا الوصي
 الي آخره فهو اقرار لوصي مقام نفسه فصح ما قيله الي
 الثلث فلا يثريه الاول وفي الميراث والولو ايجية اوصي
 للفاي بعبده تنفق الوصي على العبد من مال الميت
 الي قدوم الفاي قال في الولو ايجية لان صحة الوصية بالقبول
 وقبل القبول هو في ملك الوصي فتتبعه في ماله فاذا قدم
 فان قبله يصح الوصية ويرجع عليه الوصي بالثمن كذا اذا
 كان الاتفاق باعرا كما لانه اتفاق لعبد الغير وان لم يقبله
 تبطل الوصية ويكون العبد ميراثا ولا يلزم على الفاي
 شي من الثمن لانه لم يبرأ منه اتفاق لعبد الورثة من مال
 الورثة وفي الخاتمة اوصي بثلثه فانفذ الوصي البعض

منه وبقى السهم في يد الورثة هل يكون للوصي تركه في ايديهم
 قالوا ان علم الوصي انهم من اهل الديانة يخرجون البقية
 للوصية جائز له الترك والا لا يسعه الترك ان كان يقدر
 على الاستخراج حتى لو لم يخرج من ايديهم يضمن ما تركه
 عندهم ان ضاع وفي المستقلى مات وبنيده ودعيه من
 عقار او منقول وله ابن كبير وصي تكون الودعيه
 في يد الابن وفي الجواهر لا ينبغي للوصي التصرف في ثمن
 ما وصى الميت بالبح عنه بثمنه وان يصرف الى سوا
 اخرا اذا باعه بما تزوج في طريقه من الامان اما اذا باعه
 بما لا يزوج فيه فله ان يصرفه الى ما يزوج فيه هذا ولو كان
 في الثمن زيادة عن ثمنه كالحاج ذاهبا وآتيا والزيادة
 تخرج من الملك فانه لا يدفعها الى الورثة قبل وصول
 المأجور بالحاج الى بلد الوصي لا حتماله الا احتياجا ليدفع
 ما في يد الحاج عنه وفي القنية للزاهد الوصي بالحج
 وفقره صلوات عمره والثلث يسمى فادى الوصي
 الكفارة من النقود وعي للحج الدين فأت المدون فليس
 قال صاحب المحرط فان الوصي يضمن قدر الدين وفي
 الولوجية عن المستقلى للوصي التصرف في مال الميت
 بدون رضى الغرماء اما ليس له ان يصرف فيه بدون رضى
 الورثة يعني اذا كانوا كبارا حاضرين قلت لان حق الغرماء
 في المالية فللوصي ان يرضى المركة اما حق الورثة في المالكه
 والصورة معا فلا يجوز له ان ينفق عليهم الصورة الا بالرضا
 وفي النوازل والحاشية للورثة يعني الكبار ان يتخلصوا
 المركة لانفسهم باد الدين وانفاذ الوصية من خالص
 اموالهم ولا يكون للوصي منهم من ذلك اما لو اختلفوا

طلب
 لا ينبغي للوصي التصرف
 في ثمن الحج

المنف والمناقص اذا تحول
 عنها ليمان كان متاعا واما
 خذ ما نفق لك عند ديني اتي
 ما يسر فمنا وصحاح

في الاستخلاص

في الاستخلاص قال الوصي يبيع ويقتضي من ثمنها الدين وينفذ
 الوصية ولا يلتفت الى قوتهم لتمامه تمام الوصي ومثله
 في الكافي ايضا وفي البنية **مركة** يعني الكسار قضا الدين
 وانفاذ الوصية من اموالهم ليس لهم انضباع وفي القنية
 للزاهد عن الحلبي ان الوارث يستخلص المركة المستقرة
 بالدين بغيرها لا بالدين قال ولو كان له وارثان فقال
 احدهما للاخر اقض الدين وخذ المركة تقضاه لا يملك به
 المركة بل يكون للامرات تأخذ نفسها منها ويدفع حصته
 من الدين وفي دعوى الخلاصة وكتاب القضاء ان للورثة
 حق استخلاص المركة بقضا الدين وكذا الواحد منهم
 اذا امتنع غيره من الباقيين اما لو امتنع الكل فالقاضي
 لا يجبرهم عليه بل ينصب وصيا للبيع وفي الكافي ولو اراد
 بعض الورثة استخلاص عني من المركة لنفسه مادامته
 للبقية لم يكن له ذلك اما له ذلك في الغرماء وذلك لان
 حق الوارث متعلق بعين مال الميت وحق الغرماء ليس
 الا في المالية فانقرضوا في الذخيرة ولو امتنع الوارث
 عن بيع المركة وقضا الديون قالوا لا يبيع ولا تنقض
 لها ولا تقضى الديون من اموالها بل يعطى المركة للغرماء
 وقيل يبيع الوصي او ينصب القاضي من يبيع وينقض
 الديون وقيل بل يجبر الورثة او لا على البيع اذا طلسته
 الغرماء وان امتنعوا يبيع الوصي او منصوب القاضي
 قلت فيكون هذا في كون الورثة كبارا كلهم والا
 قلل الوصي ان يبيع حقا الصغار قبل جبر الورثة وايضا
 المحرر لا يتصور الا في الورثة الكبار وفي النوازل هـ
 والذخيرة والحاشية اذا كان الدين وارث المديون

في البيع والبيع
 في البيع والبيع

او وصيه يكون له رفع مقدار حقه من غير علم بقية الورثة
وفي المنيعة عند السراجية اوصى بان يقرض من فلاب
كذا ادرهما وهو يخرج من قلته فعلى الوصي تنفيذه وفي
اخر كتاب الوقف من الحاصي مريض قال كنت متوليا
علي وقف فلان فاستهلك من غلته كذا كذا درهم
او قال ما ديت زكاة مالي كذا كذا سنة فادوا ذلك
من مالي بعد وفاتي قال ينظر ان صدقه الورثة في توليه
ذلك فقي الوقف يغطي من جميع ماله وفي الزكاة من
الثالث وذلك لانه لو استهلكه كان يؤخذ منه
فلا يكون اخذه مضافا الى الاقرار لانه في الحقيقة
اقرار بالدين وعمله جميع الزكاة اما الزكاة فلا يجب
اخراجها بعد الموت الا بالوصية فيكون اخذها مضافا
الى الوصية وعمل الثالث وان كذب به الورثة فللوصي
ان يحلفهم بالله ما علمت ما اقربه حق فان اقر والزمهم
ما سلف ولذا اقول ان النكول كالاقرار وان حلفوا لم
الكل من الثالث لانه موصى به وفي الولو كجبة او وقف
وقفا ولم يجعل له في حال حياته قتيما وله وصي فالوصي
قيم على اوفائه وفي الخلاصة فوصية وصي على اوفائه
لان الوقف محتاج الى قيم يقوم في اصلاحه ويصرف
غلته الى مصارفه وقد بقي يكونه وصيا يتصرف
في امواله فضاؤه يكونه وصيا يكونه قتيما لانها
واحد بخلاف ما لو جعل له في حياته قتيما لانه منه
تنصيص باستقلال كل منهما في خذ منه وقا به عمله
وصياني ونصه في كل منهما بالانفراد في نوع من امواله
وفي العميون اوصيت الى ابيرها وزوجها بوصايا ما عتق

قال في موارد الفتاوى من الوصية
القاسم الصغار على ما على ارض
دين فمات والمالك وارثه
قال لم ان ياخذ بقدر حقه منه
من غير علم الورثة جامع الصغار

وصلة

وصلة وغيرها وترك وصية وثبها وحليا وخلفت
صغرا وصغيرتين فقال الزوج انفذ الوصايا من خالص
مالي ولا يبيع الثياب ولا الكلي قال ان نفذ هذه الوصايا
من ماله بامر الوصي الاخر فاما من الصلوات ووصايا
بحاج منها الى شراي وقد استأثر على ان يرجع به في الزكاة
يكون ذلك دينا في الزكاة وان استأثر على ان لا يرجع
لم يخرج عن الوصية وما يحتاج اليه من الصدقة من غير
شراي فلا يجزي من الوصية بوجه من اوجه فان
احب الاب انما تلك الاعيان لا ولاده وتنفيذ الوصية
من نفسه فانه يهب من الصغار ما لا يبيع الوصيان
قد رد الوصية من رجل وسلم له اليه ثم اشترى الاب للصغار
من ذلك الرجل ذلك المبيع بثلث ذلك الثمن او اكثر لوقوعه
قبل نقد الثمن ونفذه من ذلك المال الذي وهبه للصغار
فشترى به ملك الضعفة ويطيبه للوصيين عنها لها فينفذ
منه الوصية والله سبحانه اعلم وفي الفتنة **احي الى طرته**
يتصدق بثلثه الى المساكين وتركه عقار قال ظهر لولي
الموعنة اني للوصي الوارث ان يدفع القسمة من مال نفسه
فهو في تعدد الاوصياء ذكر في الولو كجبة وكفانية
والخلاصة والخاص **ان الوصية** اذا قال جماعة عنده
اعمالا بعد الموت كذا وكذا او هو من اعمال الوصاية فقبلوا
او سكتوا قبلوا بعد الموت فكلهم اوصياؤه وان قبل
بعضهم وهم اثنان او اكثر فهم الاوصياء منهم وان قبل
منهم الواحد فقط فهو الوصي لك لا يجوز له تنفيذ الوصية
كما يجوز للمنفعة المتعدد فيرفع الامر الى الحاكم فيضم
اليه واحدا اخر فيتصرفان معا او يطلق له التصرف

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

وحده فيتصرف بعده وذلك لان الميت ما رضي برأي الواحد
 حيث خاطب بالعلم الجماعية **ثم اقلها في الوصية** اثبات
 فيكفي به التحاكم فمما للضرورة ولولا كون فعله هذا ضروريا
 لزم عليه اكل عدد المخاطبين والله سبحانه اعلم وفي الثانية
اوصى الى اثنين على التقاب قال سئمت الائمة المكلوا في
 اختلاف فيه المتاع فقال بعضهم تنفرد كل منها في التصرف
 في مال الميت وكما اخرون هو والا ايضا اليها جميعا واحد
 فلا تنفرد كل منها في التصرف وهو اختار سئمت الائمة
 الشخص وصاحب الخلاصة وهو الاصح كالذي الولوكية
 من قال في المسئلة بالانفراد فقد قاسر في بيع شي
 بعينه على التقاب حيث تنفرد كل منها في البيع وفاقا
 والفارق قال اوان وجوب التوكيل وقت التوكيل
 وهو في المسئلة متوقف فيكون كل منها مستقلا في الوكالة
 على ما اوجب ووجب اما الا ايضا فزمان وجوبه
 بعد الموت وهو واحد فيكون الا ايضا اليها في وقت
 واحد كيف ما اوصى فيكون كان جمع بينهما في الا ايضا
 بكلمة واحدة وذكر في الوجيز ان الانفراد قول محمد
 والاجتماع قول الامام وفي التاخر خاتمة **اوصى الى رجل**
 لم يحك زمانا فادى بوصايا الى اخرتها وصيات في
 كل وصاياه تذكر ايضا وه الى الاول اوصى لان الوصي
 عندنا لا تنفرد ما لم تغزله الموصي ونحوه عن الوصاية
 بان يقول اخرجته عن الوصاية او يقول رجعت
 عن وصايتي اليه حتى لو كان بين وصيته مدة سنة
 او اكثر لا تنفرد الاول عن الوصاية وفي النوازل **اوصى**
 اليها وكما قل كل منها جانب وكما كل منكم وصي تام

قبل

قبل هذا والذي يوصى اليها جميعا سوا في الخلاف في جواز
 الانفراد في التصرف وعدمه وقال ان مقتضى الخلاف
 في الصورة الثانية اما في الاولى فلكل منها ان تنفرد
 في التصرف في قول علماء سائرهم الله تعالى وهو الصحيح
 ومثله عن الصغار ايضا وفي فتاوى الفضلي والثانية
اوصى بنصيب بعض ولده الى احد وينصيب البقية
 الى اخرتها وصيات في كل ذلك **لو اوصى** الى احد فها
 بالدين والى اخر بقية عبده او بامر اماله او اوصى
 الى احد بها بمرأته في بلد اخر ومثله في الظهيرية
 وكما فيها وعند أبي يوسف تنفرد كل منها فيما عساه الوصي
 وذكر في الثانية ان محمد امع الى يوسف ومثله في الولوكية
فرق ابو حنيفة بين الوصاية والوكالة حيث لم يقل باختصاص
 الوصاية فيما عساه الموصي من النوع وقال باختصاص
 قرينة بما عساه الوكيل للموكل حتى صار مسلية الوكالة
 وقافية وهذه خلافة لنا على ان الوصاية اثبات
 الولاية في الموصي وهي في الموصي ولا يخلل التوري فلذا
 في الوصي اما الوكالة فهي انا بقة منابه وقد انا به
 في تصرف مخصوص فلا تنعدي عن ذلك الى غيره
 قلت وتحققه ان بالموت لا تدارك ما بعده بخلاف
 الحياة فكل ذلك قال في الوصاية ايضا انا بقة منابه نفسه
 من كل وجه ولا يمتنع ما يدل عليه ظاهر تخصيصه نوع
 من الانواع على انه في حال الموت فلم يلزم لم يقدري على
 بيان مراده على مراده بخلاف التوكيل فانه في حالة
 الحياة فانه لم يكن مراده ما يدل عليه ظاهر كلامه
 بينه في وقت آخر فلا معنى لالغاية ما يدل عليه

في بيان الاختلاف في بين
 الوكالة والوصية

كلامه دلالة ظاهرة فتدبر وفي الكفاية والظاهرية
جمل واحد اوصيا علي بناته واخر علي ابنايه وثلاثا
 علي امواله ورايها علي ذبونه فان شرط ان لا يكون
 كلا منهم وصيا فيما اوصي به الي غيره بنفرد كل منهم
 بما شرطه بلا خلاف وان لم يشرط فهو علي الكل ف
 السابق كذا ذكره الكرخي والفتوي علي قول
 الامام وفي البنية **خصي كل** وصي يتصرف صار كل وصيا
 عاما وفي الظهيرية والكفاية والتوجيه **اوصي الي رجل**
 وقال احمد بن ابي فلان او عمله قال الوصي لا اول له ان
 يعمل بدون رايه وعمله اما لو قال لا تفعل الا برأي فلان
 او لا تعمل فيها وصيات في الصحيح قال في الوكلاء
 لان في الاول امره بالمسورة وفي الثاني نهاه عن العمل
 ما لم ينضم الي رايه راي فلان وهذا التفصيل اختار
 الفقيه الي المسك **وعليه الفتوى** وقيل الوصي في الحرمين
 هو الاول وقيل هما وصياتهما معا وقيل الوصي انما
 في الاول وفي الثاني الثاني والاول وصي ناقص
 وفي الكفاية **اوصي الي رجل** وجعل اخر مشرفا عليه
 ذكرنا طغيانها وصيات كما لو اوصي اليها وقال الامام
 الفضلي المشرف ليس بوصي فلا يكون اكمال عنده اما
 لا يجوز للوصي ان يتصرف بدون راي المشرف وعمله
 وفي الكفاية ويقول الفضلي نعم وفي البنية **الوصي**
 مع المشرف كما لو صيبي قال ولو جعل عليه مشرفا لا يتصرف
 بدونه والمشرف يتصرف وحده قال والوصي اوصي
 بأحكام المال من المشرف قلت وقوله والمشرف يتصرف
 وحده بعد قوله كالوصي يحل له وله اقال في جامع

المشرف يقال اشرف عليه اي
 اطلع من فوق تحت الصحاح
 والامام الثاني علي الوصي

الفقه

الفقه وقيل المشرف ان يتصرف بكلمة فالي بكلمة قيل فتدبر
 وفي النوازل **اوصي اليها** فقيل احدها وسكت الاخر فقال
 القائل للمساكن اشترى لمت كفا فقال له نعم واشترى
 الكفت فهو قبول منه للوصاية وكذا لو كان السكت خادما
 للقابل لم يل عنه فاحده اشترى الكفت فقال نعم واشترى ومثله
 في الوكلاء والكفاية وفي الكفاية وغیره **ان حكم** هذا
 الفصل انه لا يملك أحد الوصيين او الاوصياء من
 المتصرف بدون حضور راي الثاني الا فيما لا بد له
 منه او لا يكون فيه مدخل للرأي وهو اشياء معدودة
 التجهيز والتكفين واستيجار اكمال يحمل الكفاية **وقصا**
 المدون من جنس **وطلبها** والكسومة في حقوق الميت
 علي الناس او عند الناس **والكسومة** فيما يدعي علي
 الميت ذكره في النكف **وتنفيذ الوصية** المقتنة **وعتق**
 العبد المعين للاعتاق **واستيجار الظن** **وشر الطعام** **و**
الكسوة **ومالا** له منه للصفاة **وايجار تنس** **الستم** لعمل
 يتعلم **احارة** مال الستم ذكره في البنية **ورد الودائع** **و**
والامانات **والعوارض** **والفصب** **ورد المشري** **شر القلدا**
وحفظ الاموال **الجحفة** **جمع الضائفة** **منها** **وبيع ما يبي**
عليه **النوي** **والثلث** **كالغواكه** **والبحر** **وقبول الهبة**
للصغير **وقسمة المثل** **والموزون** **وفي المتأبئة** **وله**
تنفيذ الاعناق **فيما** **اد الوصي** **يعتق** **عبد** **يفرغ عنه**
بعد ما عينه **الورثة** **كلهم** **وله** **ان يصدق** **بأئلك**
النايع **فيما** **اذا** **اولي** **بئلك** **ماله** **للفقرا** **وتنفذ** **ما غل**
من الدراهم **للتصدق** **قال** **في الكفاية** **وفيما** **سوي** **هذه**
التصرفات **ما يكون** **من باب** **الامانة** **والولاية** **او يكون**

في تعرفان الاوصيا

فيه مدخل للمراي او يكون من اعمال التجارة ذكره في العمادية
فانه لا تنفرد فيه احدها لانه ما رضى الا بتمامها وراي
الواحد ليس كراي المتقدم فلا تنفرد في قبض دين الميت
وقبض ودايحه ذكره في الكاشفة والفتاوية ولا يبيع
احدها شيئا ولا يشتري ولا يوجر ولا يساجر ذكره
في التتف **ولو مات المودع** وله وصيان تنفرد احدهما
بالتتف عن عدم الدين وهذا كله مذهب الطرفين
زعمها الله وعند ابي يوسف رحمه الله ان تنفرد في
التتفات كلها اصل الخلافية خلافة انفراد اولئك
بالبيع وفي الفتاوية **ولهبة** هذا القمى بلا يقين للموت
له اما لو غتته فان احدهما تنفرد بالهبة هذا ولو
وكل احد الوصيين الاخر جاز انفراد الوكيل في جميع
التتفات وفاقا لان راى الوكيل راى الوكيل فيجمع
ح في تصرفه الوايات فيجوز عندهما ايضا وفي وصايا
المتنبي **لاحد** الوصيين ان يوجر اليتيم على قمار قول
الحج وفي القودكي له ان يوجر في قوله ولا يوجر
عبده ونحو محمد بن يوجر عبده وفي السنية **تنفرد احد**
الوصيين باجارة مال اليتيم لاني التجارة وقبض الدين
اوصى اليها جملة او الى كل على حدة وفي الفتاوية الصحيح
ان الخلاف في كل واحد وفي الكاشفة **مات** احد الوصيين
ليس للحج منها ان يتصرف في التركة عند الطرفين فيرفع
الحج الامر الى الحاكم فان راى الضم ضم اليه اخر وان راى
ان يجعله وصيا وحده ويطلق التصرف في اطلق وليست
بالمتصرف وقال ابو يوسف رحمه الله لا يتصرف ولا
يرفع الامر الى الحاكم قال وعند الامام رحمه في رواية انه

ليس

ليس للحاكم ان يجعل الحج منها وصيا وحده حتى لو فعل لم ينفذ
تصرفه الذي باطلاق الحاكم له وهو قول ابن ابي ليلى قال
الحجادي لان الوصي ما رضى بتصرفه وحده ثم ذكرت
هذا اذا لم يوص الميت الى اخر ما لو اوصى الى غيره فانه
تنفرد بتصرف ذلك القبر مع الحج الباقي كان الميت اوصى
اليها ولا يحتاج الى نصب القاضي وذلك لان راى الميت
باقى راى من يتلفه حكما فيكون كما رضى به الميت قال
ومثله **لو سلف** احد الوصيين فان الحاكم ينفذ انما سلف
فيكون بعده بالخيار ان يضاف له اخر وان سلف اطلق
للتعادل العمل على الخلاف السابق قال **ومثله ايضا لو قبل**
احد المخاطبين بالوصاية بعد الموت ومثله في الولوكة
وذكر في الحداد **مات احد الوصيين** يعمل القاضي مكانه
اخر ما عندهما فلان الباقي عا خزع عن التصرف وحده
واما عند ابي يوسف فلان الحج وان كان يقدر على التصرف
وحده كنت الوصي قصدا ان يتلفه متصرفان في حقه
وقد امكن نصبا الاخر فنصب فجعل المسئلة وفاقية وفي
الكاشفة والولوكة ويوقع الخلاصة عن الزيادات انه
لا يجوز بيع احد الوصيين مال اليتيم من الوصي الاخر ولا
سراه له منه كما لا يجوز من الاجبي قال في الكاشفة وهذا
عند الحج وفي الخلاصة ان محمد اقمه وفي الولوكة وانما
لم يجوز لان البايع اذا طالبه باداء الثمن نقول اعطيك هـ
النصف او حصة النصف فودي الى النزاع قلت وهذا
نزع الى كون المسئلة وفاقية والظاهر انها خلافة منهاها
الاستبعاد بالبيع وعدمه والله سبحانه اعلم وفي احكام
الصغار **لا يجوز** لاحد الوصيين ان يكاتب عبد اليتيم الا ايضا

شبهة

الآخر وقد مر في فصل المتق وفي الحدادي **تصرف** أحد
 الوصيين ثم اجازة صاحبه جاز ولم يحجج الى تجديد التقيد
 الا اذا كانت تصرفا لا يتوقف كالبيع والشرا وفي الثانية
اوصى بالتصدق عنه بكذا وكذا جاز فان لم يبين الفقير
 لا ينفرد أحد الوصيين بالتصدق خلافا لابي يوسف
 وان عساه يجوز الانفراد عند الكل قال وكذا الوصي بشي
 للمالكين ومثله في الوكالية والمقاربة ثم قال **قال الامام**
 سمس الامية اكلوا في كان ما غنناكم يظنون انه اذا اوصى
 بشي من ابواب البر ينفرد أحد الوصيين بتفديها وليس
 الامر كما ظنوا بل الجواب على الوجه الذي ذكرناه وفي
 المكامي عن النوازل والوجيز عن الفتاوى **اوصى اليها**
 بالتصدق يفتقران معنية من الحنطة فكل ان تدفع
 جازته قد دفعه أحدهما ان كانت الحنطة في دلا الملت
 او في ملكه جاز دفعه ولا يكون للوصي الاخر منعه لان
 تصدقها لا يفتقر الى الراي كذا في الوكالية وان استأجرها
 من الغير فالصدقة على المشتري لا على الملت فيضمها
 لان الشراكونه مما يجري فيه الراي لا يجوز الا باجتماعهما
 فلا يدخل المشتري ملك الملت كذا في الوكالية قال الفقيه
 ابو بكر لوخذ في هذا بقول ابي حنيفة ومحمد رحم ومثله
 في الكفاية وفي الوكالية **اوصى بكذا** فغيره من حنطة
 وفتن من سفير بعد موته وتفرق على الفقرا وفي
 التركة حنطة وسفير فلا بأس بان تقوم مال الملت
 بقيمة معلومة فاذ بلغ الى ما امر به الملت بتصدق
 من تلك الحنطة والسفير لانهما سوا وفيه ايضا **اذا كان**
 في التركة كسوة وطعام فدفع أحد الوصيين ذلك الى

الايتام

الايتام الذي اوصى لهم به ذكرنا لم يفي انه يجوز وان لم يكن
 ذلك في التركة فارد أحدهما ان يشتري والاخر حاضر
 ليس له ذلك الا بامر الاخر وفي الوكالية **لميت دين**
 على أحد الوصيين لا يبرأ باديته الى الوصي الاخر ومثله
 في حرانة المفتين وفي الذخيرة **تاسم الوصيان** المالك فاخذ
 أحدهما نصيب بعض الورثة والاخر حق الاخر منهم
 لم يجوز عند الكل **وكذا** اذا غابا أحدهما فقام الاخر للورثة
 عند الطرفين خلافا لابي يوسف فانه يجوز عنده وفي
 تنق الغريق روح **اذا اختلف في المال** عنه من يكون ابن
 بعملاء عند أحدهما جاز وان اودعاه رجلا جاز وفي
 الخانية **باع عبدا** فرد على وصيه بالبيع فلا أحدهما
 الانفراد بدو الثمن على المشتري وليس لأحدهما قبض للبيع
 المبيع ولا ايداع ما صار في يده من التركة وفي **اوصى بشرا**
 عبدا واعتاقه ليس لأحد الوصيين الانفراد بالشرا او تريا
 عبدا فكل واحد منها اعتاقه بدون راي صاحبه وفي
 النوازل **اوصى** بان يشتري من ثلثه بالقبض او يفتق
 عنه وله وصيان ولا أحدهما عبدا ويكثر من ذلك
 ببيعة بالالف قال الصغار ان كان قوض الى كل منهما الفرد
 في ذلك جاز شرا الوصي الاخر عنه ولا يبيعه مولاة من
 رجل وسلم اليه ثم يشتري هو وقرينه معا للميت لان الشرا
 لا يصح الا منهما وهو المختار كذا ذكره الوكالي والمكامي
 ومثله في الخانية وقال وهذا أصوب يعني قول الصغار قلت
 وهذه خلافية وفيه وفي الخانية **ما في يوم** ثم شديد
 فلم يحمله المحسبون فاستأجر أحد الوصيين ما كان يخلوه
 الى القبرة والوصي الاخر هناك وهو ساكن واستأجرهم

الشيخ

بعض الورثة وكل من الوصيين ساكت قال الفقيه ابو بكر
 الاستيحاء جاز والاجر من جميع المال كالكتف ومثله في
 الولو اجبة وقال القاضي اراد به اذا كان الامير محلا لوجود
 من يحمل سوك الاجر لان جواز استيحاء حامل الميت انما
 يكون اذا وجد من يحمل غيره قلت والا يكون محلا لاجر
 على الاجراء فلا يجوز لها اخذ الاجرة على الحمل وفي
 الخلاصة عند الانصاح **وصي اليها** فمات وعليه ديون
 وعنده ودائع لا تقام شي فقتض احد الوصيين المال
 والودائع بلا اذن صاحبه فذلك في يده لا يضمن بجواز
 التقراد اخذ المقدم بقضاء الديون ورد الودائع فصار
 كما اذا وصي الي واحد فقبض لذلك فذلك في يده وقدر
 في فصل الضمان وكذا لو لم يكن في المسئلة على الميت دين
 فقبض احدهما التركة فمناعت في يده وكذا لو كان
 للميت غصوب عند اقوام شي فاخذ احدهما الغصوب
 من الذي الفاضل بلا اذن صاحبه فضاء عنه **وبالحمل**
 منزل الميت وغيره واليد المحصنة وغيره سوا في هذه
 الاشياء نظرا الي الوصي بخلاف الوارث فانه ليس له
 القبض الا من منزل الميت ومن اليد الغير المحصنة
 حتى لو قبض الوارث ذنبا للميت او دنفقة له عند اخر
 او اخذ من الفاضل من الميت فضاء عنه بضم خصه
 غيره من الورثة وقال في الخائبة / الا ان يكون ما اخذه
 في موضع يخاف عليه الهلاك فلا يضمن / سخي ناوفي
 الخلاصة عند جامع الكبير **اخذ الورثة** اذا هضم ضمان
 التركة فضاء يضمن حصص غيره من الورثة الا اذا كان
 المالك في موضع يخاف الضيقة اما الوصي فانه يقبض مطلقا

وفي الخائبة

وفي الخائبة **وان كان** للميت ودبقة عند اخر او كان له مال
 في يد الفاضل فان اخذ الوصيين لا يملك الاخذ من
 الكودع والفاضل ففي القصب يدفع لكاهم المصوب
 الي ثقة امين وارثا كان او لا وفي الود نفقة تزكروا عند
 الكودع وفي التوازل والظهورية والخائبة **قال لوصيه**
 ضما ثلثي حيث شئت او اثناسهما فأت احدهما قبل الوضع
 قال ابن تيمنا فان الوصية تبطل وانك ترجع الي الورثة
 قال في الملو اجبة لانه علق وصيته ذلك بيمينها ولا
 يتصور ذلك بعد الموت اما لو قال حملت ثلثي للمالكين
 وقال لهما ذلك فمات احدهما قال فان القاضي يجعل وصيا
 اخر مع الحق منها فينفذ ان الوصية او يقول للحي ضع امت
 وحك فيمين ثبت فيضعه فمين شا وقال ابو يوسف
 اخر الباقي منها الوضع فمين شا في جميع الصور وفي
 الهداية **اخر الوصايا** بان مفرها تلك فالك عليك القاضي
 نصب الثالث معهما اعتبرا فاما الحجر عن التصرف وفي
 الولو اجبة **وصي** اثنان اثنان وصيان للميت فاقام احدهما
 بيعة غاد لة ولم يقع الاخر لا يكون ملك اقام ان يتصرف
 في مال التيم لانه اقر انه وصي مع اخر ولا يكون لاحد
 الوصيين ان يتصرف في مال التيم بدون امر الآخر قلت
 فرفع الامر الي القاضي كما في اقامات احد الوصيين على
 ما مر والله سبحانه اعلم **فصل في الاخراج** في قنا وفي
 الامام ظهر الدين المرفعتا في ان الوصي ان يخرج نفسه من
 الوصاية ان عرق يخرج وكذا اشكاله وفي الولو اجبة **والحيلة**
 في اخراج الوصي نفسه من الوصاية بعد ثبوتها ان يدهي
 عينا من اعيان التركة ولا يبيته فيزعمه لكاهم ويخرج عن الوصاية

حقها على ما مر في فصل الدعوي قلت ثم قدرة القاضي علي
 نصبه ثانياً مدقوع يكون الرضا بيده وأقول دلت المسئلة على
 جواز اختيار الكذب خوفاً عن الوقوع فيما هو اعظم منه
 لانه في دعواه هذه كاذب قاتل والله سبحانه اعلم
 وفي قنية المسئلة **وصي اليه** ثم قال لا اريد وصايتك قال
 القاضي عليه السلام المروزي لم يكن قوله ذلك عزلاً
 عن الوصاية وفي الايضاح والعدة والخلاصة **لا يغزل**
 وصي نفسه في غير مجلس الحاكم لانه ملتزم بالقيام في مصالح
 الموصي فلا يملك اخراج نفسه الى محضر من يقوم مقام
 الموصي مما له ولاية التصرف في مال الميت دفعا لاختلال
 اموره وهو الحاكم وفي الكافضية **وصي القاضي له** ولاية
 التصرف في مال الميت دفعا لاختلال اذا اراد عزل نفسه
 ينبغي ان يشترط علم القاضي بعزله اصله عزل الوكيل نفسه
 فانه يشترط فيه علم الموكل كذا في هذا وفي الهداية وايرو
 الفتاوى **وصي اذا حضر مجلس الحاكم** يشك في العزل لا يجيبه
 الحاكم بالعزل بل ان ظهر عنده كثرة استغاله وعجزه
 عن القيام بامر الميت في ماله فانه يدفعه ضرر القضا
 باستبداله لانه بعد طلب العزل نقل اهتمامه بمصلحة
 التيم فبقية التيم باهاله ثم ان كان الوصي عدلاً لا اصاب
 كما قال لا ينبغي للحاكم ان يعزله لانه ليس له ولاية العزل
 على العدل الرشيد خصوصاً اذا قام مقام الاب الرشيد
 اما لو عزل نفسه الامام شيخ الاسلام خواهر زاده نفل
 ويصير القاضي حائراً لا في الولوجية وهو المذكور
 ايضا في الفتاوى والمفتري وشيخ ادب القاضي للصدر
 الشهية وهو الصحيح لان قضاة واقعة في محله فينفذ
 ذكره

محذور الكذب خوفاً
 عن الوقوع فيما هو
 اعظم منه
 محذور
 في بيان عزل الوصي

ذكره في الولوجية وذكر في المنتقى والاقضية ان فيه اختلاف
 المتأخر ذكره القدوري والطحاوي **انه** ليس للقاضي عزله
 من الوصاية ولا ادخل غيره معه الا اذا خاف او كان قاتلاً
 معروفاً لا سراً فيبدله باخيراً وعجز عن التصرف فنعضده
 بالعدل الكافي وقال القاضي **اذا عجز الوصي** عن تنفيذ الوصايا
 تكون للقاضي عزله ذكره في الخاتمة قال شيخ الاسلام خواهر
 زاده في شرح ادب القاضي وكان ظهير الدين المرعشي
 يستبعد القول بالانزال ويقول **ان الوصي المختار** مقدم
 على القاضي لتمامه مقام الميت قال الزاهد في قنية
 بعدما ذكر انزال العدل يغزل القاضي اياه واستبعاد القاضي
 ظهير الدين المرعشي في هذا القول قول ابي ذر بن عبد الله
 منصور القاضي بالانزال اذا كان عدلاً كافي قال استادنا
واذا انزل وصي الميت بالانزال وان كان عدلاً كافياً فليس
 بالانزال وصي القاضي بالانزال قلت ولما كان للقاضي ولاية
 عامة وكان الاظهر من عدله واسلامه انه لا يعمل الا ما
 فيه النفع والمصلحة فلا جرم انه لو لم يكن في عزله مصلحة
 للتيم او الميت لما عزله لان معنى الكلام انما هو هذا فنفذ
 قواعد القضا جواز عزله ونفاذ اخراجه مطلقاً وما يري
 في بعض الكتب من تعميم القول بعدم الانزال فبناؤه دفع
 المعسدة الزاوي الى ما في جامع الفصولين من ان الصحيح
 عندي انه لا ينزل للكونه كالوصي فهو اشق للتيم من
 القاضي فلا يكون عزله نظراً للتيم وامور القضاة
 نظرية وينبغي ان يغني هذا الفساد الزمان كيف على
 عدم الانزال لعدم المصلحة والنظر فيه وفساد قضاة
 الزمان وانت تعلم انه عسى لا يوجد من يقول بالانزال

ووفاء الوصي اذا اتمه القاضي
 يجعل عدله وقال ابو بكر
 عجزه القاضي وهو القضاة
 وعلمه الفتوى لان الاب
 حيا وحياً منه على مال الصبي
 ينزع المال منه والوصي ولو
 انه من جميع الفتاوى
 محذور عزل الوصي
 محذور عزل الوصي

والحالة هذه وإنما يقول القائل به حملا لحواله القضاة على
 الإصلاح على ما هو الأصل الأصل عند علماء الفن قالوا في عذري
 أن يجعل هذا حيث قبيل اختلاف العصر والزمان لا من قبيل
 اختلاف الحجج والبرهان والله سبحانه أعلم **هذا** ولو
 كان الوصي عدلا غير كاف كمال في المشتق والولوا بحجة
 لا ينبغي للقاضي عزله أيضا بل يضم إليه مشرفا أمين
 مرضي السيرة مهتدا في التتبع أو يضم إليه وصيا
 آخر عدلا كافيا لأن تمام التتبع فيه ومع هذا لو عزله
 ستعزل لا يزال منه هو أو يمتد عليه ما سلف **وكذا**
 لو اتهم القاضي بالفسق أو الخيانة ولم يفر له بعد فإنه
 كده بمشرف أو يضم إليه كافيا ذكره في الخلاصة ومختارة
 التوازن وكذا في الذخيرة وقال وهو الصحيح قال في
 الولوا بحجة وهذا أقول إني ح و ذلك لأن الموصي رضي
 بوصايته وأمكن تدارك ما صدر عنه من الخيانة بضم
 العدل الكافي إليه فلا حاجة إلى نقض الوصاية الأولى
 والمخالفة للموصي وهو شغف من القاضي وأعلم بأمر
 أولاده وأمواله **ولو كان الوصي** فاسقا معروفا بالشر
 ببدله بالعدل الكافي صونا لمال الميت من التوكي والهلك
 ذكره في شرح الطحاوي وفي المشتق وقال في الذخيرة
 إلى هذا أشار محمد رح في الأصل وهو جامع النفع للقاضي
 عند سر عن أبي ح **في وصي** بينهم القاضي يجعل معه وصيا
 آخر وفي قنية المنية للزاهد في **نصب القاضي** وصيا
 كافيا أميناً عزله قال أبو ذر لا يتعزل الوصي لائس
 استقال بما لا يفيد قلت لأن عليه نصب من له فكون
 عزله عبثا وفي الهداية **عكس** الوارث إلى القاضي مخبر
 الوصي

الوصي لا ينبغي أن يعزله عالم ببدله خائنه لاعتقال الوصي
 عليه وفي الخاتمة وأما قضية **وعن** أبي يوسف أن الحاكم
 إذا استأجر إليه سكران حواله سرفان كان ما ذكره عنه
 حقا بده بغيره وفي البنية **أنهم الوصي** يعني الحاكم يضم
 إليه آخر وفي الظهيرية هذا عند الامام ويخرجه عند أبي
 يوسف وهو القياس **وعليه الفتوى** قال لأن الأب لم يخف
 منه علي مال ابنه الصغير ينزع من يده المال فالوصي أو ي
 به قلت وبعد ما قال هذا القول يستبعد منه ما سبق من
 استعماده بالانزال والله سبحانه أعلم وفي الفتاوى الكبرى
 والخلاصة عن شرح الطحاوي **الأوصيا** **أب الفون** الامرار
ثلاثة أمين كما دبر على القيام بما أوصى إليه فيقرر وليس
 للقاضي عزله وفي المنهاج لا ينبغي أن يخرج من عالم يعلم
 خروجه من الواجب عليه **وامين** عاجز عن القيام بما أمر
 له فيضم إليه المني الثقة **وقاسق** **ومنه الكافر** فيعزل
 البتة ويبدل بغيره إحياء لأموال الميت وصونا عن
 التوكي والتلف ومثله العبد وكذا الصبي والوصي المحقوف
 علي ما أوصى له به ذكره في المنهاج وفي غنية المني للمحتاني
يجب للامام عزل المشايخ المنصوبه على الأوقاف القديمة
 وعزل أولاد المتوفي عن تولية أوقافهم القديمة إذا لم يكونوا
 عدولا صالحين كذلك قال **ويجوز** عزله بلا سحاب إذا كان
 عدولا صالحين وفي الخاتمة عن الفتاوى الفضل بن عمر الوصي
 عن تنفيذ الوصايا بالحاكم أن يعزله وفي الظهيرية **عجز الوصي**
 عن القيام بأمر الميت في التركة فأقام الحاكم وصيا غيره
 ثم قال بعد أيام صرت الآن قادرا علي القيام بأمر الوصاية
 قالوا هو وصي على حاله ولا يحتاج إلى عادة الحاكم لأن الحاكم

عكس لا ما عزل المشايخ
 القديمة

عجز الوصي وأقام القاضي غيره
 ثم قال لا ما عزل المشايخ
 هو وصي على حاله

ما اقام الثاني مقامه حتى يكون نصبه عزلا له انما ذكر انه اقام
 آخر للمعز وذلك ضم بزل ومثلوه في فتاوي الفصلي والخاتمة
 وفي الخلاصة **اما اذا اقام قويا اخر مقام المعز بزل وعزاه**
 الى قيمة الفتاوى كمال الخاص في آخر كتاب الوقت لان الثاني
 لا يقوم مقام الاول الا بعد العزل **وللقاضي ولاية عزله الوصي**
 بالتميز صونا لما لا يتام عن الصانع واحدا لحقوق الاموات
 وفي الترخيد **كان** الميت وصي فلم يعلم به القاضي فنصب له وصيا
 لا يكون فله هذا الخراجا للمختار عن الوصاية ذكره في الخلاصة
 وفي الخاتمة **ولو حق الوصي** مطلقا ينبغي ان يد له القاضي
 ولعلم بفعل حتى افاق الاول فهو غلبتي وصايتيه وقدم في فصل
 نصب الوصايتين **وصي** اسر لك مال اليتيم يخرجه الحاكم
 ويجعل غيره يد له يدفع الاول الضمان اليه ثم ينصبه الحاكم
 فتقضى من الثاني ويحفظ لليتيم وقدم في فصل الضمان
 وفي الخلاصة **اذ ادعى الوصي** دينا على الميت لا يخرج من القاضي
 اما اذ ادعى ضمانا من الامان فانه يخرج من الوصاية وقد
 مر مفصلا في فصل الدعوى والله سبحانه اعلم **فصل**
في تصرفه بعد الخروج ذكر في الواقعات والتوازي والخلاصة
 عند المشتق **ان يقضي الوصي** دين الميت بعد بلوغ الصبي به
 وادراكه جازي لم يرضه الصبي من القرض اما اذا ارضاه بعد ما بلغ
 فانه لا يجوز فلا يبرأ المديون بالدفع اليه بعده كما سيرا قبله
 وفي العدة والخلاصة **خرج من الوصاية** فقضى دينا لليتيم
 ان وجب للميت بعبده الذي يبيع حقوقه اليه صح قبضه
 ضرا المديون بالدفع اليه ويصير كالمديون التي ادبت اليه
 حال وصايتيه وان وجب بعبده الذي لا يرجع حقوقه اليه
 بل يرجع الي المالك او وجب بغير عبده او كان موقفا لليتيم

لا يصح

لا يصح قبضه فلا يبرأ المديون بالدفع اليه ومثله في الفتاوى
 الصغرى وفي جامع الفتاوى **واذا خرج القاضي الوصي** ثم حال
 كنت بعثت بعث هذا العبد لم يصدق **فصل في ايقان**
الوصي في المزاج الوصي ان يوصي بما اوصى له به اطلق له
 الوصي او لم يطلق والثاني وصيه جميعا وفي السراجة والخلاصة
ان الوصي ان يوصي الى اخر وان لم يترك ما ذونا له منه من حرية
 الوصي وفي الهداية وغيرها انه **لو وصي الوصي** الى اخر فهو
 وصي في كلام تركه الوصي الى الوصي ولو نزل الاول الثاني
 عنه الا ايضا قال صاحب الجمع وهذا قول الامام وقال صاحباه
 الثالث وصي في تركه الوصي خاصة قلت وكذا الكافي الرابع
 والخامس **وباحالة وصي كل وصي** في حكم ذلك الوصي في كل الموضع
 وحالة الاحكام قال في جامع الفتن **واذا اوصى الوصي** الى رجل
 فهو وصي في تركتها وكذا اذا اوصى الى رجل ثم اوصى الى اخر ثم مات
 الوصي الاول ثم الثاني فالثالث وصي لهما وفي الفتنة عند صاحب
 المخطط **ان وصي الميت** وصي القاضي اذا اوصى الى غيره جاز
 وصار وصيته وصي الميت او القاضي وفي الفتنة **قال** الوصية
 تصدق لهذه الضيقة على من شئت فمات الوصي قبل الميت قال
 الكليني الوصي الوصي ان تصدق بها على من ذنا ومثله عند
 القاضي علا المروزي قال لان من شئت خمسة الوصي ثم سئل
 الكليني بانه لو كان الوصي الاول حيا ولكنه ابي التصدق هل يجبر
 الوصي على التصدق فلم يكتب فيه جوابا قال **لو اوصى الوصي**
 حتى ابي الوصي عن التصدق لم تنفذ يديهم وفي الذخيرة **ولو مات**
 الوصي فالطالب بما اعطاه من مال الصغير لورثة الوصي الوصي
 ولولم يوجد واحد منهن نصب له الحاكم وصيا فطالب هو المشرى
 كحقوق العبد وفي بيع الخلاصة **رجل بعث** الى بئاع اغناقا

شبكة

